وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 45 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التـاريخ والآثـار

رقم التسجيـــل.....

الرقم التسلسـلي.....

الدعم التونسي للثورة الجزائرية وردود الفعل الفرنسية

(1956 /1962)م

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعـداد الطـالب

فرج قطوطه

إشراف الدكتـور:

يوسف قاسمي

لجنـة المناقشـة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
رمضان بورغدة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة قالمة
يوسف قاسمي	أستاذ محاضر " أ "	مشرفا ومقررا	جامعة قالمة
شايب قـدادرة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة قالمة
بلقاسم ميسوم	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة بسكرة
محمد شرقي	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة قالمة

السنة الجامعية

1435 – 1434 هـ

2014 – 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟
عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۖ ٢

سورة المائدة الآية رقم 02

شكر وعرفان

- إذا كان لابد من الاعتراف لذوي الفضل بفضلهم – بعد فضل الله سبحانه وتعالى– فإنه لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا البحث العلمي أن أوجه شكري وتقديري للأستاذ المشرف الدكتور يوسف قاسمي.
- السادة الدكاترة المحترمين الذين أشرفوا على تدريسي في العام النظري بقسم التاريخ والآثار بجامعة قالمة: بورغدة رمضان، قدادرة شايب، شرقي محمد، فركوس صالح، فضلا عن أستاذي يوسف قاسمي.
- كل من ساعدني في انجاز هذا العمل العلمي المتواضع:

- موظفي وعمال المكتبة الوطنية التونسية
- موظفي وعمال الأرشيف الوطني التونسي
- موظفي وعمال مكتبة النور والإسراء بحاسي خليفة.

- الأساتذة :بن مبروك النوي، براهيمي عمار، السعيد المثردي، العابد أحمد، ضو بن ربح، تركي بوخالفة، كرباع جلول، غمام علي محمد، الأرقط عبد الحميد، أحمد خطاب.

الإهـداء

- إلى روح والـدي الطاهرة –رحمه الله– وأسكنه فسيح جنانه.

نبع الحنان أمي الغالية؛ حفظها الله وأدام عليها الصحة والعافية.

الزوجة الصابرة التي تحملتني وتقصيري طيلة فترة إنجاز البحث.

- أنوار حياتي أبنائي الأعزاء: عبد اللطيف، نور الدين، مروة، محمد الجباري، إبراهيم.. حفظهم الله.
- إلى أرواح كل شهداء البلدين الشقيقين تونس والجزائر؛ الذين قدموا أرواحهم فداءا للوطن لنحيا في كنف الحرية والازدهار.
- إلى الصديقين: علي، عمر قويدري. وكل أعضاء الأسرة الأعزاء أدامهم الله أوفياء كرماء.

أهـدي ثمرة جهدي المتواضع

فرج

مقدمة البحث

التعريف بالموضوع.

إنّ الدارس للتاريخ المغاربي يلاحظ عراقة العلاقات بين دوله التي نسجت عبر عهود التاريخ؛ من العهد النوميدي إلى الفتوحات الإسلامية، التي جمعت كامل بلاد المغرب دينا ولغة وحكما. ليواصل المرابطون والموحدون تلك الوحدة إلى غاية ظهور ما يعرف بحركة الاسترداد المسيحية؛ حيث استطاعت إسقاط غرناطة بالأندلس عام 1492م. في هذه الفترة دب الضعف والهوان وانشغل حكام بلاد المغرب بصراع الكراسي وشهوة السلطان فاستعان بعضهم بالعدو على الأقارب والجيران حتى انهارت دويلات ملوك الطوائف. عندها ذاع صيت خلافة آل عثمان، واستطاع الأخوين بابا عروج وخير الدين إنقاذ بلاد المغرب من قبضة متعصبي المسيحية الأسبان؛ ليتلاشى حلم إيزابيلا وفرديناند في استرجاع أملاك إمبراطورية الرومان الغابرة.

وبحلول القرن 19م شهد العالم تحولا كبيرا في موازين القوى لصالح الإمبراطوريات الأوربية الاستعمارية على حساب الخلافة العثمانية، فاحتلت فرنسا الجزائر عام 1830م، ثم تونس سنة 1881م، لتستكمل سيطرتها على المنطقة باحتلال المغرب عام 1912م. فكان لزاما على هذه الدول أن تتعاون وتتوحد فيما بينها ضد الحلتل الفرنسي.

لقد ظهرت بوادر التضامن السياسي المنظم بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة عام 1947م، ليتواصل التنسيق ويتعمق بانعقاد مؤتمر طنجه أفريل 1958م، تركز عمله حول دعم الثورة الجزائرية بعد استقلال كل من تونس والمغرب.

في هذا السياق جاء تناولنا لموضوع " **الدعم التونسي للثورة الجزائرية وردود الفعل الفرنسية (1962/1956)م**"، الذي يعدّ من المواضيع التاريخية التي تسلط الضوء على الدور المحوري الذي لعبته تونس شعبا وحكومة لنصرة القضية الجزائرية، خلال مرحلة هامة من مراحل الثورة التحريرية، فساهمت بذلك مساهمة جادة وفعالة – من خلال شتى أوجه الدعم– في مؤازرة الشعب الجزائري في ميادين وجوانب مختلفة: سياسية، دبلوماسية، لوجستية، عسكرية...الخ. فأصبحت تونس تمثل القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية بلا منازع.. لذا عرف المغرب العربي خلال الخمسينيات من القرن الماضي عديد الثورات حتى أصبحت الطابع المميز لشعوبها.

الموضوع المقترح للدراسة نعتقد فيه الأهمية التاريخية والعلمية بالنسبة للتاريخ المغاربي والعربي بصفة عامة؛ فضلا عن تاريخ الشعبين التونسي والجزائري خاصة.

أسباب اختياره.

- الاجتهاد في التعريف وإبراز مظاهر التضامن والتآزر بين الشعبين الشقيقين إبان فترة الكفاح الوطني المشترك، وتحديدا خلال الثورة التحريرية. متحرين الموضوعية لمقاربة الموضوع منهجيا وعلميا.
- تعريف الأجيال الجزائرية والتونسية الناشئة برصيد الكفاح المشترك الذي خاضه الشعبين ضد العدو الفرنسي؛ والذي امتزجت فيه دماء وأشلاء الجماهير الشعبية خلال عديد المحطات والحوادث. كما كان في الهجوم الجوي الغادر على ساقية سيدي يوسف على الحدود التونسية الجزائرية بتاريخ 08 فيفري 1958م.
- ندرة الكتابات التاريخية المتخصصة التي تناولت جانب المساهمات المغاربية ودورها في دعم ومؤازرة الثورة الجزائرية، خاصة الدعم التونسي شعبا وحكومة.
- أهمية الدراسة باعتبار تونس القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية، بحسب شهادات من عايشوا الحدث؛ لذا فإن البحث في مثل هذه المواضيع يكشف الحقائق التاريخية ويزيح عنها غشاوة التضليل والتعتيم الذي روجت له كتابات بأقلام فرنسية وأخرى.
- الميل الشخصي للموضوع، ومحاولة المساهمة البسيطة في ردّ الاعتبار والاعتراف بالدور المحوري الذي لعبته تونس إبان تاريخ ثورة التحرير الجزائرية.
- المساهمة الأكاديمية في رسم آفاق مستقبلية – بناء على الخلفية التاريخية والرصيد المشترك – لإمكانية دفع مشاريع الوحدة والتكتل ضمن الإطار المغاربي؛ لما تقتضيه الضرورة الحضارية، الاقتصادية، والسياسية العالمية وتحديات الراهن والمستقبل التي تواجه الشعبين الشقيقين.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول : " **طبيعة وأوجه الدعم التونسي للثورة الجزائرية وردود الفعل الفرنسية. (1956–1962)م.** للإجابة عن هذه الإشكالية الكبرى عمدنا إلى طرح تساؤلات جزئية، لمحاولة الإلمام بعناصر الموضوع المدروس منها:

* ما طبيعة العلاقات والروابط التاريخية التي تجمع بين الشعبين التونسي والجزائري ؟.

* مظاهر التعاون والتضامن المشترك إبان فترة النضال والكفاح الوطني للشعبين ضد المحتل الفرنسي ؟

* ماهي أوجه وأشكال الدعم التونسي للثورة الجزائرية؟ وكيف كان رد الفعل الفرنسي تجاه تونس شعبا وسلطة جراء دعمهما للقضية الجزائرية ؟

* ما هي أهم العراقيل والإجراءات العقابية التي عمد الفرنسيون لاستخدامها لفصم عرى التواصل والتنسيق التونسي الجزائري؟

حدود البحث.

تعتبر منطقة المغرب العربي الإطار الجغرافي العام لموضوع الدراسة، أما تونس والجزائر فيمثلان مسرح أحداث الموضوع بكل حيثياته، والإطار الزمني هو تاريخ حرب التحرير الجزائرية الممتد من (1956-1962)م؛ حيث يمثل فترة انتشار حركات التحرر في العالم خلال منتصف القرن 20م.

مناهج البحث.

تقتضى الدراسة العلمية من كل باحث أن يختار المنهج العلمي المناسب لموضوعه المدروس من بين المناهج التاريخية المتداولة، وعليه فقد اعتمدت:

المنهج الوصفي: تم توظيفه في عرض الوقائع والأحداث التاريخية التي طالت الثورة وتفاعلات الأشقاء التونسيين خلال الفترة المدروسة، هذا فضلا عن تتبع ردود الفعل الفرنسية تجاه كلا الطرفين؛ وما تخلله من اعتداءات وملاحقات عسكرية وأمنية، ودبلوماسية. وغيرها.

المنهج التاريخي التحليلي: لغرض تحليل المادة الخبرية والأرشيفية. تعليلها وتفسيرها.

المنهج المقارن: استعملناه لمقابلة مواقف النخبة التونسية خاصة موقف صالح بن يوسف المتمثل في الأمانة العامة، ونقيضها من جهة الحبيب بورقيبة في المكتب السياسي مثلا، إضافة إلى ذلك اختلاف الدعم بين السلطة السياسية الرسمية والفعاليات الشعبية التونسية.

وصف المصادر والمراجع

لإنجاز هذا البحث اعتمدت على عديد المصادر والمراجع؛ وخاصة الصحف والجرائد التي واكبت الفترة المدروسة، فضلا عن بعض الوثائق الأرشيفية، والروايات الشفهية، والأطروحات الجامعية المنشورة لباحثي البلدين. إضافة إلى بعض المقالات التي تخدم الموضوع. من أهمها:

- مقلاتي عبد الله، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**
- المدني أحمد التوفيق، **مذكرات حياة كفاح**، ج3
- بورقيبة الحبيب، **ج1 إلى ج11**
- حسن حبيب اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية**.
- عليه عميره الصغير، **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**
- محمد الحبيب المولهي، **مذكرات الوطن والصمود**.
- محمد لبجاوي، **حقائق عن الثورة الجزائرية**
- جمال قندل، **خطا موريس وشال**
- محمد الصالح الجابري، **التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس**
- الذيب فتحي، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**.

1. **Guentari, Mohamed, Organisation ،politico administrative et militaire, de la révolution algérienne de1954**
2. **Tagua Mohammed , l'Algerie en guerre , Alger 1981**

ويمكن الإطلاع على باقي المصادر والمراجع من قائمة البيبلوغراف

خطة البحث

تضمنت في المجمل مقدمة ومدخل وثلاث فصول، قسمنا كل فصل أربعة مباحث ماعدا الفصل الثاني؛ فقد ضم ثلاثة مباحث فقط. وخاتمة للبحث، فضلا عن مجموعة من الملاحق الوظيفية، وقائمة المصادر والمراجع.

المدخل:

تركز حول العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تربط الشعبين عبر التاريخ.

الفصل الأول: بعنوان "**الدعم المعنوي التونسي للثورة الجزائرية.**" تناولنا في **المبحث الأول** أوجه التضامن والمساندة الشعبية وأهم مظاهر الدعم الشعبي التونسي للثورة الجزائرية مثل: الإضرابات، المظاهرات، الاجتماعات. أما **المبحث الثاني** فقد أبرزنا من خلاله مساهمات التيارات الحزبية المتواجدة في الساحة السياسية التونسية. وفي **المبحث الثالث** تطرقنا إلى إسهامات النخبة المدنية التونسية بداخل تونس وخارجها. وفي **المبحث الرابع** بيّنا مدى مساهمة المنظمات والاتحادات القومية التونسية في دعم الثورة.

الفصل الثاني: "**مظاهر وأشكال الدعم المادي التونسي للثورة الجزائرية .**" عرضنا في **المبحث الأول**، الدعم السياسي ومساعي الحكومة التونسية لصالح الثورة، والمؤتمرات والندوات المغاربية التي عقدت تزامنا معها. وكذا مقترحات الرئيس بورقيبة لحل القضية الجزائرية. أما **المبحث الثاني** فقد خصصناه للدعم الدبلوماسي الذي اقتصر على مرافعات ممثلي تونس في الهيئة الأممية لأجل إنصاف الشعب الجزائري، وحشد الدعم لقضيته. أما **المبحث الثالث**، فقد كشفنا فيه الدعم اللوجستي الذي تمثل في التموين، تهريب السلاح، المساعدات العسكرية الميدانية، فتح المقرات والمحلات لجبهة وجيش التحرير الجزائري بالأراضي التونسية، والسماح بإنشاء مراكز ومدارس وفرق عسكرية جزائرية فيما يعرف بالقواعد الخلفية للثورة. إضافة إلى استحداث ما عرف بالسدود أو الحواجز التقليدية التونسية للتضييق والحد من تحرك القوات الفرنسية المتواجدة على الأراضي التونسية.

الفصل الثالث : جاء بعنوان: " **ردود الفعل الفرنسية تجاه الدعم التونسي للثورة الجزائرية.**" تناولنا في **المبحث الأول** الضغوطات السياسية والدبلوماسية الفرنسية على الدولة التونسية قصد قطع دعمها للثورة. وفي **المبحث الثاني**، بينا أهم العراقيل الاقتصادية والمالية الفرنسية في وجه الحكومة التونسية لأجل ثنيها على مواقفها الثابتة لفائدة القضية الجزائرية. و **المبحث الثالث** ، ناقشنا فيه مشكلة إنشاء المناطق المحرمة والحواجز الحدودية

الفرنسية وما سببته من متاعب وتأثيرات في عمليات الإمداد الداخلية. أما **المبحث الرابع** والأخير، فكشفنا خلاله حجم الاعتداءات العسكرية والملاحقات الأمنية للجالية التونسية في كل من فرنسا والجزائر.

خاتمة تم فيها تدوين أهم النتائج المتوصل إليها في البحث. إلى جانب **الملاحق** المكملة والوظيفية لهذا البحث.

صعوبات البحث

معلوم أن كل بحث علمي حتما تعتريه صعوبات خاصة به، ومن بين الصعوبات التي واجهتني خلال عملية البحث؛ ارتباط الموضوع المدروس بتاريخ متشابك لدولتين في آن واحد، هذا ما زاد في تشعب وتضارب الحقيقة التاريخية، حيث كل طرف ينظر إليها بما يخدم مصلحته القطرية على حساب المصلحة المشتركة العليا التي تتعلق أحيانا بمصير كلا لبلدين بل كامل بلدان المغرب العربي.

كما أنه واجهتني صعوبات تتعلق بواقع التنقل بين البلدين لبحث وتوفير مادة البحث؛ ونظرا لبعد مقر إقامتي على العاصمة التونسية التي تبعد عني بحوالي 500 كلم والعاصمة الجزائرية بحوالي 750 كلم. حيث تتواجد دور الأرشيف الوطني، زيادة عن العراقيل الإدارية خاصة ما تعلق بعملية الحصول على ترخيصات للاطلاع على الوثائق وتصويرها وغيرها.

وفي الأخير فجهدي المتواضع الذي قمت به في سبيل إنجاز هذا العمل وتحريره على هذه الصورة، وأعترف أنّ هنالك جوانب يعتريها النقصان لم يّوف حقها في البحث؛ باعتبار العمل متشعب ومتشابك ويحتاج إلى جهد باحثين كثر. هذا فضلا عن حساسية الموضوع المدروس، وسرية الوثائق التي قد يتأذى منها بعض المجاهدين الذين لازالوا على قيد الحياة، زيادة إلى الوقت القصير المخصص لإنجاز هذه المذكرة.

حسبي أنني اجتهدت قدر الاستطاعة للوصول إلى النتائج المرجوة، وستظل المسيرة البحثية مفتوحة للأكاديميين والمهتمين بتاريخ البلدين لا تتوقف. وما أتمناه بإخلاص أن تكون نهاية بحثي هذا المتواضع نقطة انطلاق لباحثين آخرين في الموضوع للتطرق لبعض الجوانب التي لم يسعفن الحظ والوقت لتناولها. **والله المستعان وهو الهادي إلى سبيل الرشاد.**

المدخل

مدخل:

تقع كل من تونس والجزائر في شمال قارة إفريقيا تطلان على البحر المتوسط شمالاً، تربطهما حدود برية طولها حوالي 965 كم. تتوسط الجزائر الشمال الإفريقي بمساحة إجمالية تقدر بـ 2.381741 كم^2، وتقع بين خطي طول 7° شرقا و7° غرب خط غرينتش، وبين خطي عرض 20° و37° شمال خط الاستواء، يبلغ عدد سكانها حوالي 38.700،000 حسب تقديرات 2014 [1]

يحدها شرقًا تونس بحدود برّية تقارب 1000 كم، فطول الحدود من البحر إلى الصحراء جعل منها ساحة احتكاك وتأثير وتقارب بين القبائل والتجمعات السكنية التي استوطنت هذه المناطق، وبما أنّ الحرفة السائدة لدى قبائل الحدود بين البلدين عادة هي امتهان الرعي والترحال، فكان التداخل في تلك المناطق جليا؛ نتج عنه اتصال مستمر بين الإقليمين. ضف إلى ذلك تشابه المناخ المتوسطي والصحراوي لكلا القطرين، وتشير السلاسل الجبلية التي تميز الشمال الإفريقي إلى وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي اللتان تمتدان من المغرب الأقصى غربًا إلى تونس شرقًا مرورًا بالجزائر حيث تتخللها بعض الوديان المؤقتة الجريان التي تمر من الجزائر نحو الأراضي التونسية كوادي سيبوس. وتعتبر المياه مكان التقاء القبائل وتداخلها في ما بينها عبر العصور. كما تعتبر الولاية الأولى التاريخية (**الأوراس**) ذا صلة كبيرة بالجهة الشرقية، نظرا لامتداد سلسلة الأطلس الصحراوي داخل الأراضي التونسية فكان لذلك الأثر الكبير في جعل تونس قاعدة خلفية للثورة الجزائرية، كما عزز من هذه الولاية لتكون حاضنة الانطلاقة الأولى للثورة التحريرية الكبرى غرة نوفمبر 1954م.

وتقع تونس فلكيًا بين خطي طول 7° و11° شرق غرينتش وخطي عرض 30° و37° شمال خط الاستواء. هذا الموقع الجغرافي الهام مكن تونس من أن تكون ملتقى طرقًا بحرية وبرية لتشهد تعاقب عدة حضارات متوسطية عربية وافريقية. كما جعل منها هذا التنوع الحضاري بلد انفتاح وتسامح؛ فاتسم سكانها بهوية وشخصية متميزة عنوانها الأبرز قبول التنوع وحسن الجوار. عاصمتها السياسية تونس ولغتها الرسمية العربية أما الديانة فه ي الإسلام. والعملة الوطنية الدينار التونسي، علمها أحمر تتوسطه دائرة بيضاء بها نجمة ويحيط بها هلال أحمر، مساحتها الإجمالية 163.610 كم^2، وعدد سكانها 10،074،951 نسمة بحسب تقديرات 2014.[2]

1- ar.wikipedia.Org 25/08/2014

2 - المجمع التونسي للعلوم والأدب والفنون، **الموسوعة التونسية**، ج2، ط1، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج، 2013، ص440

ونظرًا لهذه العوامل الجغرافية والطبيعية المذكورة فقد كان لهما الأثرٌ البارزٌ عبر التاريخ في تشكل علاقة التأثير والتأثر بين سكان البلدين، وقد جاءت ثورة التحرير الكبرى، ليبّرز فيها هذا الجانب دون أن ينكر أحد من الأولين أو المتأخرين هذا الدور.

تمتد العلاقات الجزائرية المغاربية عبر التاريخ على المدى البعيد، فقد كان سكان شمال إفريقيا في الجزائر، تونس، المغرب، وليبيا. يشكلون مجموعة متداخلة متناسقة زاد من قوة تماسكها وحدة الدين وامتداد وتجذر العنصر البربري على كامل أقطارها. ولم يكن لهذين العاملين بمفردهما الدور في تمتين الروابط والعلاقات الأخوية التضامنية بينها بل كان لتجارب التاريخ السياسي والوحدة تأثيرهما؛ مثلما كان الحال في عهد المرابطين والموحدين، ناهيك عن الاحتكاك والتفاعل فضلا عن التعايش المستمر. وقد وظف الاستعمار الفرنسي الحديث واقع الفتور الذي طبع تلك العلاقات في المراحل المتأخرة، بل زاد تعميقها في إطار سياسته المعهودة " **فرق تسد**" وحاول الاستفراد بالجزائر في بادئ الأمر دون إثارة أي مشاكل مع جيرانها. وبدأ الاستعمار الفرنسي يعمل عمل الإخطبوط في كل مرة يقفز ليلتهم جزء من بلاد المغرب العربي؛ حتى أوقعها كاملة تحت قبضته. ليستيقظ الشعور المغاربي الكامن المتمثل في وحدة التاريخ والمصير وروح التماسك بين شعوبه في ظل اشتداد الأزمات والخطوب، وظهر التضامن بين جماهيره الشعبية محاولة الدفاع عن هذا القطر الجزائري المغتصب بشتى أشكال صور التضامن؛ بدءًا بإعلان الجهاد والنفير ضد المحتل ونصرة المقاومين؛ وعيا منهم بأنّ العدو لا يتوانى في ضرب أي قطر من أقطار المغرب لاحقا.[1]

أدركت فرنسا من أول وهلة أن عزل الجزائر عن جيرانها يسهل بصورة أسرع القضاء على أي مقاومة تذكر ويتم بسط الهيمنة الاستعمارية عليها للأبد، لتشهد حركة التهجير زيادة كبيرة خلال القرن 19 وبداية القرن 20 هروبًا من قمع المستعمر، أو إقتداء بهجرة الرسول (صلى الله عليه وسلم)؛ حيث أفتى بعض علماء الإسلام بجواز الهجرة إلى ديار الإسلام. وإذا كان المغرب الأقصى قد شهد هجرة سكان الغرب الجزائري فإن تونس كانت القبلة الأكثر قصدا للجزائريين، فقد لجأت كثير من العائلات القسنطينية، البجاوية ،البسكرية ،سكان وادي سوف إليها، وشكلت تونس مقصدًا للعلماء من وادي ميزاب. وبمرور الزمن اندمجت وانصهرت هذه العائلات والشخصيات الجزائرية في المجتمع التونسي وصارت جزاء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي التونسي، فبرز أشخاص في المجال السياسي والعلمي بل أصبحت شخصيات منها في مقدمة الحركة الوطنية التونسية كالحسن مقلاتي، عبد

1 – محمد الصالح الهرماسي، **مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر**، ط1، دار الفكر، دمشق 2001، ص 102

العزيز الثعالبي محمد السنوسي..وغيرهم. وقد قدر عدد الجزائريين في تونس عام 1950 بحوالي 50.000[1] كما زادت فرص العمل المنجمية في تونس بهجرة الطبقة العاملة إليها وأدى تردد الطلبة الجزائريين على المعاهد والمراكز العلمية في تونس إلى توطيد العلاقات في أوساط الطلبة، ضف إلى ذلك احتكاك الطلبة المغاربة ببعضهم في الجامعات الفرنسية؛ مما ساهم في اندماج أفكارهم وأهدافهم رغم اختلاف أقطارهم، وكان وا هؤلاء بمثابة بذرة النضال السياسي الأولى في تونس.[2]

وإذا كانت العوامل الجغرافية والتاريخية والدينية المذكورة جعلت من الجزائر تنتمي انتماءا وثيقا للعالم الإسلامي سواءٌ مع البلدان المجاورة أو مع المشرق، فإن أي دارس للتاريخ يدرك أن الشعوب والكيانات التي تداولت على بلاد المغرب خصوصًا على تونس والجزائر؛ كالفينيقيين والرومان والبيزنطيين. جعلت منها كيانًا واحدًا دون أن تفصله الحدود أو النزاعات السياسية أو الاجتماعية. وبمجيء الإسلام –دين التوحيد والعلمية– متن تلك العلاقات بين شعوب المغرب الإسلامي بالرغم من اختلاف قبائلهم ولهجاتهم وحاول صهرها في مجتمع متحد متكامل. أدى ذلك إلى انتقال الثقافات والعادات سواء ما تعلق بنمط البنيان أو نظام الحكم أو غيره دون وازع حدودي أو سلطوي.

ضف إلى ذلك دور الحركات الدينية الصوفية التي شهدت هي الأخرى رواجًا كبيرًا في هذه الحقبة، لقد ظل التواصل الثقافي والديني والروحي شاهدًا على وحدة الانتماء والتطلع إلى تحقيق الهدف المنشود. وإذا كانت وحدة الدين واللغة يؤكدان انتماء الجزائر وتونس إلى المشرق العربي الإسلامي الكبير، إلاّ أنه ومن الناحية التاريخيَّة لم تكونا تابعَتين له؛ إذ ظهرت خصوصيات ومميزات جغرافية وحضارية صبغت هذه المنطقة بصبغة سياسية ومذهبية خاصة.[3]

وإذ أردنا أن نميز العلاقة بين الجزائر وتونس حضاريًا واجتماعيًا نجدها فعلا تشكل عامل تواصل واحتكاك كبيرين مكنّا هذين البلدين من الحفاظ على هويتهما الدينية والاجتماعية، وجعلهما مجتمعا ذو نسيج واحد يقف في وجه كل العوامل التي تحاول تفريقه وتفتيته. وتعتبر الهجرة إلى البلاد التونسية في بدايات القرن 20م من أهم

---

1 – عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية** ، ج 1،ط1، دار السبيل للنشر، بن عكنون، الجزائر 2009،ص48

2 – يوسف الجفالي، **الجالية الجزائرية بجهة الكاف (1881–1929)**،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الجامعية 1993/1992، ص48

3 عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ج1، ص10

العوامل التي ساهمت في توطيد العلاقة بين البلدين، فقد تعددت أشكال الهجرات من حيث طبيعتها وعددها ومقصدها فردية كانت أو جماعية، وإن كانت الهجرة الفردية نابعة من ظروف خاصة بالفرد، إما للتجارة والكسب أو متابعة قضائية من طرف السلطات الفرنسية أو أنه مهدد من جهة معينة.[1]

فقد تنقلت عائلات جزائرية إلى المناطق التونسية في شكل جماعات وحشود وأعراش على تباعد وتقاطع أحيانًا، فقد هاجرت عائلات من عنابة وسوق هراس وقالمة والحجار وسطيف نحو مناطق تنحصر بين سواحل البحر المتوسط والأطلس الصحراوي شمالاً.[2] وما يمكن الإشارة إليه هو أنّ طبقة الأشراف الجزائريين كان لها دورا في التواصل الصوفي بين أقطار المغرب، فقد هاجرت عائلات شريفة جزائرية من قبيل عائلة البشيري، الزواوي، المقراني، وبن يخلف. وعائلات أخرى من المغرب الأقصى وطرابلس.[3]

كما كان للطلبة الجزائريين الزيتونيين دورا فعالا في تمتين العلاقات اجتماعيًا وحضاريًا وثقافيًا، إذ لم يقتصر نشاط هؤلاء في الجامع الزيتوني الأعظم بل تعداه إلى نشاطات أخرى بينت دورهم في الحياة الثقافية، واندماجهم في المجتمع التونسي سواءٌ في ميدان العمل النقابي الطلابي أو العمل السياسي.[4] ومن الذين برزوا في هذا المضمار وطوروا الحركة الطلابية نذكر: عبد الجليل زواش، حسن قلاتي، عبد العزيز الثعالبي. حيث حمل هؤلاء فكرة تجمع الطلبة في منظمة خاصة بهم، وبرزوا من خلال جريدة "**التونسي**" الناطقة باسمهم عام 1907[5]

لقد وجد المثقفون الجزائريون في تونس أرضًا خصبة لإبداء آرائهم وإبداعاتهم، فقد وجدوا متنفسهم في الصحف التونسية وجرائدها ليكتبوا عن أفكارهم وآراءهم وانشغالاتهم. هذا الإبداع المستمر مثل دليلا على اعتزاز الجزائريين بثقافتهم العربية الإسلامية، وظهر جليًا هذا الاعتزاز في التأثير في الحركة الوطنية المغاربية وكفاح المستعمر بالقلم.[6]

---

1 مختار العياشي، **البيئة الزيتونية (1900–1945) مساهمة في تاريخ الجامعة الإسلامية التونسية**، تعريب جمال الساحلي، ط 1، م، وتونس، 1990، ص143

2 يوسف جفالي، **مرجع سابق**، ص49

3 مصطفى إبراهيم، **أطلس العالم**، ط1، مكتبة بيروت، لبنان 1427 هـ، ص14

4- عبد الرحمان الواحد، **النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الفرنسي (1881–1956) الأشراف والبلدية مثالاً** ، ط 1، منشورات ك.أ.ع، صفاقس 2004، ص76.

5- محمد حمدان، **أعلام الإعلام في تونس (1860–1956)**، ط1، م.ش.ت.ف.ر، تونس 1991، ص123

6 -محمد الصالح الجابري، **الأدب الجزائري المعاصر في تونس**، ط1، دار الجليل للطباعة والنشر، بيروت لبنان 2005، ص5

كتب عمر بن قدور في جريدة **"التقدم"** يوم 1908/02/27 مقالا بعنوان: " **التقديم بقوة الوطنية"** **مما جاء فيه:** «**نحن كتاب الوطنية الجزائرية والذين علينا اعتماد مستقبل حياة الشعب..** .»[1] ويعتبر العامل الحضاري العربي الإسلامي من أهم العوامل التي كان لها دور في تمتين أواصر التواصل والترابط بين الشعبين التونسي والجزائري، ومن المعروف أن تونس كانت القاعدة الأولى لانطلاق الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، برزت بذلك مراكز إشعاع ثقافي كان لها دور بارز في التواصل الثقافي بين البلدين سواءٌ في التاريخ الحديث والمعاصر. لقد تخرج من جامع الزيتونة علماء كان لهم شأن كبير في مدّا الإشعاع الثقافي في كامل ربوع الجزائر؛ أمثال الشيخ المصلح **عبد الحميد بن باديس** الذي تخرج من الزيتونة على رأس دفعة سنة 1911م، وتحدثت عن ذلك الصحافة التونسية الصادرة في مطلع القرن العشرين.[2]

وعمل ابن باديس على مدّ جسور التواصل بين البلدين سواءٌ من خلال الأفواج التي تدرس في الزيتونة أو زياراته واتصالاته بالعلماء والأساتذة، واجتهاده على أن يتلقى أبناء الجزائر أحسن التعليم.[3] لقد سجل ابن باديس تاريخًا زاهرًا في تونس الطبقة العلمية أو على مستوى الفرد الجزائري الطالب للعلم، وتعتبر هذه المراكز العلمية المكان المتسع للمثقفين لإبداء آراءهم حول الأوضاع في المغرب وخاصة المستعمر الفرنسي وأعماله العدائية مبينًا ضرورة تكاتف الجهود المغاربية من أجل الكفاح ونيل الحرية.[4]

ومن العلماء أيضا الذين كان لهم دورٌ في التواصل العلمي والثقافي بين البلدين أحد رواد جمعية العلماء المسلمين العلامة البشير الإبراهيمي، وبالرغم من أنه لم يدرس في الزيتونة إلاّ أنه كانت تربطه علاقة وطيدة بالمدرسة الزيتونية مبديًا تعاطفًا كبيرًا وانشغالا بالأحداث التي تجري هناك. ولعل الفضل في ظهور حركة الإصلاح في الجزائر مرده إلى الطلبة الذين تخرجوا من جامع الزيتونة، وأكبر دليل على هذا قيام معهد ابن باديس في الأربعينيات الذي يعتبر فرع من فروع الزيتونة؛ حيث يشرف على الامتحانات ودفعة خريجي الجامعات. هذا المدد الثقافي كان له الأثر الكبير في إزالة الخرافات والبدع وإحياء روح الوطنية والأخوة الدينية بين أقطار المغرب الذي ستنبثق عنه فيما بعد ثورات تعصف بالمستعمر الفرنسي الذي حاول طمس الهوية المغاربية.[5]

---

1 - المرجع نفسه، ص6.

2 - محمد الصالح الجابري، **التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس**، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان 1990،ص6

3- محمد الفاضل بن عاشور، **المجلة الزيتونية**، ج11، المجلد 5، ص31

4- محمد الصالح الجابري، **مرجع سابق**، ،ص7

5 -نفسه، ص33

إنّ علاقة الشاعر الجزائري **مفدي زكريا** بالمغرب العربي علاقة روحية وتاريخية وطيدة، فقد تغنى بوحدته ومصيره المشترك وأحسّ بهمومه وقضاياه. لقد كان للبيئة التونسية أثرُها البارزُ في صقل مواهب الشاعر وتطورها؛ فقد تعلم مرحلته الابتدائية بالمدرسة لينتقل فيما بعد إلى جامع الزيتونة تحت أشراف ثلة من المشايخ والعلماء من وادي ميزاب.[1]

وأبدع شاعر الثورة في تصوير ماهية المغرب العربي، قائلاً:

تونس اليوم والجزائر والمغرب شعب لن يستطيع انفصالا

وحدة أحكم الإله سداها من يرد قطعها أراد محالا

نبتت من أب كريم وأمّ وسمت في الحياة عمًّا وخالا

نصبوا بينها حدودًا من الألواح جهلاً وخدعة وضلالاً[2]

لقد عبر مفدي زكريا عن كل ما كتب من قصائد عن الوحدة المغاربية بالقول: « **هكذا كنت أغني، ولا زلت أغني ولن أزال أغني على وحدة مغربنا، تلك الوحدة التي قوائمها التاريخ ودعائمها قوائم الفكر واللسان، وباركتها الدماء وستحقق هذه الوحدة المباركة على يد الواعين من أبناء هذا المغرب المخلصين من قادته الأبرار...** »[3]

كما لم يغب المفكر الجزائري مالك بن النبي عن هذا التواصل الثقافي بين البلدين فقد تحدث عنه في مذكراته مصورا الطابع الثقافي في الشرق الجزائري بأنه إسلامي عربي أصيل، مرده إلى جمعية العلماء المسلمين التي تخرج معظم روادها من جامع الزيتونة، وقد وصف الكاتب شغف الجزائريين بالصحافة التونسية التي كانت تلج التراب الجزائري وخاصة بتبسة؛ وعرف المؤلف صحيفة " **الإقدام**" وصحيفة "**الراية**" وصحيفة "**العصر الجديد**". وذكر أن أعدادا من جريدة "النجاح" كانت تصل إلى تبسة وتطوف من مدينة إلى أخرى ومن يدّ إلى أخرى.[4]

1-نفسه، ص122

2- نفسه، ص127

3 ا- لمرجع السابق، ص135

4 -نفسه، ص141

هكذا بدا للتواصل الثقافي الجزائري التونسي دور كبير في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية رغم محاولة الاستعمار طمسها، فالمراكز الثقافية والصحف التونسية حافظتا بشكل مباشر أو غير مباشر على الهوية العربية الإسلامية التي زادت في ترابط علاقات الشعبين. حيث ظلت موصلة بين القطرين ضمن بلدة نفطة من بلاد الجريد إلى العاصمة تونس وكانت أبواب الكتاتيب والزوايا والمدارس التونسية مفتحة أبوابها للطلبة الجزائريين كل على حسب مستواه العلمي والمادي.[1]

لقد كان للعوامل التاريخية والحضارية والثقافية الإسلامية والروابط الاجتماعية دور فعّال في الحفاظ على تماسك المغرب العربي وجعله في فترة من الفترات يحمل همومه جميعا بل يواجه عدوا مشتركا عمل على إذلال شعبه، واستغلال ثرواته وطمس هويته الحضارية. ومع ظهور حركات التحرر في العالم أدركت أقطاره الثلاثة أنه لا مناص للتخلص من الاستعمار إلا بتوحيد الجهود ووحدة الكفاح والنضال، واتساع رقعة مناهضته في المغرب لإضعاف قوة فرنسا وكسر هيبتها.

عند نهاية الحرب العالمية الأولى التي عرفت مشاركة واسعة من الجزائريين والتونسيين إلى جانب القوات الفرنسية[2] عرفت هذه المرحلة عدة مؤتمرات وإصلاحات كان لها الأثر في إيقاظ بعض الشعوب وفهم كنه المستعمر. لقد بعث كل من الأمير خالد الجزائري وعبد الرحمان الثعالبي إلى مؤتمر الصلح المنعقد عام 1919م عارضه تطالب بالإصلاح والمساواة للشعوب المستعمرة، وربما كانت هذه بادرة سياسية لبعض مفكري ومثقفي الشمال الإفريقي للمطالبة سويا بالمساواة والإصلاح. تبلور هذا التعاون والتكاتف من خلال ميلاد **"نجم شمال إفريقيا"** بباريس في جوان 1926م، ومن خلال التسمية ندرك أنّ "**النجم**" لم يكن تنظيما خاصا بمنطقة أو قطر معين بل شمل في بادئ الأمر كل سكان الشمال الإفريقي؛ وهو دليل قاطع على وحدة الهدف في تقرير المصير. حيث ضم التونسيين والجزائريين والمغاربة في بوتقة واحدة، وأسس للدفاع عن حقوقهم لأجل تنظيم العمل المشترك بين مناضليه في الأقطار الثلاثة.[3]

لعل احتكاك النجم بالحركة السياسية في فرنسا وخاصة اليسارية وكذا الحركات المناهضة للاستعمار قد عمق من نضال مناضليه في السعي للحرية المغاربية، إذ نلاحظ تناغمه مع ثورة الريف بالمغرب بقيادة عبد الكريم الخطابي، ومما يعكس وحدة مصير المغرب الكبير والنضال المشترك.. تلك الرسالة الموجهة إلى مواطني المغرب التي

---

1 - نفسه، ص142

2 - يوسف مناصرية، **الحزب الحرّ الدستوري التونسي (1919-1934)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988، ص35

3 عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ج1، ص24

تثمن أهمية النضال وحتمية مواجهة المستعمر« **فأمام هذه الوضعية يبدو موقف مواطني شمال إفريقيا واضحا، فإما أن يستكينون تاركين الاستعمار يفعل بهم ما يشاء وبالتالي ينقرض جنسهم، وإما أن يستعدوا لاسترداد حريتهم..** »[1]

كما ندد النجم عام1927م بإقحام التونسيين والجزائريين في حرب الريف، وحثهم على عدم التعاون مع المستعمر والعمل على أن يكونوا جسدا واحدا لمناهضته. ومن خلال هذه الدعوات نشطت فكرة العمل ألمغاربي المشترك وساهم في دفع النضال السياسي للأقطار الثلاثة، ولم يقتصر عمل النجم على العمل النقابي أو السياسي فقط بل رعى طلبة شمال إفريقيا الذين حملوا فكرة التنظيم الطلابي الموحد للحفاظ على الهوية المغاربية العربية الإسلامية، وحث النخب المثقفة على تقبل فكرة الوحدوية المغربية لتكون قاعدة نضال مشترك فيما بعد.[2]

وساهم التنظيم الطلابي في بلورة فكرة وحدة المغرب وتماسكه، ليطالب مؤتمره المنعقد بتلمسان بتاريخ 06 سبتمبر 1935 بتوحيد التعليم والحرص على أن يكون في خدمة الهوية المغاربية؛ من خلال المحافظة على اللغة والدين. وقد جاء في البيان: « **ويجب ألا يقال أننا نعلم من أجل إنشاء وحدة مفتعلة كلا وألف كلا إننا لا نعمل إلاّ على بعث وحدة عقيدة سجلها التاريخ وهو ضامنها..** »[3]

وقد كانت لفكرة الأمير شكيب أرسلان العربية أثرها في التيار النضالي لنجم شمال إفريقيا؛ فقد حدث تواصل ملموس بين عدة شخصيات بارزة في الأقطار الثلاثة للمغرب للتأكيد على خيار التضامن الطبيعي المستمر الذي حاول المستعمر الفرنسي محوه، ومن هؤلاء عبد العزيز الثعالبي، علال الفاسي، سليمان الباروني. كما أدت التغيرات العميقة التي شهدها العالم بعد الحرب العلمية الثانية إلى نضج فكرة العمل المسلح الذي أصبح ضرورة ملحة، ففي خلال الحرب أنشأ مناضلون تونسيون مكتبا في برلين بألمانيا هدفه القيام بنشاط إعلامي ودعائي من أجل استقلال المغرب. كما ظهر في القاهرة " **جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية** " على يد محمد خضر حسين

1- قنانش محمد وقداش محفوظ، **نجم الشمال الإفريقي (1926-1937)، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، د وج، الجزائر 1984، ص144

2- محمد بلقاسم، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي1910-1954**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ - جامعة الجزائر، 1994، ج2، ص 346

3- محمد إبراهيم الكتاني، **مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين كانت مهدا لفكرة المغرب العربي**، العالم السياسي، السنة 1، العدد 11، ماي 1983، ص14

وبعض المناضلين من المغرب والجزائر؛ عملت على تكثيف التعاون المشترك من أجل تحرير المغرب، وانضم إلى هذه الجبهة رابطة الدفاع عن مراكش، ومن تونس محي الدين القليبي والحبيب بورقيبة إضافة إلى عبد الكريم الخطابي.[1]

انتقل النشاط المغاربي من فرنسا وألمانيا إلى مصر حيث تغيرت الإستراتيجية وظهرت في الأفق ضرورة تكثيف العمل الموحد والتأكيد على تبني خيار العمل المسلح الذي أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى. في هذا الإطار عقد مناضلو المغرب في الفترة مابين 15-22 فيفري 1947م مؤتمر المغرب العربي [2] برعاية من الجامعة العربية وبحضور الأحزاب التالية: **حزب الشعب الجزائري، حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري الحرّ التونسي الجديد،** كان هدف المؤتمر العمل على استقلال أقطار المغرب العربي الثلاثة وتوحيدها.[3]

1 - الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدي، عين ملية 1992، ص 276

2 - علاّل الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب 2003، ص 93

3 - أ محمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط1، م د وع، بيروت لبنان 1993، صص 81-82

الفصل الأول: الدعم المعنوي التونسي للثورة الجزائرية

المبحث الأول:

أوجه التضامن والمساندة الشعبية

المبحث الثاني:

مساهمات النخبة السياسية التونسية في الثورة الجزائرية

المبحث الثالث:

مساهمات النخبة المدنية التونسية في الثورة الجزائرية

المبحث الرابع:

مساهمة التنظيمات الشعبية التونسية في الثورة الجزائرية

المبحث الأول: أوجه التضامن والمساندة الشعبية

لقد عبر الشعب التونسي عن تضامنه ومؤازرته للثورة الجزائرية منذ انطلاقتها في أول غرة نوفمبر 1954، متخذا أشكال عدة وأوجه مختلفة تمثلت في عقد الاجتماعات والدخول في إضرابات، وتعبئة الجماهيري عن طريق المظاهرات التي كان لها أبلغ الأثر في المساندة الشعبية للثورة الجزائرية؛ وكان لهذا الدعم الجماهيري الشعبي الوقعً الشديد على الاحتلال الفرنسي خاصة بعدما نالت تونس استقلالها في 20 مارس 1956 ليتخذ طابعًا تعبويًا لصالح الثورة الجزائرية.

1-الاجتماعات:

كان الهدف من وراء تنظيم الاجتماعات الجماهيرية كشف الحقائق وتنوير الرأي العام الشعبي، وتحسيس ة بأهمية مساندة ودعم الثورة الجزائرية وضرورة انتصارها على المستعمر، والعواقب الوخيمة التي يتركها فشلها –لا قدر الله– على المنطقة برمتها. لهذا أصبح تجذر الإحساس والوعي لدى الشعب التونسي بأن الثورة الجزائرية ثورته وانتصارها هو انتصاره وفشلها هو فشله. فعلى إثر حادثة اختطاف الطائرة التي كانت تقل القادة الخمسة * للثورة الجزائرية بتاريخ 22 أكتوبر 1956، إثر تنقلهم من المغرب إلى تونس للمشاركة في ندوة تونس 26 أكتوبر 1956م[1] وعقد ممثلو المنظمات القومية التونسية اجتماعًا عامًا أصدروا بيانًا يفضحون فيه العمل المشين للسلطات الفرنسية، الخارج عن القانون والأعراف الدولية وميثاق منظمة الأمم المتحدة، والمنافي لكل الجوانب الحضارية والإنسانية. على اعتبار أنهم مدعوون كضيوف من قبل تونس والمغرب وأن أي مساس بهم يعتبر تهديدًا واستفزازًا لكامل شعوب شمال إفريقيا وهو بمثابة تعدي على كيان دولة مستقلة السيادة. وقد عقد اجتماع ثان للمنظمات القومية بتاريخ 1956/10/26 أصدروا بيانًا آخر أكدوا فيه على نجاح ندوة تونس رغم مكائد ومناورات الاستعمار، كما أبدوا روح التضامن الشعبي التونسي مع المجاهدين والقادة الجزائريين مقررين الاحتفال بالذكرى السنوية لغرة نوفمبر 54م واعتبارها يوما قوميا مجيدا لكامل التونسيين. ومن خلال هذه التحركات والقرارات التي صادقت عليها المنظمات القومية التونسية وباعتبارها ممثلة لكامل فئات الشعب التونسي ... يتجلى

* القادة الخمسة الذين تم اعتقالهم يوم 22 أكتوبر 1956 هم احمد بن بلة، محمد بو ضياف، محمد خيضر، ايت احمد، رابح بيطاط ولم يطلق سراحهم إلا في 19 مارس 1962 تاريخ وقف إطلاق النار.

1 – حسن حبيب اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج1، ط1، دار السبيل للنشر بن عكنون، الجزائر،2009، صص 404-405

لنا قوة عزيمة هذه القوى الشعبية التضامنية وإستمراريتها في متابعة الأحداث الجزائرية ومساندة قضيتهم العادلة إلى غاية انجاز التحرير الشامل.[1]

فأصبح معلوم لدى كافة الشعب التونسي بأن أول نوفمبر هو "**يوم الجزائر**"، وعقد بالمناسبة في 1 نوفمبر 1956 مهرجانًا شعبيا تونسيا في ساحة الغنم، شارك فيه عديد التونسيين وعاشت تونس يوم حداد ترحمًا على أرواح الشهداء.. أحيلت الكلمة فيه إلى ممثل الاتحاد الجزائري العام للشغل، القي خطاب معبّر عن كفاح الشعب الجزائري من قبل بلهوان علالة Behloian Allal ، كما سجل تدخل من قبل ممثلة المرأة الجزائرية، وقد اختتم الاجتماع بتوجيه رسالة باسم المشاركين إلى هيئة الأمم المتحدة تتضمن تعبيرًا مشتركا عن تضامنهم مع الجزائر شعبًا وثورة.[2]

وتقرر عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 30 جانفي 1957، ودعمًا للقضية عقدت المنظمات القومية اجتماعًا عاما كان من نتائجه قرار القيام بإضراب عام عن العمل لليوم المصادف لعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة، وأكدت المنظمات المشاركة تضامنها الكامل غير المشروط مع الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال، وتأييدها عرض القضية الجزائرية على الهيئة الأممية.

في هذا الإطار أيضًا عقد اجتماع للمنظمات القومية بتاريخ 31 أكتوبر 1957 بالنادي المركزي للحزب الدستوري، أصدروا بيانًا يدعون فيه كامل الشعب التونسي للحضور إلى الاحتفالات التي ستجرى يوم 1 نوفمبر 1957 تخليدًا لذكرى اندلاع الثورة الجزائرية وذلك بقاعة البالماريوم .[3] شارك في الذكرى الثالثة وفد عن جبهة التحرير الجزائرية يمثله أحمد بومنجل Ahmed Boumandjal، رشيد قايد Rachid Kaïd، قاسي Kaci. عبروا فيه عن امتنانهم وشكرهم للشعب التونسي وحكومته على موقفهم الداعم لقضيتهم العادلة وكفاحهم المشروع من أجل الاستقلال والتحرر.[4]

وإحياءً ليوم الجزائر عقدت لقاءات جمعوية بكامل أنحاء تراب الجمهورية التونسية للتعبير عن التضامن الكامل للشعب التونسي وتأييده المطلق للقضية الجزائرية وذلك يوم 30 مارس 1958م.

---

1 – جريدة العمل، **بيان المنظمات القومية التونسية**، عدد 314، الصادرة في 56/10/27، ص 1

2 – جريدة الصباح، **مهرجان شعبي تضامنًا مع الشعب الجزائري**،عدد 1495، الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 1956، ص 2

3 – جريدة العمل، **اجتماع المنظمات القومية لإحياء الذكري الثالثة لاندلاع الثورة الجزائرية** ع630، الصادرة 1نوفمبر 1957، ص 1

4 – نفسه، **تونس تحيي الذكرى الثالثة للثورة الجزائرية**، عدد 631، الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 1957، صص 1 -3

كما تقدمت جامعة تونس الدستورية بنداء إلى كافة الوطنيين لحضور اجتماع عام بخصوص التضامن مع الجزائر الذي عقد بإشراف الديوان السياسي وبحضور مزهودي Mazhoudi ممثل جبهة التحرير الجزائرية، وممثلو المنظمات القومية التونسية بالتاريخ المذكور، كان ذلك بقاعة البالماريوم على الساعة التاسعة والنصف.[1]

وكان محور اللقاء حول القضية الجزائرية وفي الأخير تمت المصادقة على اللوائح والبرقيات التي أرسلت إلى لجنة التنسيق والتنفيذ Comité De La Coordination Et L'exécution باعتبارها هي اللجنة المخولة بالتنفيذ (بمثابة الحكومة). وقد تضمنت هذه اللوائح تأييد ومناصرة الشعب التونسي لكفاح الشعب الجزائري، وأكد أن التضامن بين الشعبين يمثل خيارا مقنعا لضمان تحرير شمال إفريقيا. وقد أرسلت برقية مماثلة إلى Dag Hammarskjold "**داغ همر شولد**" أمين عام الأمم المتحدة فحواها: « **إن الشعب التونسي الذي يقيم بأسره يوم الجزائر يستنكر حرب الإبادة التي تشنها الآلة الاستعمارية الفرنسية من أربع سنوات على كامل الشعب الجزائري وهذا نتيجة لمطالبته بالحرية والاستقلال، ويطلب منكم استعمال نفوذكم لتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره، وضرورة الضغط على فرنسا من أجل إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية.**» [2]

وبمناسبة الذكرى الرابعة لاندلا ع الثورة الجزائرية المصادفة لتاريخ 1 نوفمبر 1958 تقدمت المنظمات القومية التونسية بدعوة إلى كافة الشعب التونسي للمشاركة في إحياء الذكرى .[3] وقد نظم الشعب التونسي والمنظمات القومية تحت إشراف الديوان السياسي اجتماعًا بمناسبة الذكرى الرابعة للثورة الجزائرية بقاعة البالماريوم وقد حضره عبد المجيد شاكر Ahmed El Madjid Chake ، أحمد تليلي Ahmed Telili، علال الفاسي Allal Faci، أحمد بومنجل Ahmed Boumandjal. تناول أحمد تليلي Ahmed Telili الكلمة طلب من الحاضرين الوقوف دقيقة صمت ترحمًا على أرواح الشهداء التونسيين والجزائريين، وقد عبر مجمل المتدخلين بأن المقاومة لن تتوقف إلّا إذا نال الشعب الجزائري استقلاله.[4]

---

1 – نفسه، **نداء من جامعة تونس الدستورية**، عدد 757 الصادرة بتاريخ 30 مارس 1958، ص 1

2 – جريدة العمل، **الشعب التونسي يحيي يوم الجزائر**، عدد 758، الصادرة في 31 مارس 1958، صص 1 -2

3 – نفسه، **دعوة للمشاركة في إحياء الذكرى الرابعة للثورة الجزائرية**، عدد 941، الصادرة في 1 نوفمبر 1958، ص 1

4 – نفسه، **اجتماع عام بمناسبة الذكرى الرابعة لاندلا ع الثورة الجزائرية**، عدد 942، الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 1958، صص 1- 3

أما سنة 1959 فقد وجهت المنظمات القومية دعوة إلى الشعب التونسي للمشاركة في اجتماع عام يوم الأحد الموافق لـ 12 أوت 1959 بقصر الجمعيات على الساعة التاسعة صباحًا، وذلك ترحمًا على روح النقابي عيسات أيديرIssat Idir، تنديدًا واستنكارًا لعملية اغتياله من طرف القوات الفرنسية.[1]

وهب الشعب التونسي ملبيا الدعوة التي وجهت له من قبل المنظمات القومية، معلنا تنديده واحتجاجه على عملية الاغتيال الجبانة والبشعة في حق النقابي الجزائري إيدير Issat Idir بحضور عبد المجيد شاكر Ahmed El Madjid Chaker. وأرسل المجتمعون برقيات احتجاج إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة Dag Hammarskjold **داغ همر شولد** ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية **فرحات عباس**، ومدير مكتب العمل الدولي السيد David Maurice **ديفيد موريس**، وأمين عام الجامعة العالمية للنقابات الحرة السيدOld Nirok **أولد نيروك**. استنكروا فيه باسم الشعب التونسي الأعمال الهمجية والوحشية للاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ وقد تضمنت البرقية النص التالي: « **إنّ الشعب التونسي المجتمع يوم الأحد 12 أوت 1959 بتونس وغيرها من المدن التونسية يستنكرون بشدة الاغتيال الفظيع لعيسات إيدير الكاتب العام لاتحاد العمال الجزائريين رغم تبرئة الشهيد أمام المحاكم العسكرية ... ونطالب بالتدخل العاجل لإيقاف إعدام المساجين السياسيين الجزائريين وتكوين لجنة تحقيق دولية للبحث في قضية عيسات إيدير كما نطالب بالسعي لوضع حد لحرب الإبادة التي يقوم بها الفرنسيون في حق الشعب الجزائري الشقيق ونطالب بفتح مفاوضات بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية.**»[2]

وبمناسبة الذكرى السادسة لاندلا ع الثورة الجزائرية تقرر إجراء اجتماعات في كامل أنحاء التراب التونسي، أشرف الرئيس الحبيب بورقيبة Habib Borguiba* بنفسه على اجتماع عام جمع عشرات الآلاف من العمال بمنطقة المتلوي :Metlawi، وكان موضوع الثورة الجزائرية أحد المواضيع التي تناولها المجتمعون، تزامن هذا الاجتماع مع الحملة الانتخابية الفرنسية بالجزائر.[3]

---

1 – نفسه، **دعوة إلى حضور اجتماع عام**، عدد 1174، الصادرة في 2 أوت 1959، ص 3

2 – حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج1، صص 346-347

* – الحبيب بورقيبة (1903-2000) زاول تعليمه بالصادقية ثم معهد كارنو في باريس تحصل على الإجازة في الحقوق انخرط في الحزب الدستوري الحر سنة 1922 ،تزعم حركة الانشقاق التي أدت إلى ميلاد الحزب الجديد مارس 1934 ، عرف بسياسة خذ وطالب قبل اتفاقية الاستقلال الذاتي حيث حسم الصراع مع صالح بن يوسف لصالحه ، بعد إلغاء الملكية في تونس سنة 1957 أنتخب رئيسا للجمهورية في نوفمبر 1959 وإلى غاية إقالته

سنة 1987 بقي في الإقامة الجبرية إلى تاريخ وفاته سنة 2000.

3 جريدة العمل، **اجتماعات بتونس بمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية**،ع 1251، الصادرة في 3 نوفمبر 1959، صص1-3.

أما في شهر ماي 1960 فقد عقدت المنظمات القومية اجتماعًا أصدروا بيانا عبروا فيه عن وقوف الشعب التونسي إلى جانب الشعب الجزائري وفضح ألاعيب الاستعمار في زيف الانتخابات المفروضة على الجزائريين.[1]

وبإشراف المنظمات القومية انعقد اجتماعًا عامًا يوم 27 أفريل 1960 ببورصة الشغل على الساعة السادسة مساءًا حضره عضو الديوان السياسي **الفرجاني بالحاج عمار** Ferdjani Belhadj Amar، ونواب عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية. في ختام الاجتماع تمت المصادقة على برقيتين إحداهما وجهت إلى فرحات عباس والثانية وجهت إلى الأمين العام للأمم المتحدة. يتبيّن لنا من خلال البرقيتين المرسلتين عزيمة وجدية الشعب التونسي في دعم ومساندة الشعب الجزائري في كفاحه التحرري ضد الاستعمار الفرنسي، كما يعبران للشعب الجزائري وقيادات جبهة التحرير الوطني والرأي العام العالمي عن الاحتجاج على الانتخابات المفروضة المزمع إجراؤها بالجزائر متوقعين مدى فشلها وتزييفها من طرف الاحتلال الفرنسي؛ منبهين الرأي العام العالمي بخصوص تغليط المستعمر وفقدان مصداقية فرنسا بخصوص إجراءاتها المتخذة في الجزائر.[2]

وفي إطار التضامن الشعبي دائما دعا الديوان السياسي التونسي المواطنين لإحياء الذكرى السادسة للثورة الجزائرية، وكانت الاستجابة لهذا النداء واسعة؛ حيث عقد إجتماع برئاسة **الباهي الأدغم** El Bahi El Adgam الأمين العام للحزب الدستوري الحر بحضور رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية **فرحات عباس** Ferhat Abbas وعبد الحميد مهري Abd El Hamid Mehri. وقد نظم الاجتماع على الساعة الرابعة مساء في ساحة باب الخضراء، ليتوج الاجتماع في الختام بإصدار لائحة جاء فيها ما يلي:

« إنّ الشعب التونسي المجتمع بساحة باب الخضراء يوم غرة نوفمبر 1960 لإحياء الذكرى السادسة للثورة الجزائرية الخالدة... ليحي بكل إكبار وإجلال الشعب الجزائري الشقيق المجاهد... وينحني بخشوع أمام أرواح مئات الآلاف من الشهداء والضحايا الذين سقطوا في ساحة الشرف، ويعلن مواصلة تضامنه التام مع الشعب الجزائري الشقيق المناضل وكفاحه من أجل الحرية والاستقلال...»

هكذا وإحياءً لكل مناسبة جزائرية يجدد الشعب التونسي ومنظماته القومية مشاركته الشعب الجزائري إحياء ذكريات النضال البطولي الذي يخوضه في كفاحه التحرري، ويعلن عن مدى تضامنه ودعمه له من أجل تقريب ساعة الخلاص، كما يبارك مواقف التيارات الديمقراطية في فرنسا من الحرب مطالبا هيئة الأمم تحمل

---

1 – حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج1، ص 347

2 – جريدة العمل، **اجتماع عام للتنديد بالانتخابات المزيفة في الجزائر**، عدد 1431، الصادرة بتاريخ 28 ماي 1960، صص1-3. للإطلاع على البرقيتين المذكورتين.. ينظر الملحق رقم (01)

مسؤولياتها واتخاذ قرار يقضي بتنظيم استفتاء حرّ ونزيه يسمح للشعب الجزائري لإبداء رأيه في قضية تقرير مصيره.[1]

وعقب المظاهرات التي شهدتها الجزائر في 11 ديسمبر 1960 إثر زيارة Ch. De gaulle **شارل ديغول** إلى الجزائر وما تبعها من مخلفات ونتائج، أشرفت المنظمات القومية وذلك بتاريخ 13 ديسمبر 1960 بالعاصمة على الساعة الخامسة مساء بدراسة المستجدات والوضع الراهن في الجزائر عقب أحداث المظاهرات، وقد أصدر المجتمعون لائحة استنكار وتنديد بموقف الاستعمار الفرنسي وقد جاء فيها ما يلي: « **اجتمعت المنظمات القومية... يوم 13 ديسمبر 1960 بتونس للنظر في المأساة المفجعة التي آل إليها تطور الحالة بالجزائر في الأيام الأخيرة،... تنحني بإجلال وخضوع أمام أرواح الشهداء الأبرار الذين ذهبوا ضحية الاستعمار... وإن الشعب التونسي ليعتقد اعتقادًا راسخًا أن الدماء الزكية التي أزهقت بالجزائر لن تذهب هدرًا... وإنّ المنظمات القومية لتعرب إلى الشعب الجزائري الشقيق عن تأييدها وتضامنها الفعّال في هذه المرحلة الحاسمة من كفاحه المقدس... ومشاركتهم محنتهم حتى تتحقق للشعب الجزائري الأهداف التي لم يزل يستميت من أجلها... وتشهّر بالعنصرية البشعة التي أظهرها غلاة الاستعمار في الجزائر... وتستغرب إقدام هؤلاء الاستعماريين فإنها تستصرخ الضمير العالمي وتلفت نظره إلى سوء مغبّة هذه النفسية وخطورة آثارها لا بالنسبة إلى الجزائريين فحسب بل بالنسبة إلى العالم كله. وتهيب المنظمات القومية التونسية بتأثير المنظمات في العالم وقادة الفكر وكل مسؤول عن الرأي العام وهي تدعوهم إلى مضاعفة جهودهم لاستخدام جميع وسائلهم لحمل فرنسا على توخي سياسة واقعية تضع حدًا لهذه الحرب الطاغية التي لا مبرر لها...**»[2]

واستجابة لنداء المنظمات القومية التونسية تلقى الشعب التونسي الدعوة بتفاعل وحضروا يوم الفاتح نوفمبر 1961 لإحياء ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية في ساحة القصبة التي تم فيها رفع الأعلام التونسية والجزائرية. وقد أشرف على هذا الحفل **الباهي الأدغم** * El Bahi El Adgham ممثل الحزب الحر الدستوري ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية **يوسف بن خده** Youssef Ben Khada، كما شارك في هذا الاحتفال كل الوزراء

---

1 – نفسه، الشعب التونسي يحي الذكرى السادسة للثورة الجزائرية، عدد 1566، الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 1960، صص1-2

2 – جريدة العمل، لائحة المنظمات القومية التونسية إثر مظاهرات **11 ديسمبر 1960** بالجزائر، ع 1602، الصادرة في 14 ديسمبر 1960، صص1-2

* – الباهي الأدغم (1913-1998) يعد أحد المقربين من الحبيب بورقيبة شغل عدة مناصب سياسية وظل طوال الخمسينيات والستينيات الشخصية الثانية في هرمية الحزب والدولة بعد الرئيس ،اضطلع بمهمة الإشراف على الملف الجزائري ، تراجع دوره السياسي لصالح الهادي نويرة حيث تم إعفائه من مهامه فإ عتزل العمل السياسي وتوفي سنة 1998.

التونسيون والجزائريون وأعضاء السلك الدبلوماسي. تناول الكلمة كل من الباهي الأدغم El Bahi El Adgam ويوسف بن خده Youcef Ben Khada ؛ في الختام تم إصدار اللائحة التالية:

1 - « **نحني بكل خشوع أمام أرواح الشهداء والأبطال الذين سقطوا في ميدان الشرف من أجل الحرية واستقلال الشعب الجزائري.**»

2 - « **نستنكر بشدة الأعمال الإجرامية التي ما انفك يقوم بها كمشة من الفرنسيين المتعصبين ضد الوطنيين الأحرار وننذّد بالأعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الاستعمارية بالجزائر ضدّ السكان العزّل.**»

3 - « **نشيد ببطولة الشعب الجزائري الشقيق الذي أبهر العالم بصموده واستماتته في الكفاح من أجل حقوقه المشروعة.**»

4 - « **نعلن تضامننا الفعلي مع الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال والحكومة المؤقتة الجزائرية في مواقفها الراهنة من أجل تخليص الوطن من الهيمنة الاستعمارية.**»

5 - « **نطالب بإطلاق سراح القادة الخمسة بن بلّة ورفاقه ومشاركتهم في المفاوضات**».

6 - « **نجدد تأييدنا للحكومة المؤقتة الجزائرية وسياستها الرامية إلى تصفية الاستعمار وتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير.**»[1]

وعقدت المنظمات القومية التونسية اجتماعًا برئاسة عبد المجيد شاكر Abd El Madjid Chaker للنظر في حالة الوزراء الجزائريين المعتقلين بفرنسا بعد إضرابهم عن الطعام داخل السجن، وقد تم إصدار بيانا حيوا فيه بإكبار وتقدير بطولة وصمود الإخوان المكافحين ضد التعسف والهمجية الاستعمارية، وطالبوا بحق السجناء في التمتع بنظام الاعتقال السياسي.

وتضامنت هذه المنظمات القومية مع الوزراء المعتقلين معبّرة عن معارضتها الشديدة للسياسة الاستعمارية التي كانت تنتهجها فرنسا وسياسة الاضطهاد والتعسف في حق الجزائريين الوطنيين، وشهرت بالمخالفات والممارسات الفرنسية التي تخالف مبادئ حقوق الإنسان Les principes Des droits De L'homme والأعراف الدولية. كما أعربت عن قلقها من تدهور صحة الوزراء المضربين، وطالبت بضرورة تمتع الوزراء بنظام الاعتقال السياسي Le Système De L'arrestation Politique . وتم عقد اجتماع عام تمخض عنه إصدار بيان استنكروا من خلاله الأعمال اللا إنسانية والقمع التي تتنافى مع المبادئ الحقوقية للإنسان للمستعمر تجاه

1 - جريدة العمل، احتفال بالذكرى السابعة للثورة الجزائرية، عدد 1877، الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 1961، ص 2

الشعب الجزائري. كما عبروا عن تعاطفهم مع المساجين السياسيين محيين صمودهم في وجه الاضطهاد والقهر، وطالبوا في الأخير إطلاق سراحهم مع جميع معتقين السجن العام. [1] وقد سجل المجتمعون بكل أسف ازدواجية الخطاب والتناقضات بين التصريحات والمعاملات الميدانية. وفي الآن ذاته عبروا عن قلقهم الشديد إزاء تدهور الحالة الصحية للمعتقلين والعواقب الخطيرة التي تخلفها في حالة حدوث أي مكروه للوزراء المعتقلين، وعن مدى تضامنهم مع الجزائريين في حربهم التحريرية. مطالبين الضمير العالمي للتحرك والتنديد بالحرب اللا إنسانية التي تديرها القوات الفرنسية بالجزائر، وإيجاد حل سياسي يرضي الطرفين، مع إطلاق سراح الوزراء المعتقلين.[2]

هذا مجمل نزر قليل مما أمكننا رصده بخصوص النشاط المتعلق بالتجمعات وعقد الندوات والفعاليات الشعبية مساندة وتضامنا مع كفاح الشعب الجزائري. وفي العنصر الموالي مظهر آخر من مظاهر التعبير الشعبي بخصوص التضامن والدعم التونسي للثورة الجزائرية؛ وهو لا يقل أهمية على الاحتجاجات والاجتماعات. والمتمثل في الإضرابات.

2_ الإضرابات:

بمناسبة ذكرى احتلال الجزائر المصادف لـ 5 جويلية أعلن السجناء السياسيون التونسيون بسجن **"تالة"** التابع للحماية الفرنسية إضرابا عن الطعام لمدة 24 ساعة، في يوم 5 جويلية 1956؛ تأييدًا للثورة الجزائرية وتضامنًا مع الجزائريين في حربهم ضد الاستعمار الفرنسي.[3]

وعلى إثر اختطاف القادة الجزائريين الخمسة أو ما يعرف بعملية القرصنة الجوية التي حدثت في 22 أكتوبر 1956، شهدت العاصمة التونسية وأغلب مدنها إضرابًا عامًا بتاريخ 24 أكتوبر 1956، حيث عبرت المنظمات القومية التونسية على استنكارها وامتعاضها من الاعتداءات المسلحة على المدنيين واتخاذ الأراضي التونسية كمركز للعمليات العسكرية الموجهة نحو الشعب والأراضي الجزائرية معلنة عن إضراب عام.[4]

أيضا دعت المنظمات القومية الشعب التونسي لإحياء الذكرى الثانية لاندلا ع الثورة الجزائرية بالدعوة إلى إضراب عام في كافة المناطق التونسية.[5]

---

1 – نفسه، **بيان الحزب الدستوري الحر والمنظمات القومية**، عدد 1890، الصادرة بتاريخ 17 نوفمبر 1961، ص 2

2 – نفسه، **نظام السجن السياسي**، عدد 1893، الصادرة بتاريخ 21 نوفمبر 1961، ص 1

3 – جريدة الصباح، **إضراب المساجين السياسيين التونسيين**،عدد 1396، الصادرة في 8 جويلية 1956، ص 2

4 – نفسه، **المنظمات القومية تعلن عن إضراب عام**،عدد 279، الصادرة بتاريخ 16 سبتمبر 1956، ص 1

5– نفسه، **إضراب البلاد التونسية**، عدد 319، الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 1956، ص 2.أنظر أيضا جريدة الصباح، **الإضراب العام**، عدد 1495، الصادرة بتاريخ،2 نوفمبر 1956، صص 1-2

كما دخل سكان منطقة الرديف Redyef المجاورة للحدود الجزائرية في إضراب عام يوم 5 جويلية 1956 احتجاجًا على اعتداءات الجيش الفرنسي المتكررة على مناطق الحدود الجزائرية التونسية، شارك في هذا الإضراب كل من عمال وتجار وسكان منطقة الرديف الحدودية تضامنًا ومؤازرة للشعب الجزائري في كفاحه التحرري ضد الاحتلال الفرنسي[1]

واستجاب الشعب التونسي للدعوة التي وجهتها له المنظمات القومية حول الإضراب العام، وأعلن الإضراب إثر عرض القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، ولقد خيّم السكون على العاصمة التونسية وشمل الإضراب كافة ميادين العمل وتوقفت حركة المواصلات وأوصدت المحلات التجارية وأسواق البلدية أبوابها وكذا المقاهي، ولقد كانت حركة الإضراب تضامنا مع الشعب الجزائري عامة في جميع أرجاء الجمهورية التونسية، [2] كما دعت المنظمات القومية التونسية الممثلة للشعب التونسي إلى إضراب عام يوم الثلاثاء 16 سبتمبر 1958، احتجاجا على الاستفتاء الفرنسي المقرر إجراؤه بالجزائر.[3]

وإثر دخول الوزراء الجزائريين في إضراب عن الطعام داخل السجون الفرنسية وتدهور حالتهم الصحية مع سوء معاملة السجناء السياسيين، قررت المنظمات القومية التونسية الدخول في إضراب عام يوم الخميس 16 نوفمبر 1961 تضامنًا مع الوزراء الجزائريين في إضرابهم التاريخي .[4] وسنتعرض إلى لونً آخر من مظاهر التعبير والتضامن الشعبي التونسي مع الجزائريين شعبًا وثورة، وهي المظاهرات.

3_ المظاهرات:

المظاهرات هي شكل ووجه من أوجه التعبير والتأييد للشعب الجزائري، والتنديد وكشف فضائع وجرائم الاستعمار الفرنسي. ففي صباح يوم 22 مارس 1956 نظمت مظاهرات على الساعة العاشرة صباحًا بالأحياء العربية في العاصمة التونسية، ضمت جماهير غفيرة كانت تنادي هاتفة بحياة صالح بن يوسف Salah Ben Youcef وبحياة الجزائر حرّة مستقلة، وطبع هذه المظاهرات حمل الأعلام التونسية والجزائرية، والمناداة بحياة الجزائر وتخليصها من الاستعمار الفرنسي.[5]

---

1 - جريدة الطليعة، **الإضراب التضامني العام**،عدد 38، الصادرة بتاريخ،6 جويلية 1956، ص 3

2 - جريدة الصباح،**إضراب بمناسبة عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة**، ع1572، بتاريخ 31 جانفي 1957، صص 1- 4

3 - جريدة العمل،**دعوة إلى إضراب عام احتجاجًا على استفتاء**،، عدد 901، الصادرة بتاريخ 16 سبتمبر 1958، ص 1

4 - نفسه، **نداء إلى الإضراب تضامنا مع الوزراء الجزائريين المضربين عن الطعام**، ع 1889، الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 1961، ص 6

5 - جريدة الصباح، **مظاهرات سلمية بالعاصمة لتأييد الثورة الجزائرية**، عدد 1307، الصادر بتاريخ 23 مارس 1956، صص 1-4

وإثر عملية القرصنة الجوية التي أعتقل خلالها القادة الجزائريون شهدت العاصمة التونسية ومدنها مظاهرات شعبية بتاريخ 23 أكتوبر 1956، وقد عبر المتظاهرون عن تضامنهم مع الشعب الجزائري إثر عملية الاختطاف وذلك برفع الأعلام التونسية والجزائرية.[1]

ونظمت مظاهرات كبرى في صفاقس وجابت شوارع المدينة وعبروا عن مدى سخطهم واستيائهم واستنكارهم لعملية الاختطاف وكانوا يهتفون بحياة ابن بلة Ben Bella ورفاقه، وتم الاعتداء على بعض المحلاتل الأوروبية وأحرقوا سيارتين، وهشموا نوافذ قصر العدالة، فتدخل الأمن لتفريقهم، وشهد سوق الأربعاء مظاهرات مماثلة لما حدث في صفاقس Safax، ومطالبة بإطلاق سراح القادة الجزائريين.[2]

وقد نظمت مسيرات في كافة المدن التونسية وذلك بمناسبة الذكرى الثانية لاندلا ع الثورة الجزائرية، تم رفع الأعلام التونسية والجزائرية كمظهر من أوجه التعبير والتضامن الشعبي التونسي للقضية الجزائرية وعبر المتظاهرون عن مطلب الاستقلال للجزائر.[3]

وفي 30 جانفي 1957 استجاب الشعب التونسي إلى الدعوة التي وجهتها المنظمات القومية التونسية، حيث انتظمت مظاهرات شارك فيها التونسيون والجزائريون جنبًا إلى جنب ورفعت خلالها أعلام دول الشمال الإفريقي وجابت المظاهرات شوارع باب الجزيرة Bab El Djazira وباب جديد Bab Djadide وباب منارة Bab Manara، كانت هتافات الجماهير تنادي باستقلال الجزائر، وحياة زعماء الثورة الجزائرية وزعماء أقطار المغرب العربي.[4]

الملاحظ أن استجابة الشعب التونسي لنداءات المنظمات القومية للمشاركة في عقد الاجتماعات والمظاهرات، والاحتفالات بذكرى اندلا ع الثورة الجزائرية المصادفة لتاريخ أول نوفمبر من كل سنة طيلة مسيرة الثورة الجزائرية إلى غاية تاريخ الاستقلال، وأصدرت البيانات والتقارير والتصريحات المنددة في الجرائد والصحف التونسية، وشنت الإضرابات العامة تضامنًا وتعبيرًا عن حق الجوار بين القطرين وإيمانها العميق بالوحدة العربية والمغاربية ووحدة العدو والمصير المشترك، وإحساس الشعب التونسي بالانعكاسات الخطيرة والسلبية على الاستقلال التونسي في حالة فشل الثورة الجزائرية.

1 – جريدة العمل، **مظاهرات شعبية منددّة باعتقال القادة الجزائريون**،عدد 311، الصادرة في 24 أكتوبر 1956، صرص 1-3

2 – جريدة الصباح، **مظاهرات شعبية بصفاقس يوم الأربعاء**، عدد 1488، الصادرة بتاريخ 25 أكتوبر 1956، ص 4

3 – جريدة العمل، **مسيرات شعبية**، عدد 319، 2 نوفمبر 1956، ص 2

4 – جريدة الصباح، **مظاهرات لتأييد القضية الجزائرية في الأمم المتحدة**، عدد 1572، الصادرة بتاريخ 31 جانفي 1957، صرص 1-4

كل هذه الأسباب كانت أكبر حافز للشعب التونسي على الاستماتة غير المشروطة في دعم وتأييد الشعب الجزائري في كفاحه التحرري ضد الاستعمار والقوى الإمبريالية طيلة فترة حرب التحرير الجزائرية.

المبحث الثاني: مساهمات النخبة السياسية التونسية في الثورة الجزائرية:

إنّ العلاقات الجزائرية التونسية متجذرة عبر أزمان التاريخ باعتبار الجوار الجغرافي لكلا الإقليمين، لذا فإن علاقة التأثير والتأثر حاصلة لا محالة بين التجمعات البشرية للمنطقتين المذكورتين.

نلمس ذلك في النضال الشعبي المشترك الذي اتخذ الواجهة السياسية في أول الأمر ثم تطور بعد ذلك إلى العمل المسلح، لكن في الجانب السياسي تمازجت الأفكار وتشكلت الأحزاب والجمعيات ذات صبغة الشمال إفريقية، وتم تشكيل الوفود وتقديم العرائض والاحتجاجات والكتابة في الصحف والجرائد تعبيرًا عن الرأي الشعبي للبلدين التونسي والجزائري وإثر تعنت الاستعمار وتجاهله للرأي العام الوطني مع ربط مصير بعض القيادات الحزبية الوطنية بالمستقبل الفرنسي وتدجين بعضها الآخر طمعًا في المال أو مراكز السلطة، والزجّ بالباقي في السجون والمعتقلات والمنافي كل هذه العوامل ساهمت مساهمة فعالة في بروز نتائج هذا النضال دون المستوى المطلوب للشعبين الجزائري والتونسي. بالرغم من ذلك لا نستطيع أن نقزم دور هذه الأحزاب والجمعيات لما قدمت للشعبين من توعية وتحسيس الرأي العام الوطني بالمسؤولية الملقاة على عاتق كل فرد من هذه الأمة لأجل التحرر والإنعتاق من نير العبودية والاستعمار البغيض.

من هذا المنطلق سعت عناصر وقيادات الحركة الوطنية التونسية إلى دعم ومؤازرة الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها وتفطنت بالدور المحوري الذي يجب أن تلعبه تجاه قضية الأشقاء التي هي قضية الجميع، ويمكن أن نكتشف هذا الدعم من خلال نشاط الجمعيات والأحزاب التونسية المكثف والمتنوع.

1 – الحزب الحرّ الدستوري التونسي:

بعد الانقسام الأول للحزب الدستوري التونسي إثر مؤتمر قصر هلال المنعقد 02مارس 1934م؛ الذي تمخض عنه فرعين أطلق عن الأول الحزب الدستوري القديم وضم المحافظين وعلى رأسهم محي الدين لقليبي، عبد العزيز الثعالبي Abd El Aziz Thaalbi *، محمد المنصف المستيري، أما الثاني يدعى الحزب الدستوري

* – عبد العزيز الثعالبي، (1876–1944) من أصول جزائرية ولد بتونس، تلقى تعليمه الأولي بالكتاب، حيث حفظ القرآن الكريم، ثم دخل مدرسة باب سويقة الإبتدائية، ثم جامع الزيتونة،أسس جريدة سبيل الرشاد في سنو 1895، كتب في عديد الصحف والجرائد، ارتحل إلى المشرق العربي وعاد إلى تونس سنة 1912 انضم لحزب تونس الفتاة، من مؤسسي الحزب الدستوري التونسي،ثم رئيسا له،قاد الحركة الوطنية التونسية حتى 1923 وبعد التضييق عليه من طرف سلطة الاحتلال هاجر إلى المشرق زار عديد البلدان العربية، عاد إلى تونس 1937،حاول رأب صدع الحزب الدستوري لكن دون جدوى . ينظر جلول الجريبي، **أسس النهضة عند عبد العزيز الثعالبي**، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية، معهد أصول الدين، جامعة تونس، تونس، السنة الجامعية 1987–1988،صص 3–5

الجديد وضم مجموعة من الشباب المتأثرين بالثقافة الفرنسية وعلى رأسهم محمود الماطري، الطاهر صفر، البحري قيقه، محمد والحبيب بورقيبة وآخرين.[1]

لكن الحزب الدستوري الجديد ظهر بشقين هو الآخر وهذا نتيجة لرضا بعض الأطراف بالاستقلال الذاتي سنة 1955 ويطلق عليهم جماعة المكتب السياسي Le Groupe De Bureau politique أما القسم الثاني الذي يتزعمه صالح بن يوسف هم جماعة الأمانة العامة Le Groupe De Secrétariat Général للحزب الذين رفضوا الاستقلال الذاتي واعتبروه تخاذل وتخلي عن الطموح الشعبي التونسي وتمثيله بالاستعمار المقنن، لذا وجب علينا من خلال الإطار الزمني للموضوع أن نعالج موقف الحزب الدستوري من خلال موقف اللجنة التنفيذية للحزب والأمانة العامة.

أ – اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي القديم:

عارضت اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري المفاوضات التونسية الفرنسية ومشروع الاستقلال الذاتي التونسي، معتبرة استقلال تونس لا قيمة ولا معنى له ما دامت الجزائر ترزح تحت نير الاستعمار الفرنسي، ونلاحظ ذلك من خلال مقال نشر بجريدة الحزب بعنوان « **لا استقلال لتونس والمغرب ما دامت الجزائر محتلة.** » جاء فيه ما يلي: « **إنّ الجزائر هي قلب شمال إفريقيا، وإن تونس والمغرب لا يهنأ لهما بال ويطمئن على استقلالهما إلا إذا استقلت الجزائر... وعلى التونسيين والمغاربة مساعدة إخوانهم حتى يصلوا إلى مبتغاهم..**»[2]

واعتبرت اللجنة التنفيذية Le Comité De L'execution* المفاوضات التونسية الفرنسية من أجل الاستقلال خطوة غير مجدية لا معنى لها، وهذا بحكم أن الجزائر ترزح تحت نير الاستعمار الفرنسي، وأن

---

1 – الأرشيف الوطني التونسي، علبة 28، ملحق 01، الوثيقة رقم 56، المؤتمر العام للحزب الحر الدستوري التونسي، المنعقد بقصر هلال يوم الجمعة 17 ذي القعدة 1352، صص5-6

2 – جريدة الاستقلال، **لا استقلال لتونس والمغرب ما دامت الجزائر محتلة**، ع 29، الصادرة في19 أفريل 56، ص 1.

* – اللجنة التنفيذية هي الهيئة المسيرة للحزب الدستوري ظهرت إثر المؤتمر التأسيسي للحزب بتاريخ 14/مارس/1920 وترأسها لأول مرة عبد العزيز الثعالبي تونسي من أصول جزائرية تدعمت بعناصر شابة مثقفة منهم محمود الماطري، الطاهر صفر، الحبيب ومحمد بورقيبة إثر مؤتمر نهج الجبل 12-13 ماي 1933 للمزيد ينظر الأرشيف الوطني التونسي مركز التوثيق القومي، الحركة الوطنية التونسية، رقم A 4 - 24 القانون الأساسي للحزب الحر الدستوري، ينظر أيضا قدادرة الشايب، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934–1954)** دراسة مقارنة،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة 2007/2006.

المفاوضات التونسية الفرنسية حول الاستقلال هي نوع من الاستقلال المؤقت، سببه ضغط الثورة الجزائرية والنية المبيتة للفرنسيين قصد التفرد للحرب الجزائرية، ثم يعود بعد ذلك إلى احتلال تونس، وكامل منطقة شمال إفريقيا.

على إثر حادث اختطاف القادة الجزائريين بتاريخ 22 أكتوبر 1956 أدانت اللجنة التنفيذية العمل الجبان الذي قام به سلاح الجو الفرنسي في حق قادة الثورة الجزائرية وأصدرت البيان التالي:« **نشنّع بطريقة القرصنة التي سلكتها فرنسا، ونشهّر بهذه الفعلة الشنيعة... ونرفع صوتنا بالاحتجاج الشديد على حادث الغدر... وبالتضامن الأكيد مع الإخوان... وبالإعجاب بتضحياتهم ونطالب في نفس الوقت الحكومتين التونسية والمغربية بالوقوف موقفًا حازمًا وصارمًا.**»[1]

وبمناسبة عرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي بيانا بعنوان: "**حيا الله الجزائر.**"[2]

نلاحظ من خلال البيان الذي أصدرته اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي مدى أهمية القضية الجزائرية للطرف التونسي وهذا نلمسه من خلال اهتمامات اللجنة التنفيذية بإصدار البيانات، وتذكير الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدالة القضية الجزائرية وحثها على مناصرة الشعب الجزائري وحقه في تقرير مصيره، كما أكدت تضامن الشعبين التونسي والجزائري في القضايا المشتركة.

أصدرت اللجنة التنفيذية بيان تأييد للشعب الجزائري في مطلع عام 1957 إثر عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة افتخارًا بالشعب التونسي الذي أعلن عن الإضراب العام والشامل تعبيرًا عن مدى تضامنه مع كفاح الشعب الجزائري وجاء فيه ما يلي: « ...**نشكر الشعب التونسي على قيامه بإضرابه الشامل الذي لم يسبق له نظير والذي أعرب به عن شعور التضامن الحقيقي الذي يكنّه الشعب التونسي للشعب الجزائري الشقيق المستميت في سبيل حرّيته واستقلاله**».[3]

من خلال البيان نلاحظ أن اللجنة التنفيذية جددت عزمها في تأييد الشعب الجزائري ومناصرته في كفاحه البطولي ضد قوى التعنت الفرنسي، وكذا شكرت الشعب التونسي عن دوره التعبوي إثر عملية الإضراب الشامل والمعبر عن مدى تكافل الشعبين في أوقات الشدة والمحن.

---

1 – جريدة الاستقلال، **بيان اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي**، عدد 53، الصادرة في26 أكتوبر 1956، ص 1

2 - نفسه، **بيان اللجنة التنفيذية بعنوان "حيا الله الجزائر"**، عدد 67، الصادرة بتاريخ 1 فيفري 1957، ص 1

3 – نفسه، **بيان تأييد الشعب الجزائري**، ص2

وأدلى محمد المنصف المستيري Mohammed Mocef El Mestiri بحديث صحفي تمحور حول قضية الثورة الجزائرية لجريدة الرأي العام المغربية .[1] من خلال هذا الحديث الصحفي نلاحظ أن اللجنة التنفيذية أصبحت تقوم بالدعاية من خلال محاولة كسب تأييد الرأي العام المغربي وتذكيره بواجبه الجواري والعروبي إزاء الأشقاء الجزائريين. نشرت اللجنة التنفيذية أيضًا مقال في جريدة الاستقلال جاء فيه ما يلي: « **بالأمس يعمد الاستعماريون الفرنسيون إلى إلقاء قنابلهم على إخواننا الجزائريين المستظلين بعلمنا المحتمين بجوارنا ويرسلون كلابهم على الذرية الضعفاء والشيوخ العجزة تنهشهم نهشا وتمزقهم، ولم يكتفوا بهذا بل أمطروا ممثلي الحكومة التونسية بوابل من رشاشاتهم... ولهذا نطالب بجلاء القوات الفرنسية من أراضينا.**»[2]

كتبت اللجنة التنفيذية أيضًا حول تحركات الجيش الفرنسي بتونس ما يلي: « **فيما يخص العمليات الحربية بالجزائر نؤكد على ضرورة احترام التراب التونسي وسيادته ...ونطلب من الحكومة التونسية عدم السماح للقوات الفرنسية بالتحرك إلّا بترخيص**»[3]

كما ساندت موقف الحكومة التونسية، وأشادت به واعتبرته موقفًا بطوليًا وشجاعًا إثر رفضها المشاركة في لجنة مختلطة تونسية فرنسية.[4]

وإثر الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958 ومحاولة فرنسا الضغط على تونس من أجل قبول لجنة دولية لمراقبة الحدود التونسية الجزائرية انتقدت اللجنة التنفيذية الحكومة التونسية وحذرتها من مغبّة قبول المقترحات الفرنسية، لأنها تساهم بطريقة غير مباشرة في وضع العراقيل والصعوبات للثورة الجزائرية، وتعرقل عملية التموين سواء دخول الأسلحة أو التموين بالمواد الغذائية والطبية التي يحتاجها الثوار الجزائريون.

انتقدت اللجنة التنفيذية وعبرت عن بالغ أسفها من المذكرة الفرنسية الموجهة للحكومة التونسية والتي بموجبها يحق للجيش الفرنسي تتبع وملاحقة المجاهدين الجزائريين بالتراب التونسي والقضاء عليهم، والهدف من هذه المذكرة هو الضغط على الحكومة التونسية لتقف موقف معارض للعمل العسكري الجزائري المنطلق من ترابها، وقد عبرت اللجنة التنفيذية عن موقفها في جريدة الاستقلال بعنوان ماذا وراء هذه الحماقات؟.[5]

---

1 - نفسه، **حديث صحفي لمحمد المنصف المنستيري حول الثورة الجزائرية**، عدد،80،الصادرة بتاريخ 10ماي1957 ص1

2 - جريدة الاستقلال، **اللجنة التنفيذية تحتج على الاعتداءات الفرنسية**، عدد 84، الصادرة بتاريخ 7 جوان 1957، ص1

3 - نفسه، **منع تحركات الجيش الفرنسي بتونس**، ص2

4 - نفسه، **رفض اللجنة المختلطة التونسية الفرنسية**، عدد124،الصادرة بتاريخ 14 مارس 1958 ص2

5 - نفسه، **ماذا وراء هذه الحماقات؟**، عدد 233، الصادرة بتاريخ 22 أفريل 1960، ص 1

مما تقدم نستشف الموقف الجريء للجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري القديم، وهذا ليس بغريب على أعضاء اللجنة التنفيذية باعتبار أن هذا الحزب قد أسس من طرف جزائريين وتونسيين جمعتهم عديد الروابط التاريخية ونذكر منهم عبد العزيز الثعالبي، وتوفيق المدني.

إذا فاللجنة التنفيذية ذات مواقف مشرفة وداعمة لكفاح الشعب الجزائري حيث ساهمت مساهمة فعالة في الضغط على الحكومة التونسية وإطلاع الرأي العام الشعبي التونسي بما يقع في الكواليس بين الحكومة التونسية والفرنسية، وقد أصدرت عديد البيانات والبلاغات، والنداءات إلى حضور الاجتماعات وتأييد المظاهرات والإضرابات التي يقوم بها الشعب التونسي تعبيرًا عن تضامنه ومساندته للشعب الجزائري، وأنارت الرأي العام التونسي وذكرته بواجبه تجاه القضية الجزائرية وبوحدة المصير المشترك من خلال تحرير كامل منطقة شمال إفريقيا، وقد يكون تفسير هذا الموقف للجنة التنفيذية من خلال إيمان الحزب بوحدة الشعوب العربية والإسلامية، وبضرورة مؤازرتها لطرد المستعمر، واعترافًا للجزائريين الذين ساهموا في تأطير هذا الحزب سواء ماديًا أو معنويًا، وقد توصل هذا الحزب إلى قناعة مفادها لا معنى لاستقلال تونس ما دامت الجزائر ترزح تحت نير الاستعمار.

كل هذه الأسباب حفزت اللجنة التنفيذية على ضرورة تأييد ومساندة الثورة الجزائرية على كافة الأوجه والأصعدة.

ب – الأمانة العامة (بزعامة صالح بن يوسف):

يعد صالح بن يوسف الزعيم الحقيقي لهذه المجموعة التي لم ترض بالنتيجة التي آلت إليها المفاوضات التونسية الفرنسية واعتقدت أن الاستقلال الذاتي هو عبارة عن خديعة استعمارية وتخلي عن الكفاح المغاربي المشترك؛ حيث أن أنصار هذا التيار تمسكوا بفكرة الترابط التاريخي والمصيري بين شعوب المغرب العربي في إطار الانتماء العربي الإسلامي لتونس، وعدم التنصل والتفرد في اتخاذ القرارات لأن استقلال تونس والمغرب دون الجزائر هو استقلال منقوص ولا معنى له. لذا فإن مجموعة صالح بن يوسف قرروا عدم وضع السلاح ومواصلة الكفاح إلى جانب الشعب الجزائري حتى إعلان الاستقلال لكامل بلدان الشمال الإفريقي.[1]

واعتبر صالح بن يوسف من أنصار التوجه العربي الإسلامي ودعا إلى مغربية الكفاح التحرري، ورفض المنهج الاستسلامي الإقليمي الضيق الذي يفضي إلى تفتيت أواصل الترابط التاريخي بين شعوب الشمال الإفريقي

1 – سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003 ، ص323

وانضم إليه قادة الثورة التونسية المسلحة وخاصة في الجنوب التونسي وقد عقدوا العزم على مواصلة الكفاح المسلح إلى جانب الشعب الجزائري ورفضوا أن يدفع الشعب الجزائري وحده ثمن الحرية والكرامة.[1]

في هذا الظرف العصيب أشرف صالح بن يوسف على اجتماع جماهيري بجامع الزيتونة Mosquée Zitouna ألقى خطابًا تعرض فيه إلى الثورة الجزائرية مشيدًا باستبسالها في الكفاح، وعبر عن مدى تأييده ومؤازرته لإخوانه المجاهدين الجزائريين في كفاحهم ضد الاستعمار الفرنسي جاء فيه ما يلي: « **إنّ تلك الصفات التي تحلى بها إخواننا المجاهدون الجزائريون نجيبهم باسمكم جميعًا ونعبّر لهم عن تأييدنا وتشجيعنا وتضامننا معهم لأننا نعتقد كما يعتقد إخواننا الجزائريون أن حرية الشمال الإفريقي العربي المسلم تبقى حرّية لا تتجزأ.** »[2]

في هذا الخطاب تعرض صالح بن يوسف إلى اتفاقيات الاستقلال الذاتي محذرًا من نتائجها وخلفياتها على الشعب الجزائري المتمثلة في أبعادها المستقبلية، كالانقسام بين شعوب الشمال الإفريقي؛ حيث أكد أن هذه الاتفاقيات جاءت نتيجة ضغط الثورة الجزائرية، إضافة إلى نتائج التعاون بين المجاهدين الجزائريين والتونسيين في الكفاح والتموين وتأمين نقل السلاح إلى الحدود الجزائرية التونسية، كل هذه الأسباب أدت بالفرنسيين إلى الخضوع لطاولة التفاوض مع التونسيين ومنحهم الاستقلال الذاتي لعزلهم عن الثورة الجزائرية، والتصدي إلى قنوات الإمداد والتموين الخلفية عبر الحدود الشرقية الجزائرية التونسية لعزل الثورة عن جيرانها والتفرد بها لإجهاضها والقضاء عليها تمامًا وتكريس السيطرة الاستعمارية الفرنسية في المنطقة الشمال إفريقية. وقد حذر صالح بن يوسف من خطورة هذه الاتفاقيات والخطوة الأحادية ودعا إلى منح الشمال الإفريقي استقلاله وحريته دون تجزئه لمنطقة دون الأخرى.

واصل بن يوسف حملته ضد اتفاقيات الاستقلال الذاتي داعيًا إلى التلاحم والتضامن ورصّ الصفوف والوحدة وعدم ترك أي ثغر يستغله الاستعمار الفرنسي لبث الفرقة بين المقاومين وشعوب الشمال الإفريقي.

في هذا السياق اهتم بن يوسف بالقضية الجزائرية واعتبرها قضية الجميع دون تمييز عرقي أو جغرافي، ووجه برقية إلى رئيس الكتلة الإفريقية الآسيوية، جاءت معبرة عن تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق الجريح وابتهاجه بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة. جاء ردّ سريع من الوفدين

1 – المنصف الشابي، **صالح بن يوسف حياة كفاح**، دار الأقواس للنشر، تونس1990، ص 12

2 – جريدة الصباح، **اجتماع جماهيري بجامع الزيتونة**، عدد 1164، الصادرة بتاريخ 04 أكتوبر 1955، ص 2

المراكشي والجزائري على رسالة صالح بن يوسف ومواقفه الشجاعة، حيث بعثا له برسالة شكر على البرقية التي كان لها التأثير العميق لدى الوفود الإفريقية الآسيوية.[1]

وبعث محمد خيضر Mohammed khéder ممثل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بمصر Egypte ببرقية إلى صالح بن يوسف جاء فيها ما يلي: « **إنّ الوفد الجزائري لجبهة التحرير يعبّر لكم عن تأييده الأخوي وإعجابه بمواقفكم وحملتكم الموفقة في سبيل كفاح الشعب التونسي الماجد (كذا) ضدّ الاتجاه الذي لا يعكس رغبات التونسيين فحسب بل رغبات شعوب الشمال الإفريقي جميعًا ومصلحتهم التي هي رهن الكفاح الموحد في سبيل الاستقلال .**»[2]

وقصد إطلاع الرأي العام العالمي عمّا يحدث في كل من تونس والجزائر أدلى صالح بن يوسف بتصريح خاص لصحيفة le figaro لفيغار الفرنسية كذب الإدعاءات الفرنسية وجاء فيه: « **إنّ المجاهدين التونسيين يشتبكون يوميًا مع الجيش الفرنسي... وإنّما هنالك خطة عمل وتنسيق مشترك بين الثوار التونسيين وحركة التحرير الجزائرية**».[3]

الملاحظ في هذا التصريح الصحفي لصالح بن يوسف أنه كان موجها إلى أصحاب الضمير الحي والمعتدلين الفرنسيين، ومن خلالهم إيصال الرسالة إلى الحقوقيين والرأي العام العالمي وإبلاغهم بما يحدث في الشمال الإفريقي من حرب من أجل الحرية والاستقلال وأن العمل العسكري المشترك التونسي الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي هو عمل منسق ومنظم ومحكم وتفنيد الإدعاءات الفرنسية ودحضها حول الرواية التي تقول أنها أحداث منعزلة، بل هو عمل منظم يقوم به المقاومون في كلا القطرين لإرباك وإضعاف العمل العسكري الفرنسي في المنطقة.

واصل صالح بن يوسف نشاطه التحسيسي من خلال إشرافه على بعض الاجتماعات الجماهيرية التونسية أو التصريحات الصحفية في الجرائد التونسية والمغربية وفي هذا الإطار أشرف بن يوسف على اجتماع جماهيري حث من خلاله التونسيون على مواصلة الكفاح إلى جانب المجاهدين الجزائريين وأبدى افتخاره بالمقاومين المجاهدين بالأقطار المغاربية الثلاثة وافتتح اجتماعه بالترحم على أرواح شهداء المغرب العربي الكبير ووجه تحية فخر واعتزاز للمجاهدين.[4]

---

1 - جريدة الصباح، **برقية من الوفدين الجزائري والمراكشي إلى صالح بن يوسف**، عدد 1169، الصادرة بتاريخ 14 أكتوبر 1955، ص 1

2 - جريدة الزهرة، **برقية الوفد الجزائري لجبهة التحرير الوطني بمصر لصالح بن يوسف**، ع 1571، الصادرة 03 نوفمبر 1955، ص 1

3 - جريدة الصباح، **صالح بن يوسف يدلي بحديث صحفي لصحيفة الفيغارو الفرنسية**، عدد 1290، 4 مارس 1956، ص 1

4 - نفسه، **الافتخار بالمجاهدين**،عدد 1307، الصادرة بتاريخ 23 ماي 1956، صص 1 - 4

وقصد كسب الرأي العام الأوروبي وإطلاعه على الأوضاع غير المستقرة بتونس أدلى بن يوسف بحديث صحفي إلى الجريدة البريطانية " **سانداي تايمز** " برّر من خلاله أسباب مواصلة المقاومين التونسيين للعمل العسكري بالبلاد التونسية، وذلك لتشتيت الجهد العسكري الفرنسي وتخفيف الضغط على الثورة الجزائرية.[1]

كما عقد بن يوسف ندوة صحفية بمكتب المغرب العربي بالقاهرة حضرتها الصحافة الأوروبية والعربية تعرض فيها بالحديث « **عن الثوار التونسيين الذين يقاتلون إلى جانب أشقائهم الجزائريين لتسهيل انتصار الوطنيين الجزائريين وتعجيله، وأكّد أيضا على ضرورة بقاء الطريق مفتوحًا أمام الوطنيين لوصول الإمدادات العسكرية وصرّح بأن الشعب التونسي يريد المشاركة في المعركة إلى جانب إخوانه الجزائريين.**»[2]

وانتقد بن يوسف رجال السياسة التونسية المنضوين في ركب اتفاقيات الاستقلال مع الفرنسيين وأكّد انضمام المقاومين التونسيين إلى جانب إخوانهم الجزائريين وضرورة تسهيل وصول المؤونة والأسلحة إلى الثورة الجزائرية من خلال أنصاره في الجنوب التونسي وتأمين وصولها إلى الحدود الجزائرية.

ونشرت صحيفة الاستقلال بلاغا لصالح بن يوسف حول اختطاف القادة الجزائريين، نلاحظ من هذا البلاغ تشبع بن يوسف بالفكر العربي الإسلامي والإحساس الجياش تجاه دول الجوار المغرب والجزائر، واعتقاده في المفاوضات الانفرادية بأنها مراوغة وكسب للوقت وتخدير للوضع ريثما تحقق الحملة العسكرية على الجزائر أهدافها ويستتب الأمن هنالك، يتم نقض الاتفاقيات لأن حسب رأي بن يوسف أنه لا يمكن لفرنسا أن تبقى في الجزائر دون السيطرة على دول الجوار واعتبر بن يوسف القضية واحدة والمستعمر واحد والمصير المشترك واحد هو تحقيق الاعتراف الفرنسي باستقلال الأقطار المغاربية الثلاثة، وألقى باللوم على الحكومتين التونسية والمغربية بالتجائهما إلى طريق التفاوض وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وطلب منهم مزيد من الضغط على الفرنسيين وضرورة ربط التفاوض مع الفرنسيين بمدى جديتهم في تحقيق الاستقلال للأقطار الثلاثة دون استثناء.[3] مستنكرا العمل الإجرامي الفرنسي حول اختطاف القادة الجزائريين؛ حيث اعتبره عملًا جبانًا وغدرًا وهو دليل على تمسك الاحتلال بالأساليب الاستعمارية القديمة.

---

1 - جريدة الزهرة، **حديث صالح بن يوسف لجريدة سانداي تايمز البريطانية**، ع 15274، الصادرة في 19 أفريل 1956، صص 1 -2.

2 - جريدة الصباح، **مؤتمر صحفي لصالح بن يوسف**، عدد 1339، الصادرة بتاريخ 29 أفريل 1956، ص 1.

3 - جريدة الاستقلال، **بلاغ صالح بن يوسف**، عدد 54، الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 1956، ص 1.

في هذا الجانب أيضًا راسل **صالح بن يوسف** إلى كل من **بورقيبة** رئيس الحكومة التونسية و **مبارك البكاي** رئيس الحكومة المغربية ببرقيتين« **يطالبهما بالتدخل والاحتجاج والمطالبة بالإفراج عن الزعماء الجزائريين وبإدانة فرنسا على غدرها.**»[1]

وفي سياق التعاون والتنسيق بين أنصار صالح بن يوسف والثورة الجزائرية نجد في رسالة بعث بها صالح بن يوسف إلى رئيس مكتب تونس بالقاهرة المدعو إبراهيم طوبال « **تحدث فيها عن اجتماعه بالمسؤولين الجزائريين واتفاقهم حول التعاون والتنسيق بين الحركتين وموافقته على هذا التعاون وتجسيده على أرض الواقع.**»[2]

الملاحظ أن بن يوسف لم يتراجع عن دعم الثورة الجزائرية حتى بعد أن سيطر بورقيبة على كامل الأراضي التونسية، ولم يتوان عن دعم الثورة وهو يعيش حياة المنفي في الدول الأوروبية، وبرغم من أن قادة الثورة الجزائرية انحازوا إلى غريمه السياسي الحبيب بورقيبة إلّا أنه أظهر تمسكه بالفكر العربي الإسلامي للمغرب العربي وعدم التخلي عنه وإبداء نصحه في كل مرة إلى أن تم اغتياله في فرنكفورت بألمانيا بتاريخ 12أوت 1961.

نستنتج مما سبق حول مساهمة الأمانة العامة وزعيمها صالح بن يوسف أن هذه الحركة ظلت وفيّة للثورة الجزائرية حيث قدم أنصارها الدعم والمساندة للجزائريين على كافة الأصعدة؛ يتجلى لنا ذلك من الخطب الحماسية لصالح بن يوسف واجتماعاته الشعبية وندواته وتصريحاته الصحفية بهدف تحسيس الرأي العام الداخلي والخارجي بعدالة القضية الجزائرية، وإلحاحه بضرورة مؤازرتها ومساندتها. كما ساهم أنصاره في تقديم الدعم العسكري واللوجستي للثورة الجزائرية وهذا من خلال انضمام بعض تنظيماته العسكرية إلى صفوف الثورة الجزائرية، كما قاموا بتهريب الأسلحة من الحدود الليبية إلى الحدود الجزائرية وتوفير المؤونة والإقامة للثوار الجزائريين، وقد ساهمت هذه المواقف المتشددة لصالح بن يوسف وأنصاره في تعجيل الاستقلال لكل من تونس والمغرب، وقد استخدمها بورقيبة ورقة ضغط ومساومة في مسار المفاوضات التونسية الفرنسية.

ترجع المواقف الجريئة لأنصار صالح بن يوسف إلى الإيمان العميق بوحدة الشعوب المغاربية والعربية الإسلامية وبضرورة الوقوف إلى جانبها ومساعدتها ومؤازرتها واعترافهم بأن استقلال تونس لا معنى له ما دامت الجزائر مستعمرة. وقد تأثر بن يوسف بالفكر القومي العربي من خلال الثورة المصرية وزعيمها جمال عبد الناصر، كما احتك بالجزائريين خلال دراسته بفرنسا وتكوينه علاقات وطيدة مع أقرانه من الجزائريين، إضافة إلى ذلك نشاط الجالية الجزائرية بتونس التي شكلت عنصرًا فاعلًا في الصحافة والحركة الوطنية التونسية.

---

1 – فتحي الذيب، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 220.

2 – المنصف الشابي، **مرجع سابق**، ص 229.

وبعد موقف صالح بن يوسف وأنصاره أكثر تقدمية والتزام؛ حيث كان موقفهم يدافع عن التضامن المغاربي وعن ضرورة مواصلة الكفاح المسلح حتى النصر، وتحقيق الاستقلال الكامل للمغرب العربي الكبير.

2- الحزب الشيوعي التونسي:

لقد عبّر الحزب الشيوعي التونسي عن تضامنه ودعمه للشعب الجزائري وثورته عبر صفحات جريدة "**الطليعة**" الأسبوعية -لسان حال الحزب الشيوعي- التي بدأت في الصدور بداية من سنة 1955، وواصل الحزب من خلال توزيع منشورات خصها بالعنوان التالي:« **عاش كفاح الشعب الجزائري الشقيق في سبيل استقلاله ليكن التضامن التونسي مع الشعب الجزائري كاملًا وفعّالًا وذلك لتوعية الشعب التونسي وتحسيسه بقضية الشعب الجزائري الشقيق**»[1]

إضافة إلى ذلك تمت مناقشة القضية الجزائرية في المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي التونسي المنعقد أيام 18-19-20 ماي 1956 بتونس، وقد تم إصدار لائحة تضامنية مع الجزائر في نهاية أشغال المؤتمر.[2] ومن خلال ما ورد في هذه اللائحة التضامنية نستشف وقفة الحزب الشيوعي التونسي إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاحتلال الفرنسي وتوصياته الموجهة للشعب التونسي بضرورة الدعم والتضامن للجارة الجزائر وخاصة في هذا الوقت العصيب وقد دعا الحزب الشيوعي الشعب التونسي لحضور اجتماع عام يوم 10 جوان 1956 تحت شعار « **التضامن مع الجزائر المكافحة واجب وطني لضمان استقلال بلادنا.** »

كما طالب الحكومة التونسية باتخاذ مسؤولياتها وبمنع الفرنسيين من استعمال المطارات التونسية للعمل العدواني على الشعب الجزائري، وقد وجه الأمين العام نداء إلى العمال التونسيين جاء فيه ما يلي: « **إنه من العار أن يتمادى عمال ميناء تونس في إنزال الأسلحة من البواخر الفرنسية، ثم طالب بتضافر الجهود والتوجه لمنع المحتل الفرنسي من استعمال الأراضي التونسية قاعدة حربية ضدّ الجزائر.**»[3]

وقد تم إصدار لائحة تضامنية مع الجزائر إثر اجتماع مناضلي الحزب يوم 10جوان 1956 بقصر الجمعيات بتونس أبانت عن حرص الحزب الشيوعي التونسي وإحساس عناصره بقدر المسؤولية تجاه الشعب الجزائري، ودوره الفعّال في توعية الجماهير التونسية والرأي العام الداخلي والخارجي بما يحدث من أعمال إجرامية في حق الإنسانية بالجزائر .[4] مطالبا الحكومة والمجلس التأسيسي التونسي بتجسيد وتفعيل التضامن التونسي

---

1 - جريدة الطليعة، **منشورات الحزب الشيوعي التونسي**، عدد 31، الصادرة في 18 ماي 1956، صص 1 - 2

2 - نفسه، **لائحة التضامن مع الجزائر**،عدد 32، الصادرة بتاريخ 25 ماي 1956، صص 1 - 2

3 - نفسه، **اجتماع التضامن مع الجزائر المكافحة واجب وطني**، ع 35، الصادرة في15 جوان 1956، صص 1 -2

4 - جريدة الصباح، **لائحة التضامن**، عدد 1374، الصادرة بتاريخ 12 جوان 1956، ص 4

الجزائري على أرض الواقع وبمزيد من الضغط على الحكومة الفرنسية، وبضرورة إصدار قرار يمنع استعمال الأراضي التونسية كقاعدة انطلاق للعمليات العسكرية في الجزائر، وتعهد بمواصلة الدعم وتفعيله على كافة الأصعدة حتى تحقيق النصر والاستقلال للجزائر الشقيقة.

وقد اجتمع أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي يوم 1 جويلية 1956 لدراسة ومناقشة مستجدات الساعة وتطورات القضية الجزائرية وتم إصدار بيان نلخصه في ما يلي:

ندّد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بالانتهاكات الفرنسية للسيادة التونسية وتصورهم لخطورة الوضع الراهن والنتائج السلبية للحرب الفرنسية في المنطقة ومدى تأثيرها على استقلال تونس، واستنكروا استعمال الأراضي والموانئ التونسية في عملية العدوان على الشعب الجزائري، وأكّد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي وأنصارهم على رفض هذه التصرفات وطالبوا بنشر الجيش التونسي على طول الحدود مع الجزائر .[1] كما وجه الحزب الشيوعي التونسي رسالة إلى رئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة بتاريخ 7 جويلية 1956.[2]

وفي إطار تنسيق الجهود لمساعدة الأخوة الجزائريين بعث الحزب الشيوعي برسالة إلى الحكومة التونسية بارك فيها الخطوة الجريئة للحكومة إثر مطالبتها بجلاء الجيوش المرابطة بتونس، كما طالب بضرورة تفعيل التضامن التونسي الجزائري .[3]

يتضح لنا من خلال رسالة الحزب الشيوعي التونسي الموجهة للحكومة التونسية أن الحزب يطالب الحكومة بتجسيد العمل التضامني وتطبيقه على أرض الواقع وذلك من خلال تقديم المساعدات للضحايا ومدّهم بوسائل العلاج والغذاء واللباس، وضرورة تأسيس لجنة لمساعدة الجزائريين، والضغط أكثر على الحكومة الفرنسية وإبلاغها بأن أعمالها العسكرية والحربية التي تنطلق من تونس ضدّ الجزائريين يرفضها الشعب التونسي وحركاته السياسية شكلا ومضمونًا. وقد ساند الحزب الشيوعي تصريح العاهل المغربي وتفاعل معه وأكد التصريح بأن أحداث الجزائر لها تأثيرات سلبية من ناحية الأمن والاستقرار بالشمال الإفريقي وربط مستقبل تطور العلاقات مع فرنسا مرهون بحلّ القضية الجزائرية. [4] وعلقت جريدة الطليعة الناطقة باسم الحزب الشيوعي التونسي حول الندوة التونسية المغربية لحلّ القضية الجزائرية قائلة إنّ محور الندوة تبادل الآراء بين الحكومتين، لتجسيد ما يستطيعان من عمل لمساعدة وإعانة الشعب الجزائري الشقيق.[5]

---

1 – جريدة الطليعة ، **بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي**، عدد 38، الصادرة بتاريخ 6 جويلية 1956، ص 2.

2 – نفسه، **تصريحات الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي**، عدد 39، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 1956، صص 1- 2.

3 – نفسه، **تنسيق الجهود لمساعدة الجزائريين**،عدد 40، الصادرة بتاريخ 31 جويلية 1956، صص 1 – 2.

4 – نفسه ، **تصريحات العاهل المغربي**، عدد 45، الصادرة بتاريخ 28 سبتمبر 1956، صص 1 – 2.

5 – نفسه، **الندوة التونسية المغربية**، عدد 46، الصادرة بتاريخ 14 أكتوبر 1956، صص 1 – 2.

وعلى إثر اختطاف القادة الجزائريين بتاريخ 22 أكتوبر 1956 تقابل وفد خاص من الحزب الشيوعي التونسي مع ممثل رئاسة الحكومة التونسية بتاريخ 25 أكتوبر 1956، وقد عبّر الوفد عن عزم الشيوعيين التونسيين على مساعدة الحكومة، كما عبّروا عن عميق قلقهم من حادث الاختطاف وعلقوا عليه بأنه عمل جبان وإجرامي وحملوا الحكومة الفرنسية مسؤولية ما ينجر عن هذا العمل.[1]

كما أصدرت كتابة الحزب الشيوعي التونسي بيانًا إثر الأعمال الإرهابية الفرنسية التي استهدفت محلًا تجاريًا جزائريًا بتونس في حي باب الجديد حيث استشهد صاحبه وألحقت بالمحل أضرار مادية معتبرة.[2]

وحضيت القضية الجزائرية بالمناقشة إثر الزيارة التي قام بها وفد من الحزب الشيوعي التونسي إلى باريس في الفترة الممتدة من 15 إلى 17 أفريل 1957 مع قادة الحزب الشيوعي الفرنسي، وتم الإعلان عن تصريح مشترك للحزب الشيوعي التونسي والفرنسي يتضح من خلاله أن لدى الحزب الشيوعي التونسي رغبة في حل القضية الجزائرية وذلك من خلال السعي لدى الحزب الشيوعي الفرنسي وكسب تأييد الشيوعيين الفرنسيين والتعريف بالمشكل الجزائري وانعكاساته السلبية على كامل منطقة الشمال الإفريقية والدولة الفرنسية، كما تدعم البيان بإدانة مشتركة للحرب في الجزائر واعتبارها مخالفة لرغبة وحقوق الشعب الجزائري، وتشكل تهديدًا للمصالح الفرنسية ومن نتائجها توتر العلاقات مع الفرنسيين، وعدم الاستقرار وانتشار الفوضى في كامل منطقة الشمال الإفريقية، ولهذا يطالب الشيوعيون بحل هذه القضية والاعتراف بالحق الشرعي للشعب الجزائري في تأسيس دولته المستقلة ذات السيادة.[3]

كما نوقشت القضية الجزائرية في المؤتمر السادس للحزب الشيوعي التونسي المنعقد بتاريخ 29 إلى 31 ديسمبر 1957 بالعاصمة التونسية، وقد عبر أمينه العام عن موقف حزبه الصريح تجاه القضية الجزائرية وقال فيها ما يلي: «... **إننا نقدر أهمية الدور الذي تقوم به جبهة التحرير الجزائرية وننحني خشوعًا وإجلالا لكافة الذين سقطوا في ميدان الشرف... وواجبنا هو السعي الدائم لتثمين التضامن الأخوي مع الشعب الجزائري الشقيق وبذل أقصى المجهودات لتكون الجزائر مستقلة.**»[4]

من خلال هذه البرقية نستنتج أن الحزب الشيوعي آمن بعدالة القضية الجزائرية ويعتز بنضال الشعب الجزائري وقيادته الرشيدة المتمثلة في جبهة التحرير الوطني، ويتوقع النتيجة الحتمية لهذا النضال هي تحقيق

---

1 - جريدة الصباح، **وفد الحزب الشيوعي التونسي**،عدد 1489، الصادرة بتاريخ 26 أكتوبر 1956، ص 4.

2 - جريدة الطليعة، **بيان الحزب الشيوعي التونسي**، عدد 70، الصادرة في31 مارس 1957، ص 1.

3 - جريدة الصباح، **زيارة وفد الحزب الشيوعي التونسي لفرنسا**،عدد 1643، الصادرة بتاريخ 24 أفريل 1957، ص 1.

4 - جريدة الطليعة، **كلمة الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي**، عدد 92، الصادرة بتاريخ 10 جانفي 1958، ص 2.

الاستقلال للجزائر وهي غاية مرجوة من قبل كامل شعوب الشمال الإفريقي وليس الجزائريون لوحدهم، لأن الحزب الشيوعي يعتبر هذه القضية هي قضية الجميع، ويتعهد المؤتمرون بتقديم يد العون والمساعدة وبالمساهمة الفعّالة مع القوى الوطنية الأخرى لتذليل الصعاب وتقريب موعد الاستقلال الجزائري، كما أصدر المؤتمرون لائحة بعنوان التضامن الفعّال مع الجزائر وجاء فيها ترحّم على أرواح الشهداء الذين سقطوا جراء حرب الإبادة التي يشنها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري الأعزل، وتقدم بتحية صمود وإكبار تجاه النضال الشعبي المنقطع النظير، ومن هذا المنبر يدعو المؤتمرون الشعب التونسي إلى تجسيد تضامنه ليصبح واقعًا ملموسا، كما يتقدم إلى المنظمات القومية بالشمال الإفريقي بنداء لتأسيس جبهة موحدة هدفها العام هو مقارعة الاستعمار والقضاء عليه، هذه الجبهة تديرها الجماهير وتكون فيها طرفًا حيويًا وفعّالا، عندئذ يكون للتضامن مردود إيجابي يساهم في انتصار الشعب الجزائري وكبح جماح المستعمر والمستعمرين.

وبمناسبة انعقاد مؤتمر طنجة الذي ضم كل من حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الجزائرية،أصدر الحزب بيانا يؤيد فيه هذه المبادرة[1].

كما أصدر الحزب الشيوعي التونسي بلاغًا قبل انعقاد ندوة المهدية بتونس وجاء فيه ما يلي: « **إنّ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي المجتمعة بتونس يومي 14، 15 جوان 1958 تبتهج بعقد ندوة المهدية في وقت حاسم بالنسبة إلى مستقبل كامل بلاد شمال إفريقيا... يحقّ للشعوب المغاربية الثلاثة أن يترقبوا منها قرارات... معبّرة عن مشاكلهم المشتركة وتتلخص في، استقلال الجزائر وجلاء الجيوش الفرنسية...** »[2].

وعند الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958 دعم الحزب الشيوعي موقفه تجاه الحدث،بإصدار بيان عبّر فيه عن سروره وفرحه بهذه الخطوة والتي تشكل حدث تاريخي بالغ الأهمية لا على الصعيد الجزائري فقط بل لها انعكاسات إيجابية على كامل بلدان المغرب ويتمنى لها التوفيق في عملها الميداني الذي ينتظرها على الصعيد الداخلي والخارجي.[3]

وإثر استشهاد النقابي الجزائري "عيسات ايدير" بعث الحزب الشيوعي التونسي برسالة تعزية إلى الإتحاد العام للعمال الجزائريين[4]

---

1 – نفسه، **بلاغ الحزب الشيوعي التونسي حول ندوة طنجة المغربية**، عدد 101، الصادرة في 7 ماي 1958، صص 1 – 4.

2 – نفسه، **بلاغ للجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي حول ندوة المهدية**،عدد 104، الصادرة في24 جوان 1958، صص 2 – 3.

3 – نفسه، **بيان الحزب الشيوعي التونسي إثر تشكيل الحكومة الجزائرية**، عدد 110 الصادرة في 23 سبتمبر 1958، ص1

4 – نفسه، **بيان الحزب الشيوعي التونسي إثر اغتيال عيسات ايدير**،عدد 133 الصادرة بتاريخ 19 أوت 1959، ص1

وفي أوائل شهر أوت 1959 عقدت الأحزاب الشيوعية اجتماعا في تونس ناقشت خلاله أوضاع المنطقة، وفي أولها القضية الجزائرية وأصدرت بيانا مشتركا [1]

وعقب فشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية أصدر الحزب الشيوعي التونسي بيانًا يتضمن تأييدًا ومؤازرة للحكومة الجزائرية في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية، مشيدا بتضافر الجهود الجزائرية المتمثلة في جيش التحرير والشعب وكل المقاومين والمكافحين من أجل الجزائر، الذين استطاعوا بصبرهم وعزيمتهم في الكفاح المستميت أن يفرضوا على الاحتلال الفرنسي الرضوخ والانصياع إلى التفاوض وهذا كنتيجة لفشل فرنسا الذريع وعدم استطاعتها حسم الصراع عسكريا، ويبارك الحزب خطوة الحكومة المؤقتة بإرسالها وفد مفاوض إلى باريس ويعترف بقدراتها السياسية في تذليل الصعاب وتقريب وجهات النظر نحو حل سلمي يرضي الطرفين ويكون نتيجته الاستقلال والاعتراف بالسيادة الجزائرية.[2]

وإثر زيارة " **شارل ديغول** " إلى الجزائر شهدت عديد المدن الجزائرية مظاهرات عرفت بمظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي قوبلت من طرف الفرنسيين بالعنف والشدة فسقط فيها عديد الجرحى والقتلى من أبناء الشعب الجزائري الذي رفض السياسة الديغولية. عبر عن ذلك صراحةً في المظاهرات الرافضة للفرنسيين وسياستهم والمتمسكة بمنهج جبهة التحرير الوطني والمطالبة برحيل الفرنسيين وتحقيق الاستقلال الكامل والغير منقوص لكل التراب الجزائري. فتجاوب الحزب الشيوعي التونسي مع هذه الأحداث وتعاطف مع ضحايا المظاهرات وأرسلت اللجنة المركزية للحزب برقية إلى رئيس الحكومة الجزائرية **"فرحات عباس."** هذا نصّها: « **إنّ الجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي المجتمعة يوم الأحد 18 ديسمبر 1960 بتونس تنحني بكل إجلال وخشوع وتأثر أمام الشهداء الكثيرين الذين سقطوا في المدن الجزائرية وتعبّر لكم عن عميق إعجابها بشجاعة الشعب الجزائري البطل، ونفضل وحدته وسيره وراء حكومتكم وإرادته الراسخة، حطّم الشعب الجزائري الشقيق مناورات ديغول. وفي هذا الظرف الحاسم يؤكد الحزب الشيوعي التونسي تضامنه الكامل مع شعبكم، ضدّ العدو المشترك وتأييده لطلبكم بتنظيم استفتاء تحت مراقبة الأمم المتحدة.**»[3]

كما عبّر الحزب عن ارتياحه لفشل المحاولة الانقلابية التي قام بها جنرالات الجيش الفرنسي وغلاتهم من المعمرين الفرنسيين بالجزائر وبهذا ينجوا الشعب الجزائري وكذلك المغرب العربي الكبير من مكيدة خطيرة كانت

---

1 - نفسه، **بيان الأحزاب الشيوعية المغاربية**، ع 134، 23أوت1959، صص 1-2، للمزيد عن البيان ينظر الملحق رقم (2)

2 – جريدة الطليعة، **بلاغ الحزب الشيوعي التونسي لتأييد للحكومة المؤقتة الجزائرية**، عدد 157 الصادرة في 3 جويلية 1960، ص3

3 - نفسه، **برقية الحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الحكومة الجزائرية**، ع 167 الصادرة في 20 ديسمبر 1960، ص2

تهدد المنطقة برمتها، وأزالت العراقيل وقربت وجهات النظر بين المتفاوضين، وعلى الوفد المفاوض الفرنسي أن يستغل هذه الفرصة التي منحت إليه ويستمر في التفاوض دون شروط مسبقة تزيد في هوة الخلافات وتقف حجر عثرة في مستقبل تقرير مصير الشعب الجزائري.[1]

مرة أخرى يقف الحزب الشيوعي التونسي إلى جانب الثورة الجزائرية وحكومتها المؤقتة ويشيد بالدور السياسي للوفد المفاوض وخاصة بعد تعثر مفاوضات إيفيان الأولى وتشبث الفرنسيين بمشروع التقسيم وفصل الصحراء والبحث لها عن مؤيدين من دول الجوار، حيث اعتبر الفرنسيين أن الصحراء الجزائرية بحر له ساحل وشركاء إقليميين يجب مشاركتهم في المفاوضات وهذا ما رفضه الوفد المفاوض لجبهة التحرير الوطني جملة وتفصيلا.

وإثر هذا التعثر للمفاوضات عبّر الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي عن أمله في إحباط مناورات ديغول الرامية إلى فصل الصحراء، ودعوة أطراف التفاوض إلى التعقل وتحمل مسؤولياتهم لإنهاء الحرب والتوصل إلى حل سلمي يرضي الطرفين وتكون نتيجته تحقيق الاستقلال للشعب الجزائري الشقيق.[2]

كما أشادت جريدة الطليعة لسان حال الحزب الشيوعي التونسي بالإضراب عن الطعام الذي اتخذه الوزراء والمساجين السياسيون في السجون الفرنسية، ووجه الحزب برقية احتجاج إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ديغول على سوء المعاملة التي يلقاها المساجين السياسيون الجزائريون بفرنسا[3]

وبمناسبة توصل الوفدان المفاوضان الفرنسي والجزائري إلى وقف إطلاق النار بتاريخ 19 مارس 1962 وذلك بعد مفاوضات عسيرة وعدة لقاءات بداية من مولان ونهاية إلى إيفيان الثانية وشهدت تنازلات من الجانبين، وعلى إثر هذا الإعلان بعث الحزب الشيوعي التونسي برسالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يوسف بن خده جاء فيها ما يلي: « **لقد تقبل الحزب الشيوعي التونسي بفرح عظيم نبأ الانتصار الذي توج الكفاح البطولي الذي خاضه الشعب الجزائري الشقيق وبهذه المناسبة السعيدة نبعث لكم بأحرّ تهانينا ونحيي عن طريقكم أعضاء حكومتكم والوزراء الجزائريين الذين أطلق سراحهم والمجاهدين الأبطال في جيش التحرير الباسل ومجموع الشعب الجزائري الشقيق ونحيي بخشوع وإجلال أرواح الشهداء الذين سقطوا في سبيل**

1 - جريدة الطليعة، **بلاغ الحزب الشيوعي حول خيبة أمل غلاة الاستعمار**، عدد 175 الصادرة بتاريخ 23 أفريل 1961، ص1

2 - نفسه، **بلاغ الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي**، عدد 179 الصادرة بتاريخ 18 جوان 1961، صص 1- 2

3 - نفسه، **برقية الحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الجمهورية الفرنسية**،عدد 194 الصادرة بتاريخ 21 نوفمبر 1961، ص1

القضية الجزائرية النبيلة. ونجدد لكم تعبيرنا عن تضامننا الأخوي مع الكفاح الذي تستمرون في القيام به في سبيل تدعيم انتصار شعبكم وتحقيق استقلاله التام.»[1]

وبعث الحزب ببرقية إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يوسف بن خده يهنئه على الرجوع إلى أرض الوطن والانتصار العظيم الذي حققته الجزائر بفضل إرادة رجالها سواء في الميدان أو السياسي والدبلوماسي، ويجدد الحزب تضامنه الدائم والغير مشروط للجزائر والجزائريين حكومة وشعبا، ويتمنى الازدهار والرقي والعيش في رفاهية وسلم وآمان لكامل الشعب الجزائري.[2]

في الأخير كنتيجة لموقف الحزب الشيوعي التونسي من الثورة الجزائرية نلاحظ أن هذا الحزب قد تتبع مراحل الثورة وأحداثها التاريخية مرحلة بمرحلة وتجاوب مع كل مستجداتها بالبرقيات والرسائل التي شملت في طياتها التنديد وكشف جرائم الاستعمار للرأي العام الداخلي والخارجي كما ساند القضية الجزائرية ودعّمها معنويًا من البداية وإلى غاية الاستقلال، وهذا الموقف البطولي ليس بالغريب على مناضلي الحزب الشيوعي التونسي، وأن تطلعاته المستقبلية للمنطقة لها دلالة على خبرة وتجربة قيادته، واعترفوا بأن استقلال كل من تونس والمغرب دون الجزائر هو استقلال منقوص وغير كامل، ومناورة وخدعة من طرف الفرنسيين حتى يتمكنوا من السيطرة على الجزائر ثم بعد ذلك يسهل عليهم استرجاع باقي مناطق الشمال الإفريقي إلى سيطرتهم الكاملة، إن قيادات الحزب الشيوعي التونسي قد عرفوا أن الجزائر كالقلب النابض للجسد وتونس والمغرب أعضاؤه فإذا مات القلب ماتت الأعضاء، لذا تمسك الحزب الشيوعي التونسي ومناضليه بالمحافظة على نبضات هذا القلب الدائم وذلك بالدعم والمؤازرة والمساندة الغير مشروطة، وإنما أجبرتهم الروح الوطنية والإحساس بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم من خلال الروابط الاجتماعية والتاريخية التي تربط كلا الشعبين، ووحدة العدو والمصير المشترك، كل هذه الأسباب وغيرها حفزت الحزب الشيوعي التونسي وقياداته على تأييد الجزائر في كفاحها التحرري ضد الإمبريالية الفرنسية والوقوف صفًا واحدًا جانبا إلى جنب حتى تحقيق النصر والاستقلال.

---

1 – جريدة الطليعة، **رسالة الحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية**،عدد 202 الصادرة في 24 مارس 1962، ص1

2 – نفسه، **برقية الديوان السياسي للحزب الشيوعي إلى الحكومة الجزائرية**، ع 209 الصادرة في 4 جويلية 1962، ص2

المبحث الثالث:مساهمات النخبة المدنية التونسية في الثورة الجزائرية (1956– 1962)م

1– الحركة الزيتونية:

الزيتونيون هم خريجي جامع الزيتونة الذي يعتبر من أقدم المؤسسات العربية الإسلامية وأرفعها آنذاك، وقد نال الشهرة التي لم يكن يستمدها من طابعه الديني فقط، بل من الدور التضامني والعلمي الذي اضطلع به في العالم العربي والإسلامي والمغاربي. [1] ويعد "**خير الدين باشا**" * ...ممن اهتم بالتعليم الزيتوني وأصدر مجموعة من القرارات والأوامر لإصلاح التعليم ونظام الدراسة فيه.[2]

الملاحظ أن الزيتونيين كانوا مسايرين ومتتبعين لأحداث الثورة الجزائرية ومتفاعلين مع مستجداتها اليومية، وقد قدموا لها التأييد المطلق وشاركوا في كل المظاهرات والاجتماعات المؤيدة والمساندة للثورة الجزائرية، وانخرطوا في صفوف جيش التحرير، وأصدروا بيانات للتأثير على الرأي العام التونسي وتحسيسه بأهمية القضية الجزائرية وتأثيراتها على دول الجوار الآنية والمستقبلية، وحثه على ضرورة الإسهام والدعم والمساندة لها.

خلال انعقاد المؤتمر الزيتوني في 1 و2 و3 نوفمبر 1955 أصدر مؤتمر لائحة سياسية يعارض فيها تجنيد التونسيين في الجيش الفرنسي لمقاتلة إخوانهم الجزائريين[3]

كما اجتمعت هيئة صوت الطالب المسلم ودرست الحالة الراهنة بالجزائر الشقيقة والأعمال الوحشية واللا إنسانية التي تقوم بها القوات الفرنسية ضد الأبرياء،، وبعد النداء الذي وجّهه الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمظاهرات الطلابية التي جرت بالجامعة في الجزائر أصدرت هيئة الطالب المسلم التصريح الآتي: « **تعلن الهيئة المركزية لصوت الطالب المسلم بتونس تأييدها الكامل وتضامنها الشامل للموقف الشريف الذي اتخذه إخواننا معاشر الطلبة الجزائريين إزاء قضيتهم الوطنية المقدسة وتعلن الهيئة المركزية أن كل ما يمس**

---

1 – الحداد الطاهر، **التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في الزيتونة**، تقديم وتحقيق أنور بوسنينة، تونس 1981، ص19.

* – خير الدين باشا التونسي،(1822 – 1890)يعتبر أحد رجالات الإصلاح والفكر في العهد الحسيني تقلد منصب الوزارة في تونس بين (1873 – 1877) يرجع له الفضل في تأسيس الصادقية ألف كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك،للمزيد ينظر شاوش حباسي، **الأيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية (1860–1881)**، مجلة الدراسات التاريخية، عدد 06،سنة 1992، ص142

2 –الحداد الطاهر، **مرجع سابق**، ص 20.

3– جريدة العمل، **لائحة المؤتمر الزيتوني**، عدد 12 الصادرة بتاريخ 6 نوفمبر 1955، ص 3.

إخواننا الطلبة بأقطار الشمال الإفريقي فهي بالمرصاد له، ولذا فإننا نضم صوتنا للمضربين عن الأكل بفرنسا من إخواننا الجزائريين مكبرين فيهم روح التضحية والإخلاص...»[1]

كما أصدرت هيئة التدريس بجامع الزيتونة بيانا نقتطف منه ما يلي: « **شعورًا منّا بالترابط والأخوة نحو إخواننا الجزائريين وإحساسا بأن كلا منها جزء من الشعب العربي وإخلاصا للواجب الإسلامي... وانتصارًا للإنسانية التي انتهكت حرماتها على أرض الجزائر... وفزعا مما بلغت إليه الحالة من اكتساح جماعي وإبادة شاملة... وفي هذا الظرف العصيب الذي وصلت إليه القضية الجزائرية إلى أقصى التحرّج عن شديد مقتهم لحلول اليأس ... والتدمير الذي شمل القرى والمداشر وأصاب الشيوخ والأطفال الرضع والبيوت الآمنة والأحياء الآهلة... ويوجهون نداءهم المعبّر عن عميق إحساسهم بتوقيف القتال... ويطالبون أولا: وبالذات من رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس برلمانها ورئيس مجلس الحكومة الفرنسية توقيف العمليات الحربية.**

ثانيا: الإعلان عن حق الجزائر في إقامة دولة جزائرية ذلك الحق السليب الذي أغتصب من الجزائر بالقوة والذي من أجله قامت الحرب بين الجزائر وفرنسا. ويسجلون احتجاجهم الشديد على ما أصاب الشعب الجزائري الشقيق من ضروب الويلات وشدة القمع، ويرغبون أن تنتهي قضية الجزائر وتحل بالطرق السلمية وعلى أحسن الوجوه وترفع عنه المحنة التي نالت من الحكومة الفرنسية والأمة الفرنسية كما نالت من علاقاتها بالعالم الإسلامي.»[2]

إن الموقف الإنساني إلى جانب الجزائريين الذين انتهكت حرمتهم وداس الفرنسيون الخطوط الحمر من أجل تركيعهم. لم تمنع من انتصار إرادة الشعوب التي لا تقهر في النهاية؛ كما قال الشاعر التونسي أبو القاسم الشابي*

إذا الشعب يومًا أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر[3]

---

1 - جريدة الصباح، **حول تضامن صوت الطالب المسلم مع الطلبة الجزائريين**،عدد 1255 الصادرة بتاريخ 22 جانفي 1956، ص 2.

2 - جريدة الصباح، **بيان هيئة التدريس بجامع الزيتونة**، عدد 1312 الصادرة بتاريخ 29 مارس 1956، صص 1- 2

* - أبو القاسم الشابي شاعر تونسي ولد في توزر سنة 1909 وتوفي إثر مرض عضال في سنة 1934 عاش حوالي 25 سنة له عدة دواوين شعرية تحررية ثورية مثل ديوان أغاني الحياة وغيرها، للمزيد حول هذه الشخصية ينظر الموسوعة التونسية، ج2، ط1، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج 2013، ص190

3 – أبو القاسم الشابي، **ديوان أغاني الحياة**، دار مصر للطباعة، 1955، ص 17

وواصل مدرسو الزيتونة انشغالهم بالقضية الجزائرية وأولوها اهتمامهم وذلك من خلال عقدهم لاجتماع لمناصرة الشعب الجزائري في ثورته بتاريخ 5 أفريل 1956 وأصدروا البيان التالي: « **نحن مدرسو الزيتونة نعلن تضامننا وتأييدنا للشعب الجزائري في كفاحه ونذكر الشعب التونسي وحكومته بما تفرضه عليهم واجبات الأخوة من بذل كل المساعدات للإخوان الجزائريين في سبيل الاستقلال والتخلص من هيمنة الاستعمار الفرنسي ونوجه نداءنا الحار إلى كل الهيئات والمنظمات أن تعمل على إقناع الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي بوجوب العدول عن السياسة المتبعة وإيجاد حل سلمي عادل يكفل لإخواننا حرّيتهم وكرامتهم.**»[1]

نستشف من هذا البيان تأييد وتضامن الزيتونيين مع الشعب الجزائري في كفاحه الثوري ضد الاحتلال الفرنسي، ويحملون الشعب التونسي وحكومته مسؤولياتهم تجاه إخوانهم الجزائريين، كما يطالبون بالمزيد من المجهودات والإسهامات المادية والمعنوية لإخوانهم الجزائريين حتى يحققوا استقلالهم، ويطالبون الهيئات والمنظمات الإنسانية بمزيد من الضغط على الحكومة الفرنسية

لقد وقف الزيتونيون طلابًا ومدرسون إلى جانب الثورة الجزائرية ودعموها وأيدوها وساهموا فيها مساهمة فعالة وشاركوا بالمظاهرات والاجتماعات والإضرابات لتأييدها والوقوف إلى جانبها عبر محطات مختلفة من تاريخها الثوري، كما فتحت أبواب الزيتونة للطلبة الجزائريين الذين كان لهم الدور الإيجابي والفعال من خلال تحضير قيادات للثورة عسكريين وسياسيين ومرّد ذلك إيمان الزيتونيين برابط الوحدة العربية والإسلامية.

إن إحساسهم العميق بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه إخوانهم الجزائريين وضرورة مساعدتهم والوقوف إلى جانبهم في محنتهم حتى النصر والاستقلال. كما أن قناعتهم بأنه لا معنى لاستقلال تونس دون الجزائر واعترافهم بهشاشة الاستقلال التونسي، كل هذه الأسباب والعوامل المذكورة كانت حافزًا لتضامنهم ودعمهم للثورة الجزائرية.

2- الجامعة التونسية لقدماء المحاربين:

الجامعة التونسية لقدماء المحاربين هم مجموعة الجنود التونسيون الذين شاركوا إلى جانب الجيش الفرنسي في الحربين العالميتين الأولى والثانية، أو الذين خاضوا حروبا مع الفرنسيين في كل من قارة آسيا وأمريكا وإفريقيا سواء كانوا متطوعين أو مجندين إجباريا.

1 - جريدة الصباح، **بيان مدرسو الزيتونة يؤيدون كفاح الشعب الجزائري**، عد د150 الصادرة بتاريخ 15 أفريل 1956، ص 3

لقد استغلت فرنسا مخزون مستعمراتها البشري والاقتصادي لتموين حروبها العسكرية الإقليمية والدولية وبالرغم من ذلك لم تعترف بالجميل ولم تقرر مصير هذه المستعمرات؛ بل جلها خاضت ثورات شعبية تحريرية جوبهت بأبشع أنواع التقتيل والإبادة، لكن إرادة الشعوب لا تقهر، فقد حققت استقلالها بأودية من دماء خيرة أبنائها.

وتعد الجامعة التونسية لقدماء المحاربين هيئة جمعوية أسست من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح هذه الفئة من المجتمع التونسي، وقد كانت لها مواقف إيجابية ومشرّفة من الثورة الجزائرية إثر مواقفها الداعمة والمؤيدة للشعب الجزائري في كفاحه التحرري ضد قوى الظلم والطغيان. لقد أصدرت هذه الشريحة بيان احتجاج على الجرائم اللا إنسانية التي اقترفها الجيش الفرنسي ضد جزائريات تم نقلهن إلى ثكنة فرنسية بمنوبة.*[1]

نلاحظ من خلال البيان الإحساس بالمسؤولية وبالواجب الديني والأخلاقي من قبل الجامعة التونسية لقدماء المحاربين اتجاه ما يحدث من تجاوزات وسلوكات غير أخلاقية ضد الجزائريات اللواتي تم أسرهن من طرف الجيش الفرنسي وتحويلهن إلى الأراضي التونسية. ولذا فإن قدماء المحاربين التونسيين ينددون بعملية الاختطاف وبالمعاملة السيئة للأسيرات الجزائريات ويطالبون الحكومة التونسية بالتدخل لدى السلطات الفرنسية للاحتجاج على هذا الفعل الإجرامي وعدم السماح لهم باستعمال الأراضي التونسية لتعذيب الجزائريين والجزائريات، واعتبرت هذه التجاوزات بالمهزلة ووصفتها بأنها وصمة عار في تاريخ الجيش الفرنسي، وطالبت بإطلاق سراحهن وإبقائهن في الأرضي التونسية لكي لا يتعرضن للاعتقال مرة ثانية.

كما أصدرت الجامعة التونسية لقدماء المحاربين بيانًا آخر إثر اختطاف القادة الجزائريين، أدانت من خلاله عملية القرصنة الجوية الفرنسية في حق القيادة الجزائرية واعتبرت العمل مخالف للأعراف والقوانين الدولية، ووصفت العملية بالاعتداء على ضيوف تونس و إهانة لكرامة شعبها، ولهذا دعت أفرادها إلى الاستنفار وبأن يكونوا على أهبة الاستعداد لأي طارئ للدفاع عن السيادة الوطنية التي انتهكت وتم دوسها من قبل الجيش الفرنسي، وإنها ستبذل قصار جهدها للتصدي لأي عمل عدواني، وتعمل على تحقيق غاية شعوب شمال إفريقيا التواقة للحرية والوحدة المغاربية.[2]

---

*- منوبة، ولاية تونسية تقع غرب العاصمة تونس استحدثت سنة 2000 مساحتها 1137 كم2

1 - جريدة الصباح ، **حول بيان الجامعة التونسية لقدماء المحاربين**،عدد 1415 الصادرة بتاريخ 12 أوت 1956، ص 2

2 - جريدة الصباح، **حول بيان الجامعة التونسية لقدماء المحاربين**، عدد 1487 الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1956، ص2

3- حركة التعاون الحرّ التونسي الفرنسي:

تتكون حركة التعاون الحر التونسي الفرنسي من قبل مجموعة من التونسيين والفرنسيين وظهرت إلى الوجود في سنة 1954 وأولت الاهتمام بالقضية الجزائرية باعتبارها جمعية حرّة لا تخضع لأي سيطرة حكومية. وقد أرسلت هذه الجمعية برقية احتجاج إلى رئيس الحكومة الفرنسية Guy_Mollet "**غي مولي**" إثر عملية اختطاف القادة الجزائريين.[1]

يتبيّن لنا من خلال هذه البرقية عدم رضا هذه الحركة بالسياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر وتطالب الفرنسيين بتغيير إستراتجيتهم من حركة استعمارية إلى نظام تعاون حرّ مبني على علاقات واتفاقيات بين فرنسا وأقطار الشمال الإفريقي، وقد عبرت عن موقفها من عملية اختطاف القادة الجزائريين ووصفته بالعمل المهين والغير حضاري، وأعربت عن استنكارها وسخطها لهذا العمل المشين الذي كان ضحيته ضيوف تونس من القادة الجزائريين، وقد أكدت أن هذا السلوك ستكون له عواقب وخيمة على منطقة وسيؤثر حتما على العلاقات الفرنسية وسيقلل من حظوظها لإيجاد أرضية جديدة للتعاون، ولذا تطالب الحكومة الفرنسية التي لها علم مسبق بمشاركة الوفد الجزائري، في ندوة تونس بالتدخل لإطلاق سراحهم وإدانة هذا الصنيع لكي تحفظ ماء وجه فرنسا والفرنسيين.

كما أصدرت هذه الحركة بيانا آخر في نفس الموضوع جاء فيه أن الحركة « **تبدي فيه استيائها للمكيدة التي آلت إلى اعتقال زعماء الحركة الوطنية الجزائرية الذين نزلوا ضيوفًا على سلطان المغرب وكانوا في طريقهم إلى تونس تلبية لدعوة من الحكومة التونسية...نطالب الحكومة الفرنسية أن تعيد إلى قادة الجزائر حريتهم وأن تبادر إلى اتخاذ خطوات كفيلة لإعادة الثقة.**»[2]

كما أرسلت الحركة وفدًا عنها إلى فرنسا لبحث انعكاسات هذا الحادث والأضرار الناجمة عنه في مستقبل الجالية الفرنسية بمنطقة الشمال الإفريقي وتونس.[3]

وفي الأخير بالرغم من حداثة هذه الحركة إلا أنها لها مواقف مؤثرة باعتبارها حركة تجمع الفرنسيين والتونسيين في آن واحد وقد اتخذت موقف مشرف من الثورة الجزائرية وذلك بإرسالها بيان إلى رئيس الحكومة

---

1 - نفسه، **برقية حركة التعاون الحر التونسي الفرنسي**،عدد 1487 الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1956، صص3 - 4

2 - جريدة العمل،**بيان حركة التعاون الحر التونسي الفرنسي**، عدد 311 الصادرة بتاريخ 26 أكتوبر 1956، ص 2

3 - نفسه، **برقية حركة التعاون الحر التونسي الفرنسي إلى رئيس المجلس الفرنسي**، ص 2

الفرنسية "غي مولي" وإرسال وفد عنها إلى المجلس الفرنسي للاحتجاج وبحث مستقبل العلاقات الفرنسية بالمنطقة. كما أصدرت بيان شجب وتنديد وإدانة للعمل الجبان الذي تعرض له القادة الجزائريون إثر عملية القرصنة الجوية الفرنسية للطائرة التي كانت تقلهم من المغرب إلى تونس للمشاركة في ندوة تونس التاريخية.

4- اللجنة التونسية للحرية والسلم:

يرجع تاريخ تأسيسها إلى 13 مارس 1949، وقد ترأسها **علي البلهوان*** ثم سليمان بن سليمان ** Sliman Ben Sliman [1] وتعتبر اللجنة التونسية للحرية والسلم من المساهمين الأوائل في دعم وتأييد الثورة الجزائرية في الداخل والخارج، وأصبحت محل اهتمامها وانشغالها الدائم واعتبرت القضية الجزائرية قضيتها، وقصد كسب أكبر عدد من المؤيدين وتحسيس الرأي العام العالمي بعدالة القضية الجزائرية أرسلت هذه اللجنة رسائل إلى وزراء خارجية لدول الكبرى تبدي فيها عن إحساس الجماهير التونسية وشعورها العميق بما يتعرض له الشعب الجزائري من إبادة على يد السفاحين الفرنسيين، وتعرب عن تأييدها وتضامنها مع الشعب الجزائري وثورته من أجل تحقيق كرامته واستقلاله الوطني، وتحتج على الحكومة الفرنسية لإرسالها جنود تونسيون لمقاتلة أشقائهم الجزائريين.[2]

كما عملت اللجنة التونسية للحرية والسلم على إيصال صورة ما يحدث من جرائم الفرنسيين في القرى والمداشر والمدن الجزائرية إلى الجماهير التونسية، وقد أصدرت بيان اقترحت من خلاله تنظيم يوم وطني للجزائر، وحثت النقابات العمالية التونسية للتدخل والنظر في عملية إنزال التونسيين للأسلحة الفرنسية بالموانئ التونسية والتي تستخدم لقتل إخوانهم الجزائريين، وتنادي اللجنة بإمكانية توقيف هذه الحرب وتغليب منطق الحوار والحل السلمي عن طريق التفاوض والاعتراف بحقوق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.[3]

---

* - علي البلهوان، (1909 - 1958) تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة بطحاء خير الدين ثم المعهد ألصادقي ليتم تعليمه بتونس بمعهد كارنو انتقل إلى فرنسا لمواصلة تعليمه سنة 1932 حيث حصل على الإجازة من جامعة الصّربون سنة 1935 شغل منصب نائب الرئيس لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا للموسم الجامعي 1934-1935 يعد من رجال الحركة الوطنية التونسية للمزيد ينظر الموسوعة التونسية، ج1، ط1، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج 2013، ص332

** - سليمان بن سليمان، طبيب تونسي (1905 - 1986) للمزيد حول هذه الشخصية للمزيد ينظر الموسوعة التونسية، ج1، ط1، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج 2013، ص85

1- الحبيب القزد علي، "**اللجنة التونسية للحرية والسلم**" منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1991، ص21

2 - جريدة الطليعة، **رسائل إلى وزراء الخارجية للدول الكبرى**،عدد 14 الصادرة بتاريخ 11 جانفي 1955، ص2

3 - جريدة الصباح، **بيان اللجنة التونسية للحرية والسلم** عدد 1386 الصادرة بتاريخ 27 جوان 1956، ص3

في ذات الموضوع أصدرت اللجنة بيانا جاء فيه: « ... **ولا يشك أحد في سعي الشعب التونسي وتأييده لحق الشعب الجزائري الشقيق... لأن الشعب التونسي متيقن أن تدعيم استقلاله مرتبط تمام الارتباط بفوز الشعب الجزائري وتحقيق رغباته الوطنية...**»[1]

وقد أصدرت اللجنة بيان آخر أدانت من خلاله عملية القرصنة الجوية للقادة الجزائريين بتاريخ 22 أكتوبر 1956 من طرف قوات الاحتلال الفرنسي.[2] في ذات الموضوع قدمت اللجنة لوائح احتجاج، وطالبت بضرورة إطلاق سراحهم وبحق التونسيين في المطالبة بجلاء الجيوش الفرنسية عن أراضيها[3]

ولم تكتف اللجنة التونسية للحرية والسلم بهذا بل نقلت المشكل الجزائري إلى الخارج وذلك من خلال مشاركتها في اجتماع المجلس العالمي للسلم المنعقد بمدينة Colombo "كولومبو"* من 10 إلى 16 جوان 1957 حيث ألقى رئيس اللجنة سليمان بن سليمان كلمة جاء فيها: « **إن الأعمال الإجرامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي بالجزائر من تنكيل وإرهاب وعمليات تطهير إلى درجة هلع منها الضمير البشري وما أنتجته هذه الحرب، هي قضية اللاجئين الذين يعيشون وضعية سيئة ومزرية وختم كلمته بفضح المجازر وضرورة وضع حدّ لهذه الحرب بالتفاوض والاعتراف باستقلال الجزائر.**»[4]

مما سبق ذكره نستخلص أن اللجنة التونسية للحرية والسلم عملت على كشف جرائم الاستعمار الفرنسي المرتكبة في حق المدنيين الجزائريين وأزالت عنها غشاوة التعتيم الإعلامي الفرنسي، وقامت بتعريف القضية على مستوى الداخل والخارج عن طريق الخطابات الصحفية والاجتماعات المؤيدة للثورة الجزائرية والمعارضة للحركة الاستعمارية مهما كان نوعها.

وهذه المواقف الداعمة مردها علاقة الجوار والمصير المشترك للشعبين وإيمانها بعدالة القضية وإحساسها بالمسؤولية تجاه الشعوب المغلوب على أمرها من خلال المناداة بالسلم والحرية لجميع شعوب العالم، وعلاقتها الوطيدة بالمهاجرين الجزائريين المتواجدين بالأراضي التونسية، وتفطنها لسلبيات الحرب الجزائرية الفرنسية وأخطارها

1 – جريدة الزهرة، **بيان اللجنة التونسية للحرية والسلم**، عدد 15595 الصادرة في 10 جويلية 1956، ص2

2 – جريدة الطليعة، **بيان اللجنة التونسية للحرية والسلم**، عدد 48 الصادرة في 22 أكتوبر 1956، ص4

3 – نفسه، **لوائح احتجاج**، ص 4

* – كولومبو هي عاصمة سريلانكا الاقتصادية وتقع على الساحل الغربي لها،تنتمي إلى قارة آسيا وتقع جنوب الهند.

4– جريدة الطليعة، **مشاركة اللجنة التونسية للحرية والسلم في المؤتمر العالمي للسلم**،عدد 82 الصادرة في30 جوان 1957، ص 3

المستقبلية على تونس ومنطقة الشمال الإفريقي، كل هذه الأسباب وغيرها كانت حافزًا أساسيًا لنصرة ودعم الثورة الجزائرية.

5- بعض الشخصيات التونسية بالمهجر:

في هذا العنصر سأتناول بعض الشخصيات التونسية التي ساهمت في دعم الثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي وقامت بإبلاغ صوتها إلى بلدان العالم للتعريف بها وكسب أكبر عدد من المؤيدين والمتعاطفين لخلق تكتل دولي معارض للحركة الاستعمارية ومؤيد ومناصر لتقرير مصير الشعوب المضطهدة حتى تنال استقلالها وحريتها.

*** - العابد بوحافة Labd Bohafa:**

ولد "بجرجيس" * Dedjrdjs في 15أوت 1913 درس في سوسة ثم فرنسا حيث تحصل على البكالوريا ومنها انتقل إلى الجامعة البريطانية وتحصل منها على الإجازة في اللغة الانجليزية، انخرط في الحزب الدستوري القديم ثم الدستوري الجديد، عرف باسم "شكري باشا" Choukri Bacha واشتغل في الصحافة والتمثيل سافر إلى أمريكا (الولايات المتحدة) وأسس سنة 1946 New york بنيورك لجنة تحرير إفريقيا الشمالية حيث كتب عن القضية المغاربية في الصحافة الأمريكية.[1]

زار القاهرة سنة 1948 التقى مع رئيس لجنة تحرير المغرب العربي "عبد الكريم الخطابي"** Abd El Karim Khatabi الذي عينه مندوب اللجنة بالولايات المتحدة الأمريكية، حضر اجتماع الجامعة العربية سنة 1948 Paris بباريس. تعرف على مصالي الحاج Messali El*** Hadj حيث أعجب به وكلفه بالدعاية للقضية الجزائرية والتعريف بها على المستوى العربي والدولي ومنحه عضوية شرفية لحزب الشعب الجزائري.

---

* - جرجيس هي شبه جزيرة تونسية تقع إلى الجنوب من العاصمة تونس حوالي 540 كلم بين ولاية قابس ومدنين للمزيد ينظر الموسوعة التونسية، ج1، ط1، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج 2013، ص495

1 حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج1، ص 168

** - عبد الكريم الخطابي،(1882 - 1963) مقاوم مغربي قاد ثورة الريف ضد الإسبان من 1920 إلى 1926 نفي إلى مصر كان له دور بارز في تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي .

*** - مصالي الحاج،(1898 -1973) يعتبر رائد الوطنية الجزائرية من مؤسسي نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات قضى أغلب عمره في السجون الفرنسية. عارض الثورة الجزائرية وأسس الحركة الوطنية الجزائرية كحركة مناوئة.

خلال الشهر الأول لاندلاع الثورة الجزائرية بعث العابد بوحافة برسالة إلى الرئيس الأمريكي Isen Hawar "إيزنهاور"* وبتاريخ 13 نوفمبر 1954 تتضمن احتجاج عن استعمال الأسلحة الأمريكية من طرف الجيش الفرنسي ضد الوطنيين الجزائريين وقد سلم نسخة منها إلى الصحافة الأمريكية.[1]

وقد كانت للعابد بوحافة علاقات وثيقة مع "عزام باشا" Azam Bacha **و"حسونة باشا" Hasouna Bacha*** اللذين اشتغلا أمينين للجامعة العربية حيث طلب منهما دعم القضية الجزائرية، وقام بوحافة بزيارة إلى السعودية بدعوة من وزير خارجيتها الأمير "فيصل" Facel الذي سلمه رسالة من "مصالي الحاج" وشرح له القضية الجزائرية، واستقبله الملك "سعود" **** وطلب منه بوحافة التدخل لدراسة القضية الجزائرية بالجامعة العربية. حيث سلمه رسالة من مصالي.

يعد العابد بوحافة من الشخصيات التي قامت بدور مهم في دعم القضية الجزائرية والتعريف بها على المستوى العالمي وكسب اكبر عدد من الأنصار والمؤيدين، ومرد ذلك علاقة الجوار والأخوة التونسية الجزائرية وإيمانهم بعدالة القضية ونصرة للحق والحرية واستقلال الشعوب الضعيفة من نير الاستعمار والعبودية.

---

* - إيزنهاور رئيس أمريكي،(1890 – 1969)،أنتخب لعهدتين متتاليتين من 1953 إلى 1961.

1 - جريدة الزهرة ، **رسالة العابد بوحافة إلى الرئيس الأمريكي**،عدد 1439 الصادرة بتاريخ 19 نوفمبر 1954، ص1.

** - عزام باشا هو عبد الرحمان عزام باشا،(1893-1976)،يعتبر أول رئيس تقلد منصب الأمين العام للجامعة العربية من (1945 إلى 1952).

*** - حسونة باشا هو عبد الخالق،(1898 - 1992)،شغل منصب أمين عام الجامعة العربية من 1952 إلى 1972 أي 20 سنة متوالية.

**** - سعود (1902-1969) هو الابن الثاني للملك عبد العزيز آل سعود شغل منصب ملك المملكة العربية السعودية من 1953إلى 1964.

*- حسين التريكي Hocen Triki:

ولد بالمنستير* في سنة 1915 تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي بتونس ثم سافر إلى France فرنسا لكن لم يتمم دراسته الجامعية بسبب الظروف العائلية رجع إلى تونس وانخرط في الحزب الحرّ الدستوري التونسي، يعتبر من أنصار الأمانة العامة. عمل في مكتب المغرب العربي بالعاصمة المصرية القاهرة؛ حيث تعرف على قادة جبهة التحرير الجزائرية.[1]

أرسل من طرف جبهة التحرير الوطني في وفد يتكون من فرحات عباس ** وعبد الرحمان كيوان وحسين التريكي للتعريف بالقضية الجزائرية على مستوى دول أمريكا اللاتينية في شهر جويلية 1956، حيث زار الوفد كل من البرازيل والأرجنتين، أرغواي، بيرو، الشيلي، برغواي. *** وقد استطاعوا التأثير على الرأي العام في منطقة أمريكا الجنوبية وكسب تعاطف شعوبها لصالح القضية الجزائرية.

تأثرت فرنسا بالنتائج التي حققها الوفد المبعوث من قبل جبهة التحرير ومن أجل التأثير في المنطقة وكرد فعل عن جبهة التحرير أرسلت فرنسا وفد سياسي ووفد اقتصادي، ووفد رياضي وثقافي وقررت فرنسا الاتصال بالحكومات اللاتينية للتأثير عليها ووضع العراقيل تمنع الوفد الجزائري من مواصلة جهوده بالمنطقة، حيث قامت فرنسا باحتواء المنطقة بالمشاريع الاقتصادية والثقافة وكذا الضغط على الحكومات سياسيًا لعزل هذه الدول وكسبها للتأييد ضد الجزائر في هيئة الأمم المتحدة.وفي الأخير نستنتج أن حسين التريكي قام بدور مهم وكبير مع الوفد الجزائري لجبهة التحرير الوطني بأمريكا اللاتينية، حيث قاموا بالدعاية والمؤتمرات الصحفية في أغلب دول أمريكا اللاتينية للتأثير على الرأي العام والضغط على الحكومات لتأييد القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وتعريف شعوب المنطقة بالثورة الجزائرية. وحققوا نتائج إيجابية لا يستهان بها، والدليل على ذلك رد الفعل الفرنسي في المنطقة اللاتينية.

---

* - المنستير ولاية تونسية تقع على ساحل المتوسط الشرقي لتونس بين ولاية المهدية وسوسه وهي مسقط رأس الرئيس الحبيب بورقيبة للمزيد ينظر الموسوعة التونسية، ج2، ط1، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج 2013، ص750.

1 - حسين حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج1،ص 165

** - فرحات عباس من مواليد الطهير جيجل(1899 - 1985)، أحد رجال الحركة الوطنية ورئيس أول حكومة جزائرية مؤقتة للمزيد حول هذه الشخصية ينظر عز الدين معزه، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة (1899-2000)**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة 2010/2009

*** - الدول المذكورة كلها تقع في أمريكا الجنوبية ومناهضة للغرب وأغلبها كانت موالية للاشتراكية والشيوعية.

***- حافظ إبراهيمHafez Brahim:**

ولد في 14 ماي 1916 بالساحل التونسي من أسرة ذات نسب وعلم التحق بالمدرسة الفرنسية، شارك في تنظيم إضراب عن الدروس احتجاجًا على انعقاد المؤتمر الأفخارستي وذلك في الذكرى المئوية لاحتلال القطر الجزائري سنة 1930 اجتاز البكالوريا سنة 1934 شعبة الفلسفة، حيث انخرط في الحزب الحرّ الدستوري التونسي، سافر إلى فرنسا سنة 1935، تخرج من كلية الطب في 6 جوان 1944 انخرط ضمن جمعية طلبة شمال إفريقيا Les étudionts de Nord D'Afrique بفرنسا، حيث أصبح كاتبها العام ثم رئيسًا لها سنة 1940، ونظرًا لظروف الحرب العالمية الثانية، والضغوط السياسية التي مرت بها فرنسا، انتقل إلى اسبانيا في سنة 1944 ليستقر بالعاصمة مدريد حيث فتح مخبر للأدوية [1]. وفي سنة 1947، أسس لجنة الدفاع عن قضايا المغرب العربي، وفي إطار تسليح الثورة تحول العربي بن مهيدي Larbi Ben Mehidi إلى العاصمة الإسبانية ليستقر 10 أيام بمنزل حافظ إبراهيم قبل تحوله إلى القاهرة المصرية.[2]

وقد تعرف حافظ إبراهيم على محمد مزوني ومحمد دريدي*.

ساهم مساهمة فعالة في دعم الثورة الجزائرية وذلك من خلال تحويل المراسلات بين قادة الثورة، كما كان منزلة محطة لاستقرار قادة الثورة بإسبانيا أثناء مهامهم السرية، وحاول عقد هدنة بين الحركة الوطنية الجزائرية الجناح السياسي لمجموعة مصالي وجبهة التحرير الوطني، ويعترف قادة الثورة الجزائرية بالدور المحوري للرجل في مساعدة الثورة الجزائرية عسكريًا وذلك بتقديم الدعم اللوجستي والمادية لها.[3]

المبحث الرابع: مساهمة المنظمات الاتحادية الوطنية التونسية في الثورة الجزائرية

نقصد بالمنظمات الشعبية التونسية هي تلك الاتحادات الحرة التي لا تخضع لسيطرة الحكومة ولها وزنها وتأثيرها في المجتمع وفي مجموعها تكون أغلبية الشعب التونسي ونذكر منها الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT، الاتحاد العام للنساء التونسيات UGFT، الاتحاد الوطني للطلبة التونسيين UNE ، الاتحاد التونسي للمزارعين UT ، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، الكشافة التونسية ST ، أما بالنسبة للهيئات

1 - حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج1،ص 161

2 - Le Bjaoui Mohamed: Vérité sur la révolution algérienne, gallimard paris 1970, p 128 – 133.

* - أسماء مستعارة لكل من محمد بوضياف وبن بله على الترتيب.

3 - Le Bjauoi Mohammed , **Virité Sur révolution algérienne** , gllimard paris 1970, p 138 .

القومية لم نأخذها بعين الاعتبار لأنها تمثل موقف الهيئة الحاكمة وقد تطرقنا لموقف السلطة الحاكمة من خلال إسهامات الحركة السياسية وخاصة الحزب الدستوري الجديد وجماعة المكتب السياسي.

1- مساهمة الاتحاد العام التونسي للشغل: L'union Générale Tunisienne De Travail

يرجع تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل إلى مؤسسه فرحات حشاد Ferhat Hachad* الذي يعتبر أحد رموز الحركة النقابية والعالمية في تونس، وقد انعقد مؤتمره التأسيسي بتاريخ 20 جانفي 1946؛ حيث انتخب فرحات حشاد كاتبًا عامًا له. يمثل العمال التونسيين ويستمد قوته من العدد الكبير لمناضليه وله تأثير فعال في المجتمع ويمكنه التدخل حتى في سلطة القرار وهذا راجع للمكانة الاجتماعية التي يحتلها مناضليه.وقد اجتمعت الهيئة الإدارية للاتحاد التونسي للشغل يوم 18 ماي 1956 بالعاصمة تونس وأصدرت التصريح الآتي:

« نحيي كفاح الشعب الجزائري ونتمنى توحيد الحركة الجزائرية للتعجيل باستقلال الجزائر ولتمكين الشمال الإفريقي من القيام بدوره.»[1]

كما وجه الاتحاد العام التونسي للشغل رسالة إلى الجامعة الأممية للنقابات الحرّة تناولت هذه الرسالة طلب الاتحاد العام التونسي للشغل للجامعة الأممية باتخاذ موقف صريح وواضح من الاعتقالات التي تعرض لها النقابيون الجزائريون، وطالبها بضرورة التدخل والضغط على الفرنسيين والمنظمة الدولية للشغل للحدّ من التجاوزات اللاإنسانية التي تسلط على الجزائريين يوميًا من قبل سلطة الاحتلال الفرنسي [2]، وجدد الاتحاد تضامنه ودعمه للشعب الجزائري ومن أجل تجسيد التضامن الشعبي، قام الشغالون التونسيون في مناجم الجنوب بالتوقف عن العمل لمدة يوم كامل تضامنًا مع إخوانهم الجزائريين.[3]

---

* - فرحات حشاد هو زعيم نقابي تونسي ولد في قرية العباسية بجزيرة قرقنة1914 أسس الاتحاد التونسي للشغل 1946 يعتبر من أهم العناصر المناهضة للاستعمار في المغرب العربي تم إقتياله في 1952 على يد المنظمة السرية الفرنسية (اليد الحمراء) ، للمزيد ينظر الموسوعة التونسية، ج1، ط1، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج 2013، ص666

1 - جريدة العمل، **تصريح الهيئة الإدارية للاتحاد التونسي للشغل**،ع 179 الصادرة بتاريخ 20 ماي 1956، ص 2

2 - نفسه،**مذكرة الاتحاد العام إلى الجامعة الأممية للنقابات الحرة**،ع 186 الصادرة بتاريخ 29 ماي 1956، ص1، للمزيد عن هذه المذكرة ينظر الملحق رقم (3)

3- نفسه، **مذكرة الاتحاد العام إلى الجامعة الأممية للنقابات الحرة**، ص 2

نجح أحمد بن صالح * Ahmed Ben saleh ممثل الاتحاد العام التونسي للشغل في مسعاه لقبول عضوية الاتحاد العام للعمال الجزائريين في السيزل **(C . I . S . L)، وهذه شهادة فرحات عباس نفسه، حيث يقول: «**إن أحمد بن صالح هو الذي أدخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الجامعة الدولية للنقابات الحرّة.**»[1] وشهد شاهد من أهلها، شهادة تدل على الموقف البطولي لشخص أحمد بن صالح ومن خلاله الاتحاد العام التونسي للشغل لصالح الاتحاد العام للعمال الجزائريين والقضية الجزائرية من خلال التعريف بها وكسب أنصار ومؤيدين لدعم القضية في المنابر الدولية.كما شارك أيضا الاتحاد العام التونسي للشغل في اجتماع المنظمة العالمية للشغل الذي انعقد بفينا بتاريخ 18 إلى 25 جويلية 1956م؛ حيث قام الوفد بإطلاع المشاركين بما يحدث من اعتقالات للنقابيين الجزائريين من قبل سلطة الاحتلال الفرنسي وأعلنوا على موقفهم الثابت لدعم الشعب الجزائري في كفاحه الوطني، وحصوله على حقوقه المشروعة في التحرر والاستقلال. ومن أجل توعية الطبقة الشغيلة التونسية وإعلامها بالواجب الملقى على عاتقها تجاه القضية الجزائرية، وكذا متابعة تطوراتها اليومية، عقد الاتحاد العام التونسي للشغل اجتماعًا ضم مناضليه لمناقشة ما يجري من تطورات للأحداث وفي الختام توج الاجتماع بلائحة نستخلص منها ما يلي: « **إنّ الشغالين بصفاقس *** المجتمعين يوم 15 أوت 1956 يحيون الشعب الجزائري الشقيق الباسل المكافح من أجل استرداد واسترجاع استقلاله الوطني ويشهرون باعتداءات الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين.**»** [2]

كما عقد الاتحاد العام التونسي للشغل مؤتمره السادس من 20 إلى 23 سبتمبر 1956 بتونس وبمشاركة الاتحاد العام للعمال الجزائريين برئاسة عيسات إيدير وتم مناقشة تطورات القضية الجزائرية، وتوجت نهاية المؤتمر بإصدار لائحة تضمنت مباركة تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA ، كما ناشد المؤتمرون الجامعة الدولية للنقابات الشغيلة لدعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية لخلق رأي عالمي يكون ورقة ضغط على الحكومة وخير سند للقضية الجزائرية، كما ندّد المتمرون بالممارسات الفرنسية على النقابيين الجزائريين وعمليات التهجير

---

* – أحمد بن صالح ولد في 1926 بالساحل التونسي نقابي وسياسي تونسي أحد الرجال المعارضين لسياسة بورقيبة نفي سنة 1970 عاد إلى تونس سنة 2000 في عهد الرئيس بن علي.

** – (C.I.S.L) السيزل هي الجامعة الأممية للنقابات الحرة مقرها في بروكسل بلجيكا

1 – جريدة الصباح، **لائحة الوفد التونسي المقدمة في اجتماع المنظمة العالمية للشغل**، ع 1419، 8 جويلية 1956، ص 2

*** – صفاقس ولاية تونسية تقع على الساحل الشرقي للمتوسط بين ولاية قابس والمنستير تعتبر القطب الصناعي التونسي للمزيد ينظر الموسوعة التونسية، ج2، ط1، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج 2013، ص256

2 – جريدة العمل، **لائحة اجتماع الشغالين بصفاقس**،عدد 247 الصادرة بتاريخ 10 أوت 1956، ص4

والتنكيل والقتل والدمار الذي لحق الشعب الجزائري جراء المطالبة بحقوقه الوطنية المشروعة من قبل سلطة وجيش الاحتلال الفرنسي.[1]

وأعلن أحمد بن صالح عن انبعاث الجبهة القومية لعمال شمال إفريقيا، كما منح مقر مؤقت للاتحاد العام للعمال الجزائريين بتونس في نهج محمد علي. عقد اجتماع طارئ للمكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل إثر حادث القرصنة الجوية الفرنسية على الطائرة التي كانت تقل القادة الجزائريين والتي كانت متجهة من المغرب إلى تونس لحضور ملتقى الندوة التونسية حول مستجدات القضية الجزائرية والمغاربية، وفي نهاية الاجتماع أصدر المجتمعون بيانا استنكروا فيه عملية اختطاف القادة الجزائريين غدرًا واعتبروها عمل إسفتزازي لا يراد من ورائه إلا تأجيل الحلول السلمية وإطالة أمد الحرب وهذا قصد المحافظة على استغلال خيرات الشعوب، كما ينوه الاتحاد بالمسؤولين المغاربة والتونسيين لإنجاح ندوة تونس، وخروجها بإجراءات عملية لفائدة شعوب الشمال الإفريقي، وطالبت من جميع أحرار العالم ومناصري الديمقراطية والمنظمات الدولية التدخل لإنصاف الشعب الجزائري في مسعاه الطامح للإنعتاق والحرية، وتعلن الطبقة الشغيلة وكذا الشعب التونسي على مدى استعدادهما لكل المستجدات، كما يقرران الدخول في إضراب عام لمدة يوم واحد.[2]

كما تضامن عمال الموانئ التونسية مع الشعب الجزائري وقرروا عدم إنزال الذخيرة والعتاد العسكري الموجه للجيوش في كل من تونس والجزائر، ودخلوا في إضراب عام تضامنًا مع زعماء جبهة التحرير الوطني المعتقلين، بل أبلغوا الحكومة التونسية أنهم جادون في الإضراب وهددوا بإتلاف هذه الذخائر إذا ما تم إنزالها بالقوة.[3]

وقصد تجسيد التضامن مع الثورة الجزائرية، أصدر الاتحاد العام التونسي للشغل بيانًا جاء فيه: « **ستكون غرة نوفمبر 1956 يوم الجزائر، ويوم الوحدة العمالية بشمال إفريقيا وبهذه المناسبة تقيم المنظمات النقابية بشمال إفريقيا... مهرجانات مشتركة بكامل المغرب العربي، وينظم الاتحاد العام التونسي اجتماعات شعبية بكامل المناطق التونسية... ويضيف البيان أيّها التونسيون إن حضوركم جميعا ومشاركتكم في إنجاح هاته الاجتماعات تعبّر عن تضامننا الكامل مع الشعب الجزائري الشقيق المكافح**

1- جريدة الصباح، **لائحة الجزائر**،عدد 1458 الصادرة بتاريخ 25 سبتمبر 1956، ص2

2 - نفسه، **بيان الاتحاد العام التونسي للشغل**،عدد 1487 الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1956، ص2

3 - نفسه، **نداء من الاتحاد العام التونسي للشغل**،عدد 1493 الصادرة بتاريخ 30 أكتوبر 1956، ص2

وتمسكنا بوحدة الشمال الإفريقي العزيز، هلموا جميعا إلى اجتماعات غرة نوفمبر 1956، تحيا الجزائر حرّة مستقلة ويحيا شمال إفريقيا الموحد.»[1]

وإثر اعتقال قيادة الحركة النقابية الجزائرية بعث الاتحاد العام التونسي للشغل برقيتين الأولى إلى رئيس الجمهورية الفرنسية والثانية إلى الحاكم العام بالجزائر هذا ما جاء فيها: « **باسم الطبقة الشغيلة التونسية، يرفع الاتحاد العام التونسي للشغل احتجاجه الصارم ضدّ اعتقال قادة الاتحاد العام الجزائري للشغل، ذلك الاعتقال الذي يعتبر تعديا خطيرًا على الحريات النقابية... وإن الاتحاد التونسي للشغل يعبّر لإخوانه الجزائريين عن تضامنه الكامل والفعّال».**[2]

وفي الذكرى الحادية عشرة لتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1957 وإثر الاحتفال بهذه المناسبة تقرر عقد اجتماع يجمع الطبقة الشغيلة في تونس وتم إصدار البيان التالي: « **إنّ الاتحاد العام التونسي للشغل يحتج بكل شدة ضد حركة الاضطهاد العمياء المسلطة على الشعب الجزائري الشقيق والحركة النقابية الجزائرية. ويؤكدون تضامنهم الأخوي وتأييدهم التام في كفاحهم التحريري... »**[3]

من خلال البيانين السابقين نستخلص أن الاتحاد التونسي للشغل واصل التنديد والاحتجاج على السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر والمتمثلة في كبت الحريات والتضييق والاعتقالات والملاحقات الأمنية للنقابيين وكذا الشعب الجزائري، ويذّكر الاتحاد الفرنسيين بأن هذه الإجراءات لن تزيد الجزائريين إلا إصرارًا على إفتكاك حقهم في الاستقلال، كما أكد على مواصلة تضامنه وتأييده التام للقضية.

اعترف الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالمجهودات الجبارة التي قدمها الاتحاد العام التونسي للشغل على المستوى الداخلي والخارجي ومدى التأثير على الرأي العام، والمساعي الحثيثة التي يقوم بها على مستوى المنظمات العالمية لكسب أكبر عدد من المؤيدين لصالح القضية الجزائرية، وبمناسبة مشاركة الطبقة الشغيلة التونسية في الإضراب الذي شنه الشعب الجزائري في فيفري 1957 بعث الاتحاد العام للعمال الجزائريين برسالة إلى الاتحاد التونسي للشغل تضمنت اعتراف علني من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين على المجهودات والإسهامات التوعوية على الصعيد الخارجي التي يقوم بها الاتحاد العام التونسي للشغل لصالح القضية الجزائرية، كما طالب

---

1 - نفسه، **بلاغ من الاتحاد العام التونسي للشغل**،ص2

2 - جريدة الصباح، **برقية الاتحاد العام التونسي للشغل**،عدد 1557 الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1957، ص 2

3 - نفسه، **بيان الاتحاد العام التونسي للشغل**،عدد 1566 الصادرة بتاريخ 22 جانفي 1957، ص2

الاتحاد العام للعمال الجزائريين من القيادات النقابية التونسية مواصلة الضغط وتشديده أكثر على الحكومات والمنظمات الدولية.[1] وشارك الاتحاد العام التونسي للشغل في الندوة الأربعين للمكتب الدولي للشغل المنعقدة Généve بجنيف بوفد يترأسه أحمد التليلي * وقام بتقديم دعاية واسعة النطاق لدى الوفود المشاركة وقدم لائحة تستنكر انتهاك الحريات وتدينها.[2]

وأصدر الاتحاد العام التونسي للشغل خلال عقد مؤتمره السابع بدار الشغل التونسية بتاريخ 23 سبتمبر 1957 لائحة حول الجزائر يؤكد فيها تضامنه الكامل وتأييده المطلق والفعال للشعب الجزائري الشقيق في نضاله التحرري ضد الاستعمار الفرنسي.[3] وانعقدت ندوة في طنجة من 21 إلى 23 أكتوبر 1957 في إطار التنسيق بين المنظمات النقابية لشمال إفريقيا وتم خلالها مناقشة القضية الجزائرية.[4]

بمناسبة الذكرى الثالثة لاندلاع الثورة الجزائرية، ونزولا عند رغبة الاتحاد العام التونسي للشغل نظمت في جميع المدن التونسية اجتماعات شعبية تعبيرًا عن مدى تضامن الشعبين الشقيقين، وفي هذا المضمار أدلى أحد العمال التونسيين « **بأن العمال التونسيين مستعدون لبذل المال ولا للتفوه بالكلام فقط، بل إنهم مستعدون إلى بذل أرواحهم في سبيل استرجاع الجزائر لاستقلالها الوطني..**»[5]

ألقى أحمد تليلي خطاباً ببروكسل خلال مؤتمر الجامعة الأممية للنقابات الحرة أوضح فيه أهداف الثورة الجزائرية، وكشف للحاضرين عمليات الإبادة والتهجير التي يرتكبها الاستعمار الفرنسي يوميًا ضد الجزائريين، وطلب تدخل المنظمات العالمية لإنهاء الحرب والاعتراف بحقوق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.[6]

نزولاً عند رغبة الاتحاد العام التونسي للشغل في تحسيس الرأي العام الخارجي وتوعيته بعدالة القضية الجزائرية، انعقدت بجنيف الجلسة الأولى للندوة النقابية لأقطار الشمال الإفريقي وحضرها الكاتب العام للجامعة العالمية للنقابات الحرة Old Nirok «**أولد نيروك**» وأحمد تليلي ممثل عن الاتحاد العام التونسي للشغل، محجوب بن الصديق Mohdjoub Ben Sedik الكاتب العام للاتحاد العام المغاربي، وسالم شيحه الكاتب العام لاتحاد

---

1 – نفسه، **رسالة الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الاتحاد العام التونسي للشغل**، ع 1586 الصادرة في16 فيفري 1957، ص 2.

* – أحمد التليلي (1916-1967) قيادي نقابي من مؤسسي الاتحاد التونسي للشغل للمزيد ينظر الموسوعة التونسية، ج1، ط1، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج 2013، ص433

2 – جريدة العمل، **مشاركة الوفد التونسي في الندوة الأربعين للمكتب الدولي للشغل**، ع 522 الصادرة بتاريخ 22 جوان 1957، ص 1

3 – نفسه، **لائحة الجزائر**،عدد 597 الصادرة بتاريخ 24 سبتمبر 1957، ص 2

4 – نفسه، **الندوة النقابية لجامعة شمال إفريقيا**،عدد 622 الصادرة بتاريخ 23 أكتوبر 1957، ص 2

5 – جريدة الاستقلال، **الشغالون والثورة الجزائرية**،عدد 107 الصادرة بتاريخ 15 نوفمبر 1957، ص 2

6 – جريدة العمل، **مشاركة الوفد التونسي في مؤتمر النقابات الحرة**، ع 611 الصادرة بتاريخ 7 ديسمبر 1957،ص 2

الشغل الليبي ورشيد بن عبد العزيز الكاتب العام لاتحاد العمال الجزائريين، وطرح في الجلسة مشاكل الشمال الإفريقي وفي نهاية الأشغال خرج المجتمعون بالقرارات الآتية:

1 **تقدم الجامعة العالمية للنقابات الحرة بمنشور إلى المنظمات المنتمية لها تدعوها للضغط على الحكومات والرأي العام من أجل إيجاد حلّ للقضية الجزائرية.**

2 **يتم إرسال وفد عن الجامعة العالمية للنقابات الحرّة إلى تونس لدراسة حالة اللاجئين الجزائريين ومشاهدة آثار الاعتداء على ساقية سيدي يوسف التونسية.**

3 **تقوم الجامعة العالمية للنقابات الحرّة بالضغط على فرنسا وإجبارها على تمكين ممثلين عن الجامعة من زيارة الجزائر وإجراء تحقيقات عما يحدث فيها يوميًا.**

4 **قررت الجامعة العالمية للنقابات الحرّة إصدار كتاب أبيض تحدد فيه موقفها من مشكلة الجزائر التي تعتبر مشكلة الشمال الإفريقي بأجمعه.**

5 **تدرس الجامعة العالمية للنقابات الحرّة الوسائل الكفيلة لدعم قرار وقف الحرب الفرنسية في الجزائر، والتصدي للإعانة الأمريكية الموجهة إلى فرنسا.**

6 **تبعث الجامعة العالمية للنقابات الحرّة وفدا من الصحفيين التابعين للمنظمات النقابية إلى تونس لمعاينة الحالة التونسية مباشرة بعين المكان.**[1]

وبمساهمة الاتحاد العام التونسي للشغل قام وفد عن الجامعة العالمية للنقابات الحرة بزيارة لمخيمات اللاجئين الجزائريين، وسلم الوفد مساعدة للاجئين قدرها ستة عشر مليونا فرنك للاتحاد العام التونسي للشغل، ووعد بتقديم مساعدات أخرى من المنظمات السويسرية تقدر بستة ملايين فرنك.[2]

وبمناسبة تأسيس أول حكومة جزائرية قدم الاتحاد التونسي للشغل تهنئة إلى فرحات عباس أعرب فيها عن تهانيه بتأسيس أول حكومة جزائرية، وتمنى لها النجاح في مهامها المستقبلية وأن تفوز بالنصر على الفرنسيين وتساهم في تعزيز الوحدة المغاربية.[3]

كما أرسل الاتحاد التونسي للشغل برقية احتجاج إلى الرئيس الفرنسي Gaulle Charles de شارل ديغول جاء فيها: « **يحتج الاتحاد العام التونسي للشغل ضد استمرار تنفيذ حكم الإعدام في حق الوطنيين**

1 – جريدة العمل، **لائحة ندوة شمال إفريقيا بجنيف**،عدد 740 الصادرة بتاريخ 9 مارس 1958، ص 2

2 – نفسه، **مساعدات المنظمة العالمية للنقابات الحرّة**،عدد 760 الصادرة بتاريخ 2 أفريل 1958، ص 2

3 – نفسه، **برقية تهنئة إلى فرحات عباس**،عدد 908 الصادرة بتاريخ 24 سبتمبر 1958، ص 3

الجزائريين ويطالب بوضع حدّ لهذه الجرائم المتكررة والمنافية لجميع الاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.»[1]

وبمناسبة الذكرى السابعة لاندلا ع الثورة الجزائرية وجه الاتحاد التونسي للشغل دعوة إلى منخرطيه لحضور اجتماع بتاريخ 31 أكتوبر 1961 في تونس العاصمة وبحضور أعضاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين.[2]

تقدم الاتحاد العام للعمال التونسيين بمناسبة استرجاع السيادة الوطنية الجزائرية ببرقية إلى السيد يوسف بن خده* جاء فيها: « **يحيي الاتحاد العام التونسي للشغل بابتهاج هذا النصر العظيم الذي أحرز عليه الشعب الجزائري الشقيق ...ونحن على يقين من أن استقلال الجزائر سيساهم في بناء مغربنا.** »[3]

إن الاتحاد العام التونسي للشغل واكب مستجدات الثورة الجزائرية واحتفل بمناسبة اندلا ع الثورة في غرة نوفمبر سنويًا نيابة عن الشعب الجزائري الذي لم يكن بإمكانه الاحتفال العلني بهذه الذكرى لخضوعه تحت السيطرة الفرنسية، كما عمل الاتحاد العام التونسي للشغل على تأييد ومساندة ودعم الثورة الجزائرية داخليًا عبر إصدار البيانات والاحتجاجات والدعوة لإقامة الاجتماعات والإضرابات والمظاهرات.

أما على المستوى الخارجي فقد أوصل صوت الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية كالجامعة العالمية للنقابات الحرّة وفروعها النقابية في كل الدول، مما ساهم في تقديم المساعدات المالية للجالية الجزائرية بالدولة التونسية وأدى ذلك إلى تخفيف عبء المسؤوليات على قادة الثورة وأعضاء الحكومة المؤقتة.

مرد هذه المواقف المشرفة للاتحاد التونسي للشغل إحساسه بالمسؤولية الملقاة على عاتقه وعلاقة الجوار. وانعكاسات القضية الجزائرية على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة التونسية، كل هذه الأسباب وغيرها ألزمت الاتحاد العام التونسي للشغل بهذا الموقف الإنساني والأخوي المشرف.

---

1 – نفسه، **برقية الاتحاد العام التونسي للشغل إلى دي غول**، عدد 1602 الصادرة في 14 ديسمبر 1960، ص 6.

2 – نفسه، **بيان الاتحاد العام التونسي للشغل**،عدد 1874 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 1961، ص 1.

* – يوسف بن خده ولد في 23 فيفري 1920 بالبرواقية وتوفي في 4 ففري 2003 تقلد عدة مناصب سياسية في الثورة الجزائرية من عضو مجلس التنسيق والتنفيذ إلى وزير الشؤون الاجتماعية عين رئيسا للحكومة المؤقتة الجزائرية بتاريخ 28 أوت 1961 استقال من العمل السياسي 1962 لديه عديد من المؤلفات أبرزها كتاب عن اتفاقيات ايفيان.

3 – جريدة العمل، **برقية الاتحاد العام التونسي للشغل**،عدد 20941 الصادرة بتاريخ 3 جويلية 1962، ص 6.

2- الاتحاد العام للطلبة التونسيين UGET:

لقد انبثق الاتحاد الطلابي التونسي إثر انعقاد مؤتمره التأسيسي بباريس من 10 إلى 13 جويلية 1955، وظهرت منظمة صوت الطالب المسلم عقب مؤتمرها التأسيسي من 11 إلى 13 نوفمبر 1955، لكن تمت توأمتهما في منظمة واحدة بتاريخ 8 جويلية 1956، وتم الإعلان عن الوحدة الطلابية التونسية[1]

وبعد استقلال تونس في 20 مارس 1956، اجتمعت الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس يومي 26،27 مارس 1956 بنادي الاتحاد المركزي، وبعد دراسة الحالة العامة للبلاد، وفي نهاية الاجتماع تم إصدار لائحة خاصة بالجزائر الشقيقة جاء في فحواها تأكيدًا على أن استقلال تونس لا يمكن تحقيقه عمليًا إلا باستقلال الشقيقة الجزائر أي أنه لا يمكن تحقيق الاستقلال في المنطقة إلا بتحقيق الاستقلال لكلا البلدين الشقيقين تونس والجزائر وأن الأوضاع في الجزائر ستنعكس سلبًا على الوضع العام في البلاد التونسية وجدد تضامنه ودعمه للشعب الجزائري في كفاحه التحرري ضد الاستعمار الفرنسي، كما أعلن بأن المغرب العربي وحدة متكاملة لا يمكن تجزئتها، وطالبوا بتفعيلها في إطار الشمال الإفريقي، وجدّد استنكاره ورفضه للأعمال اللا إنسانية المسلطة على الشعب الجزائري من قبل الاحتلال الفرنسي والتي في رأي لا تزيد إلا الوضع سوءًا وتعقيدًا.[2]

وعلى إثر قرار الحكومة الفرنسية القاضي بإيقاف رئيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، أصدر الاتحاد العام للطلبة التونسيين بيانا أبدّ من خلاله احتجاجه على الأعمال الاستفزازية الفرنسية التي تحاك ضد الطلبة الجزائريين، والتي تهدف من ورائها إلى القضاء على الحركة الوطنية الجزائرية، ويشهر الاتحاد بالأساليب المتبعة من قبل الفرنسيين ضد العناصر الوطنية والتي تزيد الوضع إلا تعقيدًا، ويناشد الطلبة الفرنسيين الأحرار بالتدخل لإيقاف هذه الأعمال والتصدي لها، ويعبّر عن تأييده لكفاح الشعب الجزائر من أجل الحرية.[3]

عقد الاتحاد العام لطلبة تونس مؤتمره الرابع بحمام الأنف من 1 إلى 3 أوت 1956 وأصدر لائحة تضامنية مع الشعب الجزائري المكافح، وعبّر فيها عن استياء الاتحاد من الحالة التي وصلت لها الأوضاع في الجزائر، ويترحم على أرواح الشهداء، وفي هذا الظرف العصيب يعلن الاتحاد أنه إلى جانب إخوانه من الطلبة الجزائريين،

1 - Ayachi Moktar, Histoire d'une école de Cadres l union générale des étudiant de Tunisie au cours des années 1950 -1960, Tunis 2003, p 93.

2 - جريدة الصباح، **لائحة خاصة بالجزائر**، عدد 1214 الصادرة بتاريخ 31 مارس 1956، ص 2

3 - جريدة العمل، **بيان المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس**،عدد 208 الصادرة بتاريخ 23 جوان 1956، ص2

وهو متشبث بتأييده الدائم للشعب الجزائري، ويطلب من الحكومة التونسية التدخل للوساطة وإقناع الحكومة الفرنسية بضرورة إيجاد حل عادل يرضي الطرفين.[1]

وعقب حادث الاختطاف للقادة الجزائريين، عقد المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس اجتماعًا تناول فيه القضية المستجدة وأصدر بيانا عبّر فيه عن امتعاضه واستنكاره لحادث الاختطاف، وأيد مساعي الحكومتين التونسية والمغربية لحل القضية الجزائرية، كما أكد على مساندته المطلقة لكفاح الشعب الجزائري، وقرر الإضراب عن الدراسة لمدة يوم تضامنا معه، وأرسل برقية احتجاج إلى السفارة الفرنسية بتونس.[2]

وفي إطار نفس الحدث أصدرت هيئة الطالب المسلم بيانًا تأسفت فيه عن حادث الاختطاف وذكرت أنه في الوقت الذي كان يسوده الأمل لحل المشكل الجزائري عن طريق التفاوض، وتنظيم ندوة مشتركة مغاربية، تلجأ فرنسا إلى تشنيج الأجواء ومحاولة إفشال هذه الندوة ظنًا منها بأن اعتقال قادة الثورة، يعني نهايتها، ولم تعلم بأنّ الثورة الجزائرية هي ثورة شعب وليست ثورة قائد أو شخص معين بذاته كما حدث في ثورات القرن 19. ومن هذا المنطلق تناشد هيئة الطالب المسلم الأمة العربية والعالم الحرّ بالتدخل لوضع حدّ لهذا الاعتداء الذي مس كرامة الدول المغاربية دون تمييز، وثقتها كبيرة في الحكومتين التونسية والمغربية باتخاذ قرارات هامة.[3]

ومن أجل تخفيف العبء عن قادة الثورة الجزائرية قام وفد طلابي تونسي جزائري بزيارة مقر اللاجئين الجزائريين في عين دراهم * وقدم لهم المواد الغذائية والملابس، كما قام الطلبة التونسيون بوساطة لدى كاتبة الدولة للتعليم التونسية، لقبول أبناء اللاجئين بقرى الأطفال والتكوين وأنشأ مركز لتوزيع الحليب على اللاجئين.[4]

وفي إطار التنسيق والتشاور بين الاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، تم عقد ندوة حول القضية الجزائرية يوم 10 نوفمبر 1957 وشارك فيها عدد من المفكرين الفرنسيين المؤيدين للتعاون الفرنسي الشمال الإفريقي ونذكر منهم الدكتور Brune بروني، Henri De Montety هنري دي مونتيتي، Camilleiri كاميليري، Bollant وبولون وعن الجانب التونسي الطاهر بالخوجة والأستاذ بن إسماعيل وعن الجانب الجزائري حضر كل من أحمد بومنجل، رضا مالك، محمد الأخضر السائحي وبعد تبادل وجهات النظر

1 - نفسه، **لائحة تضامن مع الشعب الجزائري المكافح**، عدد 243 الصادرة بتاريخ 15 أوت 1956، صرص 1- 4

2 - نفسه، **بيان الاتحاد العام لطلبة تونس**، عدد 311 الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1956، ص 2

3 - جريدة الصباح، **بيان صوت الطالب المسلم**، عدد 1488 الصادرة بتاريخ 25 أكتوبر 1956، ص 3

* - عين دراهم هي معتمدية تابعه لولاية جندوبة التونسية تقع في الشمال الغربي للبلاد التونسية على الحدود مع ولاية الطارف الجزائرية.

4 - جريدة العمل، **زيارة وفد من الطلبة اللاجئين الجزائريين**، عدد 638 الصادرة في 10 نوفمبر 1957، ص 2

حول القضية الجزائرية وتطوراتها تم تحرير لائحة يدعو من خلالها الحاضرون الحكومة الفرنسية إلى التعاون المثمر الذي يستجيب إلى مطالب الشعب الجزائري وحقوقه في الاستقلال[1]

أصدر اتحاد طلبة تونس لائحة تأييد للشعب الجزائري بمناسبة عقد مؤتمره الثاني في 24 نوفمبر 1957 جاء فيها: « **يؤيد اتحاد الطلبة كفاح الشعب الجزائري... ويندد بالأعمال التعسفية التي يقوم بها الاستعمار... ويستنكر بكل قوة، إيقاف الأخ محمد خميستي الكاتب العام لإتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين ويهيب بالضمير الفرنسي والعالمي للتدخل وتوقيف الحرب.**»[2]

وفي إطار التضامن المغاربي الشمال الإفريقي عقدت اتحادات المغاربية الثلاث ندوة في تونس دامت ثلاثة أيام من 31 ديسمبر 1957 إلى 2 جانفي 1958 وتم على إثرها إنشاء جامعة شمال إفريقيا للطلبة وأصدرت لائحة خاصة بالجزائر جاء فيها: « **إنّ الجامعيين بشمال إفريقيا للطلبة ونظرًا إلى تعنت الحكومة الفرنسية في مواصلة الحرب الدامية... ونظرًا لعواقبها في شمال إفريقيا بأكمله... ينحني لأرواح كل الذين ضحوا بحياتهم... وأن قضية الجزائر هي قضية كل شمال إفريقيا... وتناشد الشعبين التونسي والمغربي وحكومتهما لمواصلة تعزيز المساندة...**»[3]

وتضامنًا مع الطلبة الجزائريين إثر قرار حلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي، واعتقال قادته، أصدر الاتحاد العام لطلبة تونس بلاغ جاء فيه: « **لقد فوجئنا بحلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وإيقاف قادته بباريس... كما حطمت مقرات اتحادات الطلبة لشمال إفريقيا، وعاثت بالملفات وداست الأعلام... إنّ هذا العمل الاستبدادي... هو خرق للحريات... إن اتحاد العام لطلبة تونس... يحتجون صارم الاحتجاج لدى السلطات الفرنسية على هاته الأعمال الوحشية والرجعية.**»[4]

في ذات الموضوع عقد الطلبة التونسيون اجتماع في الفاتح من فيفري 1958 بدار الشغالين وأصدروا لائحة احتجاج واستنكار أخرى، وناشدوا من خلالها طلبة فرنسا الأحرار وطلاب العالم التدخل والضغط على فرنسا للعدول عن قرار الحلّ وإطلاق سراح قادة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.[5] كما دعا الاتحاد العام

---

1 – عادل بن يوسف، **النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية، (1927–1962)**، المجلة التاريخية المغاربية، زغوان، تونس، س30 ،ع 109، جانفي،2003، ص 28

2 – جريدة العمل، **لائحة اتحاد العام لطلبة تونس**، عدد 645 الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 1957، ص 2

3 – نفسه، **لائحة طلبة شمال إفريقيا**،عدد 674 الصادرة في 3 جانفي 1958، ص 2

4 – جريدة العمل،**لائحة طلبة جامعة شمال إفريقيا**، عدد 706، 29 جانفي 1958، ص 2

5 – نفسه، **لائحة احتجاج**، عدد 710، 2 فيفري 19587، ص 2

لطلبة تونس إلى الإضراب عن التعليم في جميع معاهد التعليم العالي يوم 4 فيفري 1958 احتجاجًا عن قرار الحلّ السالف الذكر.[1]

واجتمعت هيئته الإدارية ليومي 8 و9 أفريل 1958 بنادي طلبة تونس وأصدرت هي أيضا لائحة في ذات السياق، نددت من خلالها بالاستبداد والاضطهاد الممارس في حق الطلبة الجزائريين وجددت تأييدها ودعمها للطلبة، وطالبت بوجوب التفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وعبرت الهيئة عن شديد احتجاجها وغضبها من قرار حلّ الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين وما لحق أعضاؤه من ابتزاز واعتقالات، كما أكدت الهيئة مساندتها ومساعدتها للطلبة والشعب الجزائري أدبيًا وماليًا.[(2)]

وإثر تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 بعث الاتحاد العام لطلبة تونس برقية إلى رئيس الحكومة الجزائرية تضمنت تحية الطلبة التونسيين كما عبر الطلبة من خلال هذه البرقية على مدى نضج الثورة سياسيا، وأن هذه المرحلة تقتضي جهد على المستوى الدبلوماسي والسياسي لتفعيل الوحدة المغاربية ويعارضون السياسة الديغولية الرامية إلى الإدماج وعزل الشعب عن الثورة عن طريق المشاريع الإغرائية.[3]

وفي إطار التضامن الطلابي أيضا صرح الطاهر بالخوجة * Taher Belkhoudja بأن الاتحاد العام لطلبة تونس سيسعى للحصول على مساعدات لفائدة 700 طالب جزائري بتونس.[4] فضلا عن هذا فقد منح الإتحاد العام للعمال الجزائريين مقر مستقل في بطحاء الخيل، كان يأوي إجتمعات ونشاطات الطلبة الجزائريين في تونس.[5]

في ذات السياق اجتمعت الهيئة الإدارية للاتحاد العام للطلبة التونسيين أيام 2-3-4 جانفي 1959 وأصدرت بيانًا تمحور حول السياسة الخارجية للاتحاد الذي سيركز على قضيتين وهما مساندة ودعم الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه التحرري حتى ينال حقه في الاستقلال والعمل على تجسيد وحدة الشمال الإفريقي.[6]

وأقيم اجتماع في قاعة قصر الجمعيات احتفالا بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية تحت إشراف الاتحاد العام للطلبة التونسيين والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وحضره عدد كبير من الطلبة وبحضور عبد الحميد

---

1 - نفسه، **إضراب طلبة التعليم العالي**،عدد 711، 4 فيفري 1958، ص 2

2 - جريدة الصباح، **لائحة الهيئة الإدارية حول حلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين**، عدد 1946، 1 أفريل 1958، ص 2

3 - جريدة العمل، **برقية الاتحاد إلى رئيس الحكومة الجزائرية**، عدد 990،الصادرة في 24 ديسمبر 1958، ص 3

* - الطاهر بالخوجة ولد بالمهدية بتونس في 9 جوان 1931 تولى منصب الكتابة العامة للطلبة التونسيين من 1957 إلى 1958.

4 - جريدة العمل، **ندوة صحفية للاتحاد العام لطلبة تونس**، عدد 972، 6 ديسمبر 1958، ص 2

5 - عادل بن يوسف، **مرجع سابق**، ص 28

6- جريدة الزهرة، **بيان الهيئة الإدارية لاتحاد العام لطلبة تونس**،عدد 35 الصادر في 9 جانفي 1959، ص1

مهري* Abd Elhamid Mehri ممثل الثورة والطاهر بالخوجة وتناول الكلمة ممثلو الطلبة وندّدوا بالخطة الاستعمارية الهادفة إلى إبادة الشعب الجزائري، وطالبوا بتنظيم استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة وأرسلوا برقيات إلى الأمين العام للأمم المتحدة وفرحات عباس والحبيب بورقيبة ومحمد الخامس.[1]

واحتفالا بالذكرى السابعة لانطلاق الثورة الجزائرية، نظم الاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد العام للطلبة الجزائريين اجتماعا عاما بقصر الجمعيات يوم 31 أكتوبر 1961 بمشاركة منظمات الشباب العالمية والمنظمات الطلابية وهذا في نطاق يوم تضامن عالمي وتناول الكلمة مندوبو المنظمات وأعلنوا تأييدهم لكفاح الشعب الجزائري من أجل تحقيق استقلاله وفي نهاية الاجتماع تم عرض شريطين مصورين "صوت الشعب" و"ياسمينة".[2]

وملخص لموقف الطلبة التونسيين من الثورة الجزائرية نلاحظ أن مواقفهم كانت جادة وشجاعة نابعة من عمق إحساس الطالب التونسي بواجبه الأخوي تجاه الشعب الجزائري وأبنائه من طلبة وممثلي الحركة التحررية من جبهة وجيش التحرير الوطني، كان تأييدهم واضحا صريحا ومساندا وداعما للقضية الجزائرية خاصة في المحافل الدولية وعلى المستوى الخارجي وذلك من خلال إصدار البيانات واللوائح والتصريحات والخطب التي أثيرت في عديد اللقاءات من اجتماعات وإضرابات ومظاهرات كما ساهم الاتحاد في مواساة الطالب الجزائري في تونس من خلال تقديم مساعدات مالية وأدبية تساعدهم على مواصلة درب النجاح، كما عارض موقف الحكومة الفرنسية التعسفي في حق الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، إضافة إلى ذلك قام بفضح الاستعمار وتأنيب الرأي العالمي ضده لكسب أكبر عدد من المناصرين والمؤيدين لإقامة سلام عالمي يتعامل فيه الند للند بين دول العالم على أساس المصالح المشتركة التي تخدم مصلحة المجتمعات الاقتصادية والسياسية والثقافية،وهذه المواقف مردها إيمان الاتحاد العام لطلبة تونس بعدالة كفاح الشعب الجزائري وحقه في الاستقلال والحرية واستنادًا إلى الماضي المشترك لشعوب القطرين وما يجمعهما من علاقات تاريخية وحضارية ومصير مشترك لخضوعهما لنفس الاستعمار الفرنسي وأملهم في مستقبل العلاقات المغاربية وعلاقتهم الوطيدة بالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والحركة الوطنية الجزائرية وإحساسهم بالوجود الفرنسي إلى جوارهم تهديد دائم لاستقلال تونس ومنطقة الشمال الإفريقية .

---

* – عبد الحميد مهري (3 أفريل 1926 – 30 جانفي 2012)عمل ضمن وفد جبهة التحرير في الخارج،تقلد عدة مناصب سياسية آخرها أمين عام جبهة التحرير الوطني من 1988 إلى 1996.

1 – جريدة العمل، **الذكرى السادسة لثورة الجزائر**، عدد 1556 الصادرة في 1 نوفمبر 1960، صص1-8

2 – نفسه، **بلاغ من الاتحاد العام لطلبة تونس**، عدد 1874 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 1961، ص 1

3- الاتحاد النسائي التونسي: UFT

عقد اجتماع للنساء التونسيات في سيدي بوسعيد Sidi Bou Saïd* يوم 3 ديسمبر 1936 قصد توحيد العمل النسائي، وقد انبثقت عن هذا الاجتماع جمعية الاتحاد النسائي الإسلامي تحت قيادة بشيرة بن مراد** وفي سنة 1944 وبرعاية الحزب الشيوعي التونسي تأسس الاتحاد النسائي للتونسيات، وتم توحيد هذه الجمعيات النسائية خلال سنة 1957 تحت اسم الاتحاد القومي النسائي التونسي.[1]

إحساسًا بالمسؤولية تجاه اللاجئين الجزائريين بتونس والذين هم يمثلون عائلات الثورة الجزائرية والمصدر الأساسي للتجنيد في صفوف جيش التحرير وإسهاما في تموين المجاهدين بما يحتاجون إليه من كساء وغذاء، دعا الاتحاد القومي النسائي التونسي إلى التضامن والتبرع من كافة الشعب التونسي لفائدة القضية الجزائرية وأصدر بيانا للتوعية والتحسيس بالواجب الوطني والديني تجاه إخوانهم الجزائريين أعلن خلاله على فتح مركز قار لتلقى المساعدات لفائدة المقاومين الجزائريين وعائلاتهم ووجه دعوته إلى أطياف الشعب التونسي وحثهم على تقديم التبرعات التي يستطيعون أن يجيدوا بها وأن القليل عند الله كثير.[2]

أما إعلاميا فقد وجه الإتحاد النسائي التونسي نداء لنساء العالم يلفت أنظارهن لمآسي الشعب الجزائري، وطالبهن بالعمل لوقف الحرب الفرنسية بالجزائر ومؤازرة اللاجئين.[3] كما انتفضت الفتاة التونسية من حادث الأسيرات الجزائريات وأدانت الفعل الإجرامي واللا أخلاقي الذي تعرضن له من قبل جنود جيش الاحتلال الفرنسي في تونس وعبرت الفتاة التونسية عن سخطها من هذا الحدث عن طريق البيان التالي: « **إن الفتاة التونسية تحتج بكل قواها أمام الدول الإسلامية على هذا الاعتداء... ألا وهي وصول خمس عربات دخلت ثكنة منوبة*** محملة بالفتيات الجزائريات... فالفتاة التونسية ترفع صوتها صارخة إلى حكومتها لكي تنقذ أختها الجزائرية من يد الجيش الفرنسي الاستعماري ..**»[4]

---

* - سيدي بوسعيد بلدية تونسية تقع 17 كلم إلى الشرق مع العاصمة تونس.

** - بشيرة بن مراد (1913- 1993) تعتبر رائدة الحركة النسائية التونسية للمزيد ينظر محمد حمدان، أعلام الأعلام في تونس (1860 - 1956) ومحمد ضيف الله، معالم الحركة النسائية في تونس.

1 - عبد الكريم عزيز، **نضال شعب أبي (1881 – 1956)**، مركز النشر الجامعي، تونس 2001، ص408

2 - جريدة الصباح، **بلاغ اتحاد النساء التونسيات**،عدد 1393 الصادرة بتاريخ 5 جويلية 1956، ص2

3 - ينظر نص النداء كاملا في جريدة المقاومة،عدد16،الصادرة في 3 جوان 1957.

*** - منوبة ولاية تونسية تقع في الشمال الغربي للبلاد التونسية لها حدود مع ولاية الطارف الجزائرية تنتمي إليها منطقة عين دراهم الحدودية التي كان لها دور مهم في إيواء اللاجئين والمقاومين الجزائريين أثناء ثورة التحرير الجزائرية.

4 - جريدة الصباح، **بيان الفتاة التونسية**،عدد 1426 الصادرة بتاريخ 14 أوت 1956، ص 2

للمزيد أنظر جريدة الزهرة الصادرة بتاريخ 11 أوت 1956، ص 2

كذلك وكباقي المنظمات الشعبية التونسية تجاوب الاتحاد النسائي التونسي مع حادث القرصنة الجوية التي اعتقل على إثرها قادة الثورة في 22 أكتوبر 1956 وندّد الإتحاد بالعملية واعتبرها مساس بكرامة وسيادة تونس والمغرب وتبرز من خلال هذا الحادث النية المبيتة للحكومة الفرنسية في معالجة القضية الجزائرية بالقوة وعدم اللجوء إلى الحل السلمي والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.[1]

وإثر تزايد الاعتداءات الفرنسية على منطقة الحدود التونسية الجزائرية دون تمييز بين السكان التونسيين واللاجئين الجزائريين تقدم الاتحاد النسائي التونسي بلائحة احتجاج إلى رئاسة الحكومة التونسية.[2]

لقد عرفت سنة 1957 قرار إنشاء الحواجز الحدودية خطي " شال موريس " Chall "" Mouris المكهربين وإخلاء المنطقة الحدودية من السكان لذا لجأ سكان المناطق المذكورة إلى الدولة التونسية كلاجئين وجراء وصول عدد كبير منهم إلى الأراضي التونسية قوبلوا بالترحاب والمساعدات المختلفة وتجاوبًا مع هذا الحدث تقدم الاتحاد النسائي التونسي بالنداء التالي: « **أيتها النساء الوطنيات ابعثن من الآن بالمواد الغذائية والملابس والمال إلى اللاجئين الجزائريين.**»[3]

ولم يكتف الاتحاد النسائي التونسي بالتحسيس والتوعية على المستوى الداخلي بل ساهم في نشر القضية على المستوى العالمي، ودعا نساء العالم للتضامن مع الشعب الجزائري المكافح وذلك من خلال نداء ناشد فيه نساء العالم للتحرك من أجل إيقاف الحرب في الجزائر وتحقيق الاستقرار الديمقراطي من خلال مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تقرير مصير الشعوب المستعمرة، كما طالب بالتبرع لفائدة اللاجئين الجزائريين، وتسليم هذه المساعدات إلى الاتحاد النسائي التونسي الذي هو بدوره يوصلها إلى مستحقيها من اللاجئين الجزائريين.[4]

وبعد نشر الاتحاد النسائي التونسي عديد البيانات والاحتجاجات على الأحكام العسكرية ضد نساء مقاومات جزائريات بداية من شهر أوت 1957 إلى شهر جانفي 1958 قرر عقد اجتماعًا عامًا ببنزرت بتاريخ 25 جانفي 1958 وأصدر لائحة أشاد فيها بكفاح المرأة الجزائرية وحيّاها عن المشاركة في المقاومة إلى جانب أخيها الرجل، واحتج بكل شدة عن الأحكام العسكرية التي صدرت في حق أربع مقاومات جزائريات ويطالبن بإطلاق سراحهن في الحين.[5]

---

1 – نفسه، **بيان الاتحاد النسائي التونسي**،عدد 1487 الصادرة في 24 أكتوبر 1956، ص 4

2 – جريدة الطليعة، **لائحة الاتحاد النسائي التونسي**،عدد 70 الصادرة بتاريخ 3 مارس 1957، ص 2

للمزيد أنظر الصباح عدد 1622، الصادرة في 30 مارس 1957، ص 2

3 – نفسه، **بيان الاتحاد النسائي التونسي**،عدد 77 الصادرة بتاريخ 21 جوان 1957، ص 1

4 – جريدة العمل، **الاتحاد النسائي يدعو نساء العالم للتضامن مع الجزائر المكافحة**،عدد 506 الصادرة بتاريخ 8 جوان 1957، ص1

5 – نفسه، **لائحة الاتحاد القومي النسائي التونسي**،عدد 711 الصادرة بتاريخ 4 فيفري 1958، ص 2

وفي إطار جمع التبرعات والمساعدات للاجئين الجزائريين قام وفد من الاتحاد القومي للنساء التونسيات بزيارة لمقرات اللاجئين الجزائريين في كل من القصرين وسبيطله وسلم الوفد لهم دفعة من المواد الغذائية والأدباش، كما وجه الاتحاد النسائي إلى الرأي العام العالمي نداء لإغاثة اللاجئين الجزائريين يندد فيه بالأعمال الوحشية التي أقرتها الحكومة الفرنسية.[1]

كما احتلت القضية الجزائرية محور المناقشات خلال مؤتمر الاتحاد النسائي التونسي الأول المنعقد بدار الشغالين بتونس بتاريخ 7 و 8 و 9 أفريل 1958 وبعد استعراضه للوضع الراهن أصدر لائحة خاصة بالجزائر تضمنت اعتراضات على الانتهاكات الفرنسية المتواصلة، كما جدد الاتحاد تأييده وتضامنه الكامل للشعب الجزائري وينحني أمام أرواح الشهداء، ويحي المجاهدين البواسل على صبرهم وتحملهم من أجل تحقيق النصر والاستقلال.[2] وكذلك إثر إجراء فرنسا لعملية الاستفتاء بالجزائر في 16 سبتمبر 1958 والذي كانت نتيجته لا تعبر عن إرادة الشعب بل تم تزويره للمصلحة الفرنسية، عقد الاتحاد النسائي التونسي اجتماعا بمنخرطيه ندّد بعملية الاستفتاء وأقرّ بأن نتيجته لن تكون في مصلحة الشعب الجزائري واستنكر السياسة الفرنسية التي عمدت إلى إجبار الشعب الجزائري على المشاركة في هذا الاستفتاء كما هنأ الحكومة الجزائرية بمناسبة تشكيلها والإعلان عنها في 19 سبتمبر 1958.[3]

وعقد الاتحاد القومي النسائي التونسي مؤتمره بالمنستير من 13 إلى 16 أوت 1960 واستعرض الوضع في القطر الجزائري بعد ستّ سنوات من الحرب المتواصلة وأصدر بيانًا جاء فيه: « **أنه يشهر بأعمال فرنسا الإجرامية من تشريد... وتقتيل... وإعدامات... ويجدد تضامنه المطلق وتأييده الكامل للشعب الجزائري... يحي الأبطال المجاهدين... ويناشد الضمير العالمي وهيئة الأمم المتحدة على وضع حد لهذه المأساة... ويؤكد أن لا حل للقضية الجزائرية إلا بالاعتراف بحرية الجزائر واستقلالها.**»[4]

وفي الذكرى السادسة لإعلان الثورة الجزائرية عقد الاتحاد النسائي التونسي مهرجان ضم مواطنات تونس العاصمة والأحواز.[5]

في ذات الموضوع وجه الاتحاد النسائي التونسي برقية إلى كل من السيدة Lafoch "لافوش" رئيسة المجلس الدولي للنساء بباريس والسيدة Bursn "بيرسن" رئيسة المجلس الدولي للنساء بنيورك وهذا من أجل كسب

1 – نفسه، **نداء للرأي العالمي**، عدد 735 الصادرة بتاريخ 4 مارس 1958، ص 2

2 – جريدة العمل، **لائحة الجزائر**، عدد 773 الصادرة بتاريخ 17 أفريل 1958، ص 6

3 – نفسه، **اجتماع الاتحاد القومي النسائي التونسي**،عدد 902 الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1958، ص 3

4 – نفسه،**لائحة الاتحاد القومي النسائي التونسي**، ع 1500 الصادرة في 17 أوت 1960،، ص 2

5 – نفسه، **نداء الاتحاد القومي النسائي التونسي**،عدد 1556 الصادرة بتاريخ 1 نوفمبر 1960، ص 1

تأييد الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية ونلاحظ من خلال هذا البيان سعي الاتحاد النسائي التونسي بإطلاع المنظمات العالمية بما يحدث في الجزائر وإيصال الصورة الراهنة كما هي، وأعلن الاتحاد استنكاره للمجازر المرتكبة في حق النساء والأطفال، ويناشد الضمير العالمي الحر إلى التدخل ويطالب المنظمات النسائية الوقوف إلى جانب أخواتهن الجزائريات.[1]

وفي 19 مارس 1962 توصل الوفدان الفرنسي والجزائري إلى وقف إطلاق النار وسمي بعيد النصر وبهذا المناسبة تقدم الاتحاد النسائي التونسي ببرقية إلى رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة "يوسف بن خده".[2]

وأيضا بمناسبة إعلان الاستقلال الموافق لـ 5 جويلية 1962 تقدّم الاتحاد النسائي التونسي ببرقية تهنئة إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يوسف بن خده تضمنت النص التالي: « ... **يسر الاتحاد القومي النسائي التونسي أن يرفع إليكم أحرّ التهاني متمنيًا للشعب الجزائري الشقيق العزة والازدهار..**»[3]

كملخص لمساهمة الاتحاد النسائي التونسي من الثورة نكتشف من خلال ما تقدم بأن مواقفه كانت ثابتة وشجاعة وساهمت في توعية المنظمات النسائية في العالم وتحسيسها بعدالة القضية الجزائرية وضرورة دعمها ومؤازرتها على المستوى الداخلي والخارجي، كما شاركت المرأة التونسية في جمع التبرعات لعائلات الثورة والمشاركة في المظاهرات والاجتماعات والإضرابات وأصدرت عديد البيانات والبلاغات والاحتجاجات في الصحف التونسية قصد إبراز حقيقة ما يحدث في الجزائر من حرب جهنمية ضروس كان الاحتلال الفرنسي يستهدف من خلالها إبادة شعب بأكمله من أجل أن تبقى الجزائر فرنسية للأبد.

إن موقف الاتحاد القومي النسائي التونسي مردّه إلى علاقة الجوار التي تربط بين الشعبين والتي نسجت وتشابكت مع مرّ التاريخ وزاد العامل الديني واللغوي في تماسكها وانسجامها، ضف إلى ذلك خضوعهم تحت سيطرة استعمار واحد فأصبح العدو واحدا والمصير واحدا وإيمانه بوحدة الشعوب المغاربية، وعلاقته الوثيقة بالاتحاد النسائي الجزائري، وإحساسه بالمسؤولية وعرفانه بأهمية أوضاع الجزائر على استقرار واستقلال تونس، كل هذه العوامل والأسباب وغيرها ساهمت في دعم وتأييد الكفاح الجزائري حتى تحقيق الاستقلال الذي هو استقلال كامل الشمال الإفريقي من السيطرة الفرنسية.

---

1 - جريدة العمل، **برقية الاتحاد القومي النسائي التونسي**،عدد 1603 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 1960، صص 1 - 6

2 - نفسه،**الاتحاد النسائي يهنئ الرئيس بن خده**،عدد 1994 الصادرة بتاريخ 19 مارس 1962، ص 3

3 – نفسه،**برقية الاتحاد النسائي التونسي**،عدد 2095 الصادرة بتاريخ 4 جويلية 1962، ص 3

4- مساهمة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة: UTFC

في نهاية الحرب العالمية الثانية وخلال سنة 1946 سمحت فرنسا تحت تأثير الحركات الوطنية بتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية في مستعمراتها الشمال الإفريقية وقد تأسست جامعة نقابات الصناعيين والتجار بتونس وكانت تضم أصحاب الحرف من تونسيين ويهود أوربيين [1] لكن في 17 ماي 1947 انفصل الصناعيون التونسيون وكونوا جامعة خاصة بهم وأصبحت تسمى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة.[2] كما دعا الاتحاد خلال مؤتمره الجهوي المنعقد يوم 8 جويلية 1956 الحكومة التونسية إلى الضغط على الحكومة الفرنسية ومشاركة الأوساط العالمية لحمل فرنسا للتفاوض على قاعدة الاعتراف باستقلال الجزائر.[3]

وشارك الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة في مؤتمر تأسيس اتحاد التجار الجزائريين الذي انعقد بتاريخ 13 و14 سبتمبر 1956 بالجزائر، وقد وجه الاتحاد التونسي برقية تهنئة إلى اتحاد التجار الجزائريين بمناسبة تأسيسه، تضمنت في فحواها مباركة التأسيس ويسانده في موقفه المشرف والداعم لجبهة التحرير الوطني ويؤمل في تقريب وجهات النظر وتوطيد العلاقات لبناء وحدة المغرب العربي الكبير.[4]

وشارك الاتحادان بوفد مشترك في مؤتمر التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في دورته السادسة بطرابلس يوم 18 أكتوبر 1956 وهذا دليل على الترابط والتعاون المشترك التونسي الجزائري في إطار الصناعة والتجارة. (5)

وعقد المكتب التنفيذي لاتحاد التونسي للصناعة والتجارة اجتماعا طارئ إثر اختطاف القادة الجزائريين بتاريخ 22 أكتوبر 1956 م.[6]

وأصدر لائحة تأييد وتضامن مع الشعب الجزائري في إضرابه من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957 وبمناسبة عرض قضيته على هيئة الأمم المتحدة، وعبّر من خلالها على انشغاله من الممارسات التعسفية التي ارتكبت في حق التجار المضربين ويندد ويشهر بعمليات التحطيم التي مست محلاتهم، ويعبر عن وقوفه إلى جانبهم في هذا الوقت العصيب ويطالب الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الحرّة بالتدخل والاعتراف بحقوق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.[7]

---

1 - عبد الكريم عزيز، **مرجع سابق**، ص 373

2 - الهادي التيمومي، **نقابات أعراف التونسيين (1932 - 1955)**، دار محمد علي، صفاقس 1983، ص 47

3 – جريدة العمل، **بيان الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة**،عدد 225 الصادرة في 24 جويلية 1956، ص 2

4 - جريدة الصباح، **مشاركة الوفد التونسي لاتحاد الصناعة والتجارة**، ع 1456 الصادرة في 18 سبتمبر 1956، ص 2

5 - نفسه، **مشاركة الوفد التونسي الجزائري**، عدد 1478 الصادرة في 13 أكتوبر 1956، ص 2

6 - جريدة العمل، **بيان الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة**، عدد 313 الصادرة في 26 أكتوبر 1956، ص 4

7 - جريدة الصباح، **لائحة تأييد وتضامن مع الشعب الجزائري**،عدد 1579 الصادرة في 8 فيفري 1957، ص 2

دعا الاتحاد كافة التجار وأرباب الصناعات بالجمهورية التونسية إلى الإضراب عن العمل يوم الثلاثاء الفاتح نوفمبر 1960 بمناسبة الذكرى السادسة لاندلا ع الثورة الجزائرية وحضور اجتماع شعبي بباب الخضراء، تعبيرًا عن تأييد ومساندة ومناصرة الشعب الجزائري في قضيته التحررية.[1]

كذلك وبمناسبة إحياء الذكرى السابعة لانطلاق الثورة الجزائرية دعا الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة منخرطيه حضور اجتماع شعبي يوم الأربعاء الفاتح نوفمبر 1961 والدخول في إضراب لمدة يوم واحد تعبيرًا عن إحساسه بالمسؤولية تجاه إخوانه الجزائريين ومناصرة لقضيتهم العادلة.[2]

ولدى توديع أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية واحتفالا باستقلال الجزائر وجه الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة نداء يدعو من خلاله كافة أعضاء اللّجان الجهوية وإطارات النقابات والتجار والصنائعية ورجال الأعمال حضور الاحتفال الذي سيقام على شرف أعضاء الحكومة الجزائرية وبحضور الرئيس بورقيبة يوم الاثنين 2 جويلية 1962 بالملعب البلدي بالفيدير على الساعة الخامسة مساء. هكذا يعود أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى أرض الوطن بعد كفاح طويل لمدة سبع سنوات ونصف، وبعد مفاوضات عسيرة بداية من مولان ونهاية بايفيان.[3]

إن المتتبع لموقف الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة يلمس مواكبة الاتحاد تطورات القضية الجزائرية من البداية وإلى غاية الاستقلال وذلك عن طريق إصدار البيانات والبلاغات والدعوة إلى الاجتماعات والإضرابات ومرد ذلك إيمانه بعدالة القضية ووحدة المغرب الكبير وعلاقة الجوار بين الشعبين ووحدة التاريخ واللغة والماضي المشترك للقطرين وعلاقة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بالحركة الوطنية الجزائرية والتونسية والاتحاد الجزائري للصناعة والتجارة، والانعكاسات السلبية للقضية الجزائرية على أمن واستقرار الشمال الإفريقي واستقلال تونس، كل هذه الأسباب وغيرها كانت خير حافز لوقوف الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة مواقف مشرفة وداعمة للثورة الجزائرية في كفاحها التحرري وإفتكاك استقلالها الذي كان باهض الثمن.

5- مساهمة الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين :UNAT

ظهر أول تجمع مهني فلاحي في شكل جمعية فلاحية في 26 جانفي 1928 وخلال سنة 1945 تكونت جمعيات فلاحية للتنسيق فيما بينها وفي سنة 1946 تأسست الجامعات العامة للنقابات الفلاحية التي انبثقت عنها الجامعة العامة للفلاحين وعقد مؤتمرها التأسيسي من 1 إلى 3 أفريل 1949 بتونس.[4]

---

1 - جريدة العمل،**بيان الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة**،عدد 1565 الصادرة في نوفمبر 1960، صص 1 - 2

2 - نفسه، **بلاغ عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة**،عدد 1875 الصادرة في 31 أكتوبر 1961، ص1

3 - نفسه، **نداء من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة**، عدد 2092 الصادرة في 1 جويلية 1962، ص2

4 - المولهي محمد الحبيب، **مذكرات الوطن والصمود**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991، ص103

عقد المجلس الإداري للاتحاد القومي للمزارعين التونسيين اجتماعا 2 جويلية 1956 حيث كانت القضية الجزائرية محور الاجتماع وأصدر في الأخير لائحة تأييد ومساندة لكفاح الشعب الجزائري وأعلن على عزمه في تحقيق وحدة المغرب الكبير ويناشدون الضمير العالمي والمعتدلين الفرنسيين بمناهضة الحرب والضغط على الحكومة الفرنسية لانصياعها إلى مشروع الحوار من أجل الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[1]

وإثر عملية اختطاف القادة الجزائريين أدان الاتحاد العام للفلاحة التونسية عملية الاعتداء واعتبرها إهانة ومساس بكرامة تونس والمغرب لأن القادة كانوا في طريقهم إلى ندوة تونس، وشهر بالمناورات الفرنسية المنافية للمواثيق الدولية وأعلن عن تضامنه ودعمه لكفاح الشعب الجزائري حتى تحقيق النصر.[2]

كما استنكرت الحجرة الفلاحية عملية الاختطاف وحذرت من نتائج هذا العمل الجبان على المنطقة بأكملها واعتبرته تهديدًا صارخا للأمن والسلم في الشمال الإفريقي وطالبت من الحكومة الفرنسية إطلاق سراحهم ومراجعة سياستها وعلاقتها مع أقطار المغرب العربي.[3]

في ذات الموضوع السابق الذكر واصل الاتحاد العام للفلاحة التونسية إصدار البلاغات المنددة بالعملية والداعمة للقضية الجزائرية ومنها: « **إنّ إيقاف الزعماء الجزائريين لهو تعدّ فادح على السيادة التونسية ... والاتحاد يحتج بصفة رسمية وبكل صرامة على هاته الإيقافات ويطالب من جميع الفلاحين أن يضطلعوا بكامل مسؤولياتهم للدخول في كفاح مقبل ضد المستعمر الغاشم.**»[4]

كما نالت القضية الجزائرية محور الاهتمام من قبل الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين أثناء عقد مؤتمره الثاني بقصر الجمعيات من 16 إلى 18 أفريل 1958 بتونس وأصدر بيانا « **يكبر فيه كفاح الشعب الجزائري الشقيق ويعرب عن مساندته المستميتة له في سبيل الكرامة والاستقلال.**»[5]

وبارك الاتحاد قرار الحكومة الجزائرية المؤقتة الدخول في مفاوضات مع السلطات الفرنسية وقد تفاءل اتحاد المزارعين التونسيين خيرًا بقرار الحكومة الجزائرية المؤقتة الدخول في مفاوضات مع الفرنسيين بداية من 20 جوان 1960، وأن طريق المفاوضات وحده كفيل لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية على أساس الاعتراف بحق الشعب

1 – جريدة العمل، **لائحة الاتحاد القومي للمزارعين التونسي**،عدد 219 الصادرة بتاريخ 5 جويلية 1956، ص2

2 – جريدة الصباح، **بيان الاتحاد العام للفلاحة التونسية**،عدد 1488 الصادرة في 25 أكتوبر 1956، ص2

3 – نفسه ، **بلاغ من الحجرة الفلاحية التونسية**، ص 3. وأنظر جريدة العمل في ذات الموضوع عدد 312، ص2

4 – جريدة الاستقلال، **بيان الاتحاد العام للفلاحة**،عدد 54 الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 1956، ص2

5 – جريدة العمل، **بيان الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين**،عدد 1087 الصادرة في 21 أفريل 1958، صص 1 – 4

الجزائري في الاستقلال، ويواصل الاتحاد تأييده ومساندته لإخوانه الجزائريين حتى تحقيق حريته والانخراط في كتلة اتحاد المغرب العربي الكبير.[1]

الملاحظ أن اتحاد المزارعين التونسيين شارك الشعب الجزائري في جميع مناسباته كما أنه تابع تطورات القضية الجزائرية في الميدان السياسي والعسكري وكان خير سند لها على المستوى الداخلي والخارجي، وعبر عن مساندته لها بشتى الوسائل والبيانات والبلاغات الصحفية الدعوة للاجتماعات والإضرابات وهذا إيمانا بعدالة القضية وعرفانا بالواجب الأخوي وتطلعا لانعكاسات المشكل الجزائري على المنطقة الآنية والمستقبلية.

6- موقف الكشافة التونسية: ST

انفصلت الكشافة التونسية عن حركة الكشافة الفرنسية بداية من سنة 1933 وأصبحت تشكل جمعية وطنية، وخلال فترة الأربعينيات انقسمت هذه الحركة إلى أربع تشكيليات كشفية وهي الكشافة الإسلامية، كشاف الرجاء، كشاف تونس، الاتحاد الكشفي، ومع مطلع الاستقلال توحدت في تنظيم واحد سمي بالكشافة التونسية.[2]

وقد اهتمت الكشافة التونسية كغيرها من المنظمات الشعبية بالقضية الجزائرية وأصدرت عدة بيانات ولوائح تأييد ومساندة للثورة الجزائرية، وأصدرت بيانًا عقب حادث اختطاف قادة الثورة اعتبرت فيه أن هذا العمل استفزازي وسيؤدي حتما إلى عرقلة المساعي التونسية والمغربية في حل المشكل الجزائري بالطرق السلمية وتعلن دعمها لمسعى الحكومتين التونسية والمغربية في اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الوضع الجديد، كما عبّر اتحاد الشباب الكشفي على استعداده التام لأي طارئ .[3] ومواساة للاجئين الجزائريين باعتبارهم عائلات جيش التحرير الوطني وأبناء الشعب الجزائري، وتخفيفا لمحنتهم ومساعدتهم في هذا الظرف العصيب أصدرت القيادة العامة للكشافة التونسية بيانا تحث من خلاله منخرطيها ومناضليها على جمع الإعانات المادية لإخواننا اللاجئين وتقديمها إلى مقر القيادة للكشافة التونسية التي هي بدورها تتولى توصيلها إليهم.[4]

وإثر عقد المؤتمر الثاني للكشافة التونسية يومي 22 و23 سبتمبر 1957 أصدر المؤتمرون لائحة خاصة بالجزائر وجهت من خلالها تحية إجلال لأرواح الشهداء الثورة الجزائرية، وأشادت بكفاح جيش التحرير وبتضحيات الشعب الجزائري، و أعلنت الكشافة التونسية مواصلة تأييدها للحركة الكشفية الجزائرية ومساندتها

---

1 – نفسه، **بيان الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين**،عدد 1452 الصادرة بتاريخ 23 جوان 1960، ص1

2 – الحبيب بالعيد، **الجمعيات التونسية**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1999، ص355

3 – جريدة العمل، **بيان الكشافة التونسية**،عدد 311 الصادرة في 24 أكتوبر 1956، ص2

4 – نفسه، **بيان من الكشافة التونسية**، عدد 501 الصادرة في 2 جوان 1957، ص2

للقضية حتى تحقيق الاستقلال، ونددت بعمليات الاختطاف التي تمارسها سلطة الاحتلال الفرنسي ضد قيادات الكشافة الجزائرية وتطالب بالكشف عن مصير القائد العام للحركة الكشفية الجزائرية.[1]

وقد أصدر المؤتمر الثالث للكشافة التونسية المنعقد بئر الباي بتونس من 19 إلى 21 سبتمبر 1958 لائحة حول الجزائر تضمنت ما يلي: « **بعد الاطلاع على ما يقاسيه الشعب الجزائري والشباب بصفة خاصة في كفاحه لتحرير أرض الوطن، ينحني بخشوع أمام أرواح الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف ... ويبارك مجهودات الحكومة التونسية في تأييد القضية الجزائرية، ويعبّر عن عزم الشباب التونسي على مواصلة تقديم الإعانات لإخوانه بالجزائر حتى النصر... ويوجه نداء إلى الضمير العالمي لوضع حد للفظائع الاستعمارية التي تقوم بها السلطات الاستعمارية بالجزائر، ويحيي الحكومة المؤقتة الجزائرية ويعتقد أن قضية الجزائر لا يمكن حلّها إلا بالاعتراف بسيادة الشعب الجزائري وحقه في الاستقلال** .»[2] كما عقدت الكشافة التونسية مؤتمرها الرابع بنفس المكان أيام 18 إلى 20 سبتمبر 1959 واستعرضت الوضع العام في الجزائر وقدمت التحية لأرواح الشهداء وأشادت بتضحيات الشباب الجزائري في سبيل الحرية، برهنت عن ارتياحها لما توصلت إليه الكشافة التونسية والجزائرية من تنسيق وتعاون فيما بينهما.[3] من خلال المؤتمر الثالث والرابع للكشافة التونسية وإصدارها لبيانين تضمنا تحية خاصة للشهداء وتثمين الكفاح البطولي للشباب الجزائري من أجل الحرية، وأشادت بالتعاون والتنسيق الكشفي التونسي الجزائري.

الملاحظ أن الكشافة الجزائرية لقيت ارتياح وفضاء بديل في القطر التونسي الشقيق مما عمق التواصل والتنسيق والتعاون بين عناصر التنظيم الكشفي الجزائري والتونسي، وشاركت الكشافة التونسية في مناصرة الثورة الجزائرية عن طريق إصدار البيانات واللوائح والمشاركة في الاجتماعات والإضرابات والمظاهرات احتجاجا عن الأعمال والجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي ودعت إلى حلّ القضية الجزائرية عن طريق التفاوض وتقرير مصير الشعب الجزائري بما يضمن حقه في الاستقلال والحرية.[4]

خلاصة لموقف المنظمات الوطنية التونسية من الثورة الجزائرية نقول أن موقفها بشكل عام كان مشرفًا نابع من علاقات التواصل التي تربط بين تلك المنظمات في القطرين، والماضي التاريخي الذي يوحد الحركة الوطنية لمنطقة الشمال الإفريقي إضافة إلى الروابط الدينية واللغوية التي تجعل من المجتمعين لحمة واحدة في التواصل على مرّ

1 – نفسه، **لائحة الجزائر**،عدد 597 الصادرة في 24 سبتمبر 1957، ص2

2 – جريدة العمل، **لائحة الجزائر**،عدد 907 الصادرة في 23 ديسمبر 1958، ص3

3 – نفسه، **المؤتمر القومي الرابع للكشافة التونسية**، عدد 1219 الصادرة بتاريخ 24 سبتمبر 1959، ص3

4 - نفسه، **المؤتمر القومي الرابع للكشافة التونسية**، ص3

التاريخ. زيادة على ذلك خضوع القطرين إلى نفس الاستعمار، وتطبيقا لنظرية "عدو عدوك صديقك" جعلت القرابة والأخوة تزداد تماسكا وترابطا ناهيك عن علاقات المصاهرة بين الشعبين بحكم التجاور الجغرافي، كل هذه العوامل والأسباب كان لها انعكاس إيجابي على موقف المنظمات الشعبية من الثورة الجزائرية ونلمس ذلك من خلال مشاركة هذه المنظمات في الاجتماعات والمظاهرات والإضرابات وإصدارها عديد البيانات والتصريحات المؤيدة والمساندة لكفاح الشعب الجزائري من أجل تحقيق استقلاله، والمنددة والشاجبة للانتهاكات والتجاوزات الاستعمارية الفرنسية، هذا على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي فإنها قامت بالتعريف بالقضية الجزائرية لدى المنظمات العالمية، وكسب أنصار ومتعاطفين لها، اقتناعا بعدالة القضية وإيمانا بوحدة الشعوب المغاربية وعرفانا بانعكاسات وتأثيرات المشكل الجزائري على استقرار واستقلال تونس هذا ما جعل المنظمات الشعبية تقف موقفا داعمًا وثابتا للقضية الجزائرية حتى تحقيق النصر والاستقلال.

الفصل الثاني: مظاهر وأشكال الدعم المادي التونسي للثورة الجزائرية

المبحث الأول:

الدعم السياسي

المبحث الثاني:

الدعم الدبلوماسي

المبحث الثالث:

الدعم اللوجستي

المبحث الأول: الدعم السياسي

1 – المساعي السياسية للحكومة التونسية لصالح الثورة:

منذ أن استرجعت تونس سيادتها في 20 مارس 1956 م أصبح للثورة الجزائرية فضاء جغرافيا تنطلق منه عملياتها المرتبطة بالدعم، المساندة والتخطيط. ومنطقة خلفية تتحرك فيها بكل فعالية وأريحية؛ خاصة بالجهة الشرقية بحكم صعوبة تضاريسها وقربها من الحدود التونسية. بذلك وجد جنود جيش التحرير في الجوار التونسي سندا للتجنيد والتدريب، التنقل والعبور، ومكانا آمنا للراحة والعلاج. فكان ذلك بمثابة بوابة للاتصال والتواصل مع العالم الخارجي.

لقد عملت الدبلوماسية التونسية على الدفع لإيجاد حل سياسي للقضية الجزائرية وفتح أفق للتفاوض مع المجاهدين الجزائريين على أساس الاعتراف بالسيادة وتقرير المصير، وحاول الرئيس الحبيب بورقيبة مرارا وتكرارا العمل في اتجاه توفير جسر للتفاوض بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية قصد التوصل إلى حل يرضي الطرفين وينهي وضع السيطرة الفرنسية الاستعمارية بالمنطقة. ونظرا لحاجة الثورة الجزائرية تمتين العلاقة بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الجزائرية اتصل محمد البجاوي ببورقيبة لتنسيق المواقف؛ حيث قدم ممثل الثورة عددا من المطالب منها إنشاء منظمة لجبهة التحرير الوطني في الأراضي التونسية بشكل غير معلن وسري حتى لا تتعرض تونس لأي اعتداء فرنسي، وطلب تقديم يدّ العون والمساعدة للمجاهدين الجزائريين، والتدخل لإطلاق سراح المعتقلين من صفوف المجاهدين الجزائريين. وافق بورقيبة على هذه المطالب دون استثناء.[1]

المعروف عن بورقيبة أنه رجل محاماة وسياسي يؤمن بنظرية المراحل لتحقيق الاستقلال، أو ما عرف عنه بسياسة "**خذ وطالب.**" كما أنه لا يحبذ العمل العسكري الثوري نظرا لعواقبه الثقيلة والوخيمة؛ حتى وإن حقق الهدف والغاية المرسومة. ويمكن أن نرجع قبول بورقيبة طلبات جبهة التحرير الوطني إلى عدة عوامل وأسباب؛ منها السعي إلى إضعاف خصمه صالح بن يوسف Salah Ben Youcef الذي كان لتنظيمه الثوري علاقة وطيدة بقيادات جيش وجبهة التحرير، وكان بورقيبة يدرك جيدا أن وقوفه ضد مطالب الثوار الجزائريين سيلقى معارضة شعبية تونسية ضد سياسته، وبالتالي لا يأمن على نفسه من عناصر هذا التنظيم الثوري، إضافة إلى تطلعه في نظرته المستقبلية للعب دور الوساطة بين الحكومة الفرنسية والثورة الجزائرية؛ حيث أرسل بورقيبة عبد الجليل المهيري Abdeljalil Mhiri ممثلا عنه لمقابلة قادة جبهة التحرير الوطني بمصر شهر سبتمبر 1956، التقى محمد خضر Mohammed Kheider و محمد يزيد Mohammed Yazid ثم عقد اجتماع ثاني بحضور

1 – محمد لبجاوي، **حقائق عن الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحرّ، بيروت– لبنان،1971، ص 125

أحمد بن بله وأبلغهم وجهة نظر الرئيس بورقيبة؛ مؤكدا أنه على أتم الاستعداد لتقديم كل المساعدة للشعب الجزائري لتحقيق استقلاله. واعتبر كفاحه هو كفاح عامة الشعب التونسي وطلب منهم تعيين ممثل بتونس للتنسيق معه بخصوص كل عمل يجري على الأراضي التونسية، كما اقترح عليهم عقد ندوة تجمع تونس والمغرب وجبهة التحرير الوطني الجزائرية تناقش فيها المواضيع ذات الأهمية وخاصة مسألة مواصلة النضال والكفاح، حتى تتمكن بلدان المغرب العربي من تصفية الاستعمار من أراضيها نهائيا.[1]

كتب بورقيبة مقالا في مجلة " **دومان**" الاشتراكية الأسبوعية، بخصوص المشكل الجزائري ولأجل تحسيس الرأي العام الفرنسي السلمي: « أتمنى أن يكون الاتفاق الذي أبرم بين تونس وفرنسا فاتحة لحل القضية الجزائرية ونحن نشعر بالطبع بأننا متضامنون مع إخواننا الجزائريين، وأن الالتجاء إلى أساليب البطش بالجزائر يعكر فرحتنا.»[2]

يبدو من خلال هذا المقال أن بورقيبة مقتنع تمام الاقتناع بأن تونس لا يمكنها أن تتمتع باستقلالها دون تحقيق استقلال الجزائر، لهذا دعا إلى حل القضية الجزائرية على الطريقة التونسية مؤكدا تضامنه مع الجزائريين، ومستنكرا الأسلوب الفرنسي الداعي لإخضاع الجزائريين بالقوة.

وقد أدلى بورقيبة بتصريح لجريدة "ا **لتايمز**"TIMES البريطانية قائلا: « **يجب على فرنسا أن تعترف بالقومية الجزائرية وأن تتفاوض مع رجال الثورة وأن تقيم في الجزائر دولة مستقلة، وأن المليون فرنسي الموجودين بالجزائر يمكنهم إذا قبلوا أن يصبحوا مواطنين جزائريين... إنّ هؤلاء الفرنسيين قد ظلوا أكثر من قرن يعاملون الجزائريين معاملة المنحطين، وأنهم اليوم يحصدون ما زرعوا .** »[3]

من خلال هذا التصريح فقد طالب بورقيبة فرنسا بضرورة الدخول في مفاوضات مع المقاومين الجزائريين على أساس الاعتراف بحقهم في تقرير المصير واسترجاع سيادتهم، واقترح حل للجالية الفرنسية بالجزائر بأن تختار بين منحها الجنسية الجزائرية أو العودة إلى فرنسا، مرجعا سبب تردي الأوضاع بالجزائر لسوء تصرفاتهم ومعاملتهم للشعب الجزائري.

كما انتقد الإدعاءات الفرنسية المغرضة؛ في ندوة صحفية عقدها بتونس جاء فيها: « **إنّ الادعاء بأن الجزائر قطعة فرنسية... غير صحيح ويجب على الحكومة الفرنسية أن تعترف بالدولة الجزائرية...**

---

1 – **شهادة عبد الجليل المهيري**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية تونس، قرص مضغوط،2002

2 – جريدة الصباح عدد 1307،الصادرة 23 مارس1956، نقلا عن مقال بورقيبه في **مجلة دومان**، ص4

3 – نفسه، عدد 1308 الصادرة في 24 مارس 1956، نقلا عن حديث بورقيبه **لجريدة التايمز**، صرص 1-2

للوصول إلى حل سلمي، فالاعتماد على القوة لن يأتي بنتيجة ونسمع بمقتل مائة ثائر وخمسين ثائرا، ولكن الحقيقة عارية من الصحة. إنّ القتلى من السكان، وأما المقاومون فإنهم مازالوا أحياء يرزقون في الجبال.»[1]

لقد رد بورقيبة الإدعاءات القائلة بأن الجزائر قطعة فرنسية، وكل من يعتقد صحة ذلك فهو على خطأ ولا يعترف بالحقيقة التاريخية، بل هو افتراء وتزييف للواقع. وحث الحكومة الفرنسية على الاعتراف بالدولة الجزائرية مؤكدّا على أنه الحل الأوحد والصحيح إذا ما أرادت العودة إلى السلم والأمن والاستقرار. كما صرح بأن القوة المفرطة لحلّ هذا المشكل لن ولم تأت بأي نتيجة، ففي خطاب له ألقاه بباجة أكد على ضرورة المزاوجة بين السياسة والبندقية؛ حيث قال: « **معارك التحرير تقتضي طرقا سياسية ووسائل نفسية قد تتطور في خضم الصراع إلى طرق ووسائل حربية إذا وجهت التوجيه الصائب كانت نتيجتها النصر المقرر... وإنه من الظلم أن يتصرف مليون فرنسي بالجزائر في حظوظ عشرة ملايين من أبناء الوطن... فبمزيج من الدبلوماسية والسياسة والحرب والتدخلات لا بد أن يتضح سبيل... ويعيد إلى فرنسا رشدها، إذ لا يوجد عاقل يتصور أن يستقل جناحا المغرب العربي ويبقى الجسد يرزح تحت ككل الاستعمار.»**[2]

قدم بورقيبة وجهة نظره إلى حركة التحرير الجزائرية ناصحًا قادتها بالمزاوجة بين السياسة والحرب حتى يتحقق النصر، كما وجه انتقاده الشديد لأعمال الاضطهاد والبطش التي تقودها أقلية من الجالية الفرنسية بالجزائر المقدر عددها بحوالي مليون ضد أغلبية حوالي عشرة ملايين من الجزائريين. منتقدا سياسة فرنسا في تجزئة استقلال المغرب العربي، وشبهها بالطائر الحرّ حبيس الجسد؛ أي أنه لا يمكن الفصل بين الجناحين والجسد. وفي خطاب آخر بالمجلس التأسيسي التونسي تناول بورقيبة العلاقات بين بلدان شمال إفريقيا مذكرا بالأسس التي يجب أن تقوم عليها والمتمثلة بحسبه في: الأخوة، التعاون، والتكتل في المبادلات التجارية والاقتصادية، فضلا عن التآزر والتحالف السياسي. وأعلن أنه سيبذل قصارى جهده من أجل إيجاد حل سلمي، يعترف من خلاله الفرنسيين بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[3]

1 – جريدة العمل، **ندوة صحفية لبورقيبة** عدد 138 الصادرة 01 أفريل 1956، ص4

2 – الحبيب بورقيبه، **خطاب بباجة**، ج11، في 06 أفريل 1956، صص 45 – 50

3 – جريدة الصباح، **خطاب بورقيبه بالمجلس التأسيسي التونسي**، عدد 1329 الصادرة في 18أفريل 1956، ص 4

ركز بورقيبة على الجانب الإعلامي والصحفي لكسب معركة الرأي العام العالمي والفرنسي، وفي هذا الإطار أدلى بحديث صحفي إلى جريدة Le Figaro لوفيقار والفرنسية؛ حيث ناشد الفرنسيين الأحرار بأن يفهموا ويدركوا أن تسعه ملايين من الجزائريين يكافحون من أجل استرجاع كرامتهم الإنسانية منذ ما يزيد عن القرن، وإنّ الحرب في الجزائر هي فضيحة العالم الحر. وحول مساعدة تونس للثورة الجزائرية قال: « **نحن لا يمكن أن نبخل بإعانة إخواننا الجزائريين وليست لنا مع ذلك نية إشهار الحرب على فرنسا، وإذا ما طلب متطوعون تونسيون خوض غمار الحرب في الجزائر باسم التضامن العربي كما فعلوا من قبل أثناء حرب فلسطين، فإني لا أقوى على رفض ذلك الطلب، أما مدنا الجيوش الفرنسية بالإعانة لوقف تهريب السلاح للجزائر فهو التزام يستحيل علي قبوله.** » ليضيف: « **لو طلب مني الاختيار بين فرنسا والجزائر لاخترت الانضمام لإخواننا الجزائريين**»[1]

بما أن بورقيبة كان اتجاهه سلميا سياسيا فقد دعا الفرنسيين إلى إيقاف الحرب واللجوء إلى الحل التفاوضي مع المجاهدين الجزائريين، وركز جهوده على إقناع الرأي العام الفرنسي من خلال الحوارات والأحاديث الصحفية والإذاعية التي كان يدلي بها في كل مرة للصحافة الفرنسية. صرح لجريدة Le Monde لوموند الفرنسية أنه لا يمكن منع المتطوعين التونسيين من الذهاب إلى الجزائر والمحاربة فيها، ولا يمكن أيضا مساعدة القوات الفرنسية لوقف عمليات نقل السلاح عبر الجنوب التونسي؛ فقال:« **إننا نعتبر الفرنسيين أصدقاءنا والجزائريين إخواننا، ولكن إذا أجبرنا على الاختيار فسنكون إلى جانب إخواننا الجزائريين، كما أنني ألتقي مع الرأي العام للشعب التونسي في تأييده للكفاح الجزائري..** »[2]

وأكد في خطابه على المساندة المطلقة للجزائريين في كفاحهم التحرري مصرحا بأنه لن يقبل بأي شيء يضرهم، وتضامنه معهم لا حد له وسيبقى متواصل إلى جانبهم مهما كان الثمن. كما وضح للفرنسيين بأن موقفه عدائي للسياسة الاستعمارية وليس ضد الشعب الفرنسي، وأن سياسة الحكومة الفرنسية الاستعمارية قد أضرت بالمصلحة الفرنسية أولا قبل غيرها، واصفها إياها بالسياسة الفاشلة. وحاول تصحيح النظرة الخاطئة للفرنسيين عن المقاومين الجزائريين، بأن هدفهم من المقاومة هو نشدان حياة الكرامة والحرية وليس محق الجيش

1 – جريدة الصباح، **حديث بورقيبه لجريدة لو فيغارو**، عدد 1336 الصادرة في 26 افريل 1956، صص 1- 4

2 – جريدة العمل، **حوار صحفي نقلا عن جريدة لوموند الفرنسية**، عدد 164 الصادرة 03 ماي 1956، ص3

الفرنسي، كما طالب من المقاومين الجزائريين ضرورة المزاوجة بين الكفاح السياسي والدبلوماسي التفاوضي لتحقيق الانتصار والتحرر.[1]

صرح بورقيبة في خطاب له في تطاوين قائلا: « ... **فنحن مصممون على القيام بواجبنا نحو إخواننا الجزائريين وقائمون بتلك الواجبات وكونوا على ثقة بأن أحسن إعانة تقدم للجزائريين تتمثل في إقامة الأدلة الواضحة، على أن التفاوض هو السبيل الوحيد إلى حل المشكلة... ويجب القيام بحركة في الخارج وبدوائر الأمم المتحدة.** »[2]

وأعلن أن القضية الجزائرية هي شغله الشاغل بعد استقلال تونس، وأن حلّ القضية لا يتطلب عمل عسكري محض بل لابد من مزاوجته بعمل سياسي لتوعية الرأي العام الفرنسي، كما يجب القيام بعمل دبلوماسي وسياسي في أروقة الأمم المتحدة وعلى المستوى الخارجي.

جاء في خطاب آخر له: « **أنه سيحاول خلال زيارته لفرنسا القيام بمساع سياسية تتمثل في إقناع الحكومة الفرنسية بأن استمرار الحرب في الجزائر وتواصل القمع والتقتيل وارتكاب الفضائح لا يشرّف فرنسا ولا جيشها، ولا يساعد على صفاء الجو بيننا وتمتين العلاقات.. وإنّ المصلحة المشتركة تقضي عدول فرنسا عن سلوك هذه السياسة**»[3]

يتضح أن بورقيبة مقتنعا بالحل التفاوضي ومن ثم حاول نصح الطرف الفرنسي بأن من مصلحة حكومته والشعب الفرنسي معا العدول عن خيار الحرب، وتعويضه بالحل السياسي التفاوضي الذي يفضي إلى نتائج إيجابية للطرفين معا. أدلى بورقيبة بحديث لإذاعة Lau Zane"**لوزانّ**" السويسرية تناول فيه التأييد التونسي للقضية الجزائرية قائلا: « **لا ينبغي أن يكون تأييد تونس للجزائريين موضع استغراب مهما بلغت درجته فإن العلاقات بين القطرين الشقيقين متينة، وهي علاقات روحية ومادية وجغرافية ثم أن الشعب الجزائري يكافح من أجل غاية نبيلة وسامية، نعم المفاوضات على قاعدة حق الشعوب في إدارة شؤونها بنفسها وعلى أساس العدالة الإنسانية وحق الجزائريين في العيش بعزّة وكرامة كبقية الأمم.**»[4]

في هذا التصريح أرجع بورقيبة موقف تونس المؤيد والمآزر للشعب الجزائري إلى علاقة الجوار والقواسم المشتركة التي تجمع الشعبين المتمثلة في اللغة والدين والعرق والمصاهرة، وكذلك عدالة مطلبهم في الحرية والكرامة.

---

1 - الحبيب بورقيبه، **خطب، تدعيما للاستقلال قبل الشروع في مفاوضات** بباردو، ج11، 9 ماي 1956 صص107-108

2 - نفسه، **في سبيل نشر العدل والسماح**، تطاوين، 18 جوان 1956، صص 134 -135

3 - نفسه، **في استطاعتنا الآن ربط الحوار مع فرنسا**، تونس، 23 جوان 1956 ص 140

4 – جريدة العمل، **حديث بورقيبه لإذاعة لوزان السويسرية**، عدد 212، الصادرة بتاريخ 29جوان 1956، ص 491

لاسترجاع السيادة الوطنية. وأثناء تواجده بباريس أقام بورقيبة على شرف المغاربة حفل في جامع باريس وخطب قائلا: « **رأيت من الواجب أن أقيم حفلة على شرف التونسيين والجزائريين والمغاربة باعتبارهم راجعين إلى أمة واحدة ... وأهيب بالجزائريين أن يعتبروا سفارة تونس بباريس كسفارة الجزائر وأن مشاكل الجزائر مشاكل تونس؛ لأن استقلالها منقوص مهدد بالخطر إذا لم تستقل الجزائر، ويجب أن تستقل الجزائر. وأعتقد أن ضغط تونس والمغرب والمقاومين الجزائريين والرأي العام الفرنسي سيأتي أكله.** »[1]

وفي يوم 6 جويلية 1956 تحادث بورقيبة مع الرئيس الفرنسي " René Coty"روني كوتي *حول القضية الجزائرية وانعكاساتها على المنطقة مؤكدا على ضرورة الحل السلمي والشروع في مفاوضات مع المقاومين الجزائر[2] وقررت الحكومة التونسية بث حصة إذاعية للجزائريين وهي حصة " **صوت الجزائر**" العربية الشقيقة رغم احتجاج الحكومة الفرنسية على هذا البث، وجاء في خطاب بورقيبة:« إن تعذر أن تكون لها إذاعة في أرضها... فإن تونس تفسح لها مجال إذاعتها على الرحب والسعة وهذا يعتبر واجبا متواضعا. »[3]

كما قدمت الحكومة التونسية احتجاجا على حادث الاشتباكات التي وقعت بين الجيش الفرنسي والمقاومين الجزائريين بالأراضي التونسية وبالضبط في منطقة أم العرائس، وإثر هذا الحادث تم تسليم السفير الفرنسي مذكرة احتجاج مما جاء فيها: « **إنّ تونس لا تقبل بهذا السلوك وإن الحكومة التونسية لا يمكنها السكوت على هذه التعديات وترفض حق المطاردة.** »[4]

وقد عبر بورقيبة عن مشاعر الغضب والتعاطف والمساندة لدى الشعب التونسي وقيادته تجاه إخوانهم وأشقاهم الجزائريين قائلا: « **إن الشعب التونسي بكل قلبه ومشاعره مع أشقائه وضد فرنسا في الحرب الدائرة رحاها في التراب الجزائري، وهو يعتبر وجود الجيش الفرنسي بتونس تعاونا مع فرنسا في محاربة الجزائر، وأنه لا يمكن أبدا أن يكون ترابنا سبيلا إلى مساعدة الجيش الفرنسي للتغلب على إخواننا الجزائريين ومرتعا لحماية الجيوش الفرنسية التي تحارب في الجزائر.** »[5]

---

1 – نفسه، **بورقيبه يقيم حفلة بجامع باريس**، عدد215 الصادرة بتاريخ 3 جويلية 1956، صص 1- 4

* - "havre René coty" (1882-1962) آخر رئيس للجمهرية الفرنسية الرابعة من 1954 إلى 1959

2 – جريدة العمل، **محادثات بورقيبه مع روني كوتي**، عدد 219 الصادرة بتاريخ 7 جويلية 1956، ص 1

3 – الحبيب بورقيبه، **الحفاظ على كرامة الشعب فوق كل اعتبار**، ج11، تونس، في 7 جويلية 1956، صص169 - 178

4 – نفسه، **أزمة في علاقاتنا مع فرنسا نأمل أن تزول**، تونس،21 جويلية 1956، صص 212 - 213

5 – نفسه، **لا مفاوضات تحت الضغط والاحتلال**، تونس 24 جويلية 1986، ص 222

كما أوضح موقف تونس شعبا وقيادة رفضه تواجد الجيش الفرنسي بالتراب التونسي وعدم السماح لهم باتخاذ تونس مركز انطلاق للعدوان على الشعب الجزائري، معبرا عن موقفه الثابت لنصرة الكفاح التحرري الجزائري ضدّ الفرنسيين في حربهم الظالمة تلك.

2- المؤتمرات والندوات المغاربية الداعمة للثورة الجزائرية:

لقد ساهم عقد الندوات والمؤتمرات في كل من تونس والمغرب خلال (1956-1962)م في اتساع صدى الثورة الجزائرية على المستوى القاري والعالمي، وتغيير مسار الدعم العربي المصري للمنطقة المغاربية، خاصة بعد أن نالت كل من المغرب وتونس استقلالهما على التوالي 2 مارس 1956 و20 مارس 1956 م. وأحس مسؤولي البلدين بواجبهم التاريخي ومستلزمات علاقة الجواري في دعم كفاح الشعب الجزائري. واعترفا منهم بحقه في نيل حريته واستقلاله عقدا ندوتين ومؤتمرا كان لهما دور إيجابي في تجسيد روح التضامن والدعم السياسي للقضية الجزائرية.

أ – ندوة تونس 26 أكتوبر 1956 م

خلال شهر سبتمبر 1956 قام بورقيبة بمساعي دبلوماسية لتقريب وجهات النظر بين جبهة التحرير الممثل الوحيد للشعب الجزائري والحكومة الفرنسية برئاسة Guy Mollet"**غي مولي**"؛ حيث اجتمع بورقيبة مع وفد جبهة التحرير الوطني بجنيف السويسرية، المتكون من: فرحات عباس، محمد يزيد، أحمد فرانسيس، عبد الرحمان كيوان، تدارسوا القضية الجزائرية والسبل المتبعة لإفتكاك الاعتراف بالأمة الجزائرية.[1]

ومن سويسرا إلى باريس حيث استقبل بورقيبة من قبل رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي يوم 19 سبتمبر 1956، وأبلغه فحو اللقاء الذي جمعه بوفد جبهة التحرير الوطني، كما أعرب عن أمله للتوصل إلى اتفاق بين الجانبين حول طرق التفاوض عبر مائدة مستديرة على قاعدة الاعتراف بالدولة الجزائرية ذات السيادة.[2]

وقد ركز بورقيبة أثناء زيارته إلى فرنسا على تبليغ الرأي العام الفرنسي –من خلال تصريحاته الإذاعية والصحفية لكل من" **فرانس بريس**" و"**لوموند**" حول القضية الجزائرية– قائلا: «**إنّ الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال**

1 – جريدة الصباح، **اجتماع بورقيبة بوفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية**، عدد 1453 الصادرة في 14 سبتمبر 1956، ص 3

2 .– نفسه، عدد 1459 الصادرة في 21 سبتمبر 1956، ص 4

هو الشرط الأول والأساسي لتكوين مجموعة شمال إفريقيا... وسنعلم غدا إن كانت الجزائر قبرا لفرنسا أو مهدا لازدهارها»[1]

وعند عودته إلى تونس أطلع الشعب على مسعاه لحل قضية الجزائرية في خطاب قال فيه: « **إنّ قضية الجزائر هي الشغل الشاغل وإن الحكومة لم تقتصر على إبداء تمنيات جوفاء لا تجدي نفعا، بل اجتنبت هذا الموقف السلبي وفضلت عليه مواجهة الحكومة الفرنسية ومصارحة الرأي العام الفرنسي عن طريق الصحافة الفرنسية؛ إذ قلت أنّ هذه الحرب الطاحنة لا يمكن أن تنتهي ويحل محلها التعاون والصداقة والسلم إلا على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في السيادة والاستقلال.** »[2]

كما انتقد بورقيبة الفرنسيين لنشرهم أخبار غير صحيحة عن القضية الجزائرية ومحاولتهم خداع وتضليل الرأي العام الفرنسي بما يخدم مصالح شخصية ضيقة على حساب المصلحة العليا للشعب الفرنسي، مصححا وموضحا للرأي العام أن القضية تتعلق بكفاح شعب عازم على افتكاك كرامته وتحقيق استقلاله، ودحض الأكاذيب التي تقول بقرب نهاية المقاومة الجزائرية، بل أكد أن المقاومة الجزائرية تزداد صلابة وثقة بالنفس بمرور الوقت، وأنه بمقدورها أن تتواصل لعدة سنوات.

كما تحدث عن ندوة تونس وأهدافها قائلا: « **نحن على أبواب اجتماع دبلوماسي ربما يضبط أو يقرب ساعة خلاص الشعب الجزائري، إذ سيسعى لإيجاد الحلول المعقولة لتمكين الشعب الجزائري من رغباته وحقه في الحياة والعزة والاستقلال... نعتقد أننا على أبواب مفاهمات واتصالات ربما تأتي بنتيجتها المرجوة.** »[3]

ما تجدر الإشارة إليه أنه حدث تنسيق ثلاثي بين كل من تونس والمغرب وجبهة التحرير الوطني حول عقد الندوة التونسية بتاريخ 26 أكتوبر 1956 م، وبذل جهد جبار من قبل المغرب وتونس لأجل التوصل إلى حل سياسي يرضي الطرفين تكون نتيجته الاعتراف الفرنسي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. وقام ولي العهد المغربي بإتصالات مع ممثلين عن الرأي العام الفرنسي بغية التعرف على مدى قدرة وسيطرة القادة الجزائريين على مجريات الحرب للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية.[4]

---

1 –نفسه، **حديث صحفي لجريدة لوموند**، عدد 1477 الصادرة في 12 أكتوبر 1956، للمزيد أنظر العمل عدد 300 الصادرة في 11 أكتوبر 1956، صص 1 -4

2 – الحبيب بورقيبه، **خطاب، كي يدرك الشعب سياسة الحكومة**، ج11 تونس، 12 أكتوبر 1956، صص 7 – 9

3 – نفسه، خطب، ج11، **مؤتمر تونس**، 19 أكتوبر 1956، صص 22 – 23

4- نفسه، ص 28

وفي يوم 22 أكتوبر 1956 تعرضت الطائرة التي تقل الوفد الجزائري –وهي طائرة مغربية كانت متجهة من المغرب نحو تونس– إلى اعتداء لسلاح الجو الفرنسي أرغم طاقم الطائرة بتغيير وجهتها نحو الجزائر؛ حيث تم اعتقال القادة الجزائريين الخمسة، أحمد بن بله، آيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، محمد خيضر، إضافة إلى مصطفى الأشرف صحفي مرافق للوفد. وبمجرد ذيوع الخبر في الصحافة العالمية والفرنسية، أدانت تونس هذه العملية؛ حيث عقد كاتب الدولة للأخبار والإرشاد البشير بن يحمد ندوة صحفية يوم 23 أكتوبر 1956 على الساعة الواحدة مساءا، تطرق إلى حادث اختطاف القادة الجزائريين، منددا ومتضامنا مع الجزائر الشقيقة واستدعى الرئيس بورقيبة السفير الفرنسي بتونس Alan due Lassen " ألان ديلاسن" وأبلغه استنكاره وإدانته لهذا العمل المشين الذي لا يزيد الوضع إلا تدهورًا.. والذي يكشف عن تعنت وتشبث الحكومة الفرنسية بمنطق القوة لإخضاع الثورة وإفشال مشروعها التحرري بواسطة اعتقال قادتها.

وفي السياق نفسه استقبل الرئيس بورقيبة سفراء الدول الأجنبية بتونس طالبا منهم إبلاغ حكوماتهم بمستجدات الحادث وما قد ينتج عنه من آثار مستقبلية، كما أعطى تعليمات لكل من سفيري تونس بواشنطن ولندن؛ وهما المنجي سليم، والطيب سليم للقيام بمساع سياسية قصد لفت أنظار هاتين الدولتين لما لهما من تأثير في السياسة الفرنسية والعالمية[1]

وعقد بورقيبة ندوة صحفية بحضور أعضاء الحكومة التونسية ووفد عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية وإتحاد العمال الجزائريين، وعدد كبير من الصحفيين تناول فيها حادث الاختطاف الذي كان ضحيته قادة الثورة الجزائرية مؤكدّا:«**أنّ الحادث الذي وقع أمس كدر صفو كل إنسان يشعر بذرة من الشرف، واعتبرنا الخدعة كصفعة، إلا أننا كنا تونسيون ومغاربة واثقين بأن فرنسا قبلت مبدأ التفاهم وكانت على علم بالمحادثة... رغم هذه المكيدة زادت الندوة في تمتين الوحدة بين شعوب المغرب العربي الكبير، وقدمنا لائحة تونسية مغربية للسفير الفرنسي تنص على أن فرنسا مسؤولة على حياة الزعماء**»[(2)].

وألقى خطابا في الشعب التونسي للكشف عن موقف الحكومة من عملية الاختطاف جاء فيه: « **حادث مؤلم كدر صفوتنا فقد أعتقل غدرا خمسة من خيرة المناضلين الجزائريين وهم وافدون إلى تونس للتباحث مع المسؤولين التونسيين والمغاربة قصد التوصل إلى حل معقول، وقد تحدثت في الموضوع مع**

1 – جريدة العمل، **ندوة البشير بن يحمد**، عدد 311، الصادرة في 23 أكتوبر 1956، ص 8

2 – نفسه، صص 1 – 5

رئيس الجمهورية الفرنسية وأصبحت هنالك آمال جسيمة... ولكن ندوتنا أثبتت أنه لا يمكن التفاهم وإقرار السلم إلا بالتفاوض مع هؤلاء المعتقلين»[1]

من نتائج الندوة إصدار بيان مشترك تونسي مغربي جاء فيه:« **اجتمع في قصر السعادة بالمرسى ممثلو الحكومتين التونسية والمغربية وبحضور الوفد الجزائري... ودرسوا القضايا التي تهم القطرين خصوصا الحالة الأليمة في الجزائر الشقيقة وأعلنوا وجهة نظرهم في هذه المسألة وتضامنهم التام مع الشعب الجزائري الشقيق من أجل نيل حريته... كما اتفقوا أن يظلوا على اتصال مستمر لتبادل الرأي في كل ما من شأنه أن يحقق مصلحة الجزائر الشقيقة ريثما توقع معاهدة التعاون والتحالف التي قررت الحكومتان إبرامها»**[2]. وفي إطار رده على الحكومة الفرنسية صرح بورقيبة: « **بأن الندوة التي يراد لها الفشل قد تمت رغم ذلك وهذه المكيدة زادت في تمتين الوحدة بين الشعوب المغرب العربي الكبير** »[3]

ووجهت جبهة التحرير الوطني برقية إلى الرئيس بورقيبة تضمنت احتجاجا عن إيقاف خمسة من قادتها غدرا، كانوا ضيوف تونس والمغرب، وطالبت منهما ردّ فعل إيجابي ومشرف لصالح قضايا المغرب العربي، تكون من نتائجه إطلاق سراح القادة المساجين الجزائريين.[4]

كما ورد في خطب بورقيبة يوم 26 أكتوبر 1956 ببارد التصريح الآتي: « **أنّ الأيدي الأثيمة أفسدت بعضا من البرنامج الذي قررنا إنجازه، ولكنها لم تفسد أهم المسائل التي اجتمعنا من أجلها وقررنا التفاوض في شأنها فانتهت بتوحيد سياسة الدولتين التونسية والمغربية في الميدان الخارجي والمطالبة بالوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية .**»[5]

توجت نهاية أشغال الندوة التونسية بإصدار مذكرة مشتركة تونسية مغربية سلمت نسخة منها إلى السفير الفرنسي بتونس، تضمنت احتجاجا شديد اللهجة حول عملية اختطاف القادة الجزائريين؛ باعتبارهم ضيوف تونس. كما اعتبرت الاعتداء على سيادتها، وأوضحت بأن هذا العمل سيؤدي حتما إلى عرقلة تطور العلاقات بين فرنسا وكامل منطقة الشمال الإفريقي وأن مثل هذا الصنيع سيفشل سياسة إقرار السلم والأمن بالمنطقة،

1 - بورقيبه، **خطاب، لابد من وضع حد للاعتداءات الفرنسية**، ج11، 23 أكتوبر 1956، صص 29-30

2 - جريدة العمل، **نتائج ندوة تونس**، عدد 311 الصادرة في 24 أكتوبر 1956، ص 3

3 - نفسه، ص 5

4 - نفسه، **برقية جبهة التحرير الوطني الجزائري**، عدد 312 الصادرة في 25 أكتوبر 1956، ص 1

5 - الحبيب بورقيبه، **خطاب، اعتداء استعماري سيقرب ساعة خلاص القضية الجزائرية**، باردو، ج11، 25 /10/ 1956، ص 34

ويؤدي إلى تطورات لا يحمد عقباها، وحملت الفرنسيين المسؤولية وطالبتهم بتدارك الموقف واتخاذ إجراءات فوريه تفصح من خلالها على النية الحسنة وتعيد الاستقرار والاطمئنان والسلم في المنطقة[1].

ب – مؤتمر طنجة 27–30 افريل 1958 م.

بعد الاعتداءات الفرنسية على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 واشتداد ضغط الثورة الجزائرية وتكثيف عملياتها القتالية في كامل مناطق القطر الجزائري، وبروز قوة إقليمية عربية داعمة لحركات التحرر في العالم. في خضم هذه الأحداث المتجددة، طرحت فكرة عقد مؤتمر مغاربي من قيل زعيم حزب الاستقلال المغربي علال الفاسي.

فمنذ اندلاع الثورة التحريرية وتوسعها عبر كامل التراب الوطني، أدرك الجيران أن هذه الثورة نابعة من صميم شعب يسعى للاستقلال والحرية ويدفع من أجل تنمية شعور التعاون والتكاتف لدى الإخوة التونسيين ليهبوا للمساعدة المادية والمعنوية. وببلوغ الثورة التحريرية عامها الرابع ازداد الوعي السياسي ليأخذ منحنى الشمول والعموم، وصار كل طيف سياسي تونسي إلا وله في القضية الجزائرية نصيب من المشاركة والدعم. وبما أن المغرب العربي أو البلاد المغربية تحمل مشتركات التاريخ والهوية والمصير.. فإن أي خطر يهدد أحداها تكون انعكاساته إقليمية، فكان لزاما على بلدان المغرب العربي تحديد رؤية موحدة تجاه القضية الجزائرية.

وبعد حزب الاستقلال المغربي بقيادة علال الفاسي من المبادرين إلى عقد هذا المؤتمر رافضا أن تكون البلاد المغاربية قاعدة فرنسية لتقاتل الجزائريين داعيا الحكومة المغربية إلى اتخاذ موقف صارم إزاء التواجد الفرنسي على أراضيها. ولعل بلاغ 02 مارس 1958 الصادر عن اللجنة التنفيذية للحزب تبين ذلك؛ جاء في: « ... **من الضروري الشروع في البحث عن الوسائل الكفيلة لتقرير والوحدة المغاربية قصد تشييد الاتحاد المغربي...**»[2]

وبعد تلقيه برقية الحزب الدستوري الحر التونسي رحب بهذا الشعور الموحد وأكد على ضرورة التعاون بين البلدين وتضافر جهودها لها إزاء هذا الوضع القائم، فأصدر علال الفاسي بيانا يبين فيه الخطر المحدق بالمغرب وتونس ما دام هناك إقليم من المغرب الكبير تحت السيطرة الأجنبية، منبها أن على تونس أن تتخلص من القيود القانونية السابقة كما على المغرب أن تربط علاقات جديدة مع محيطها بناءا على رؤية مغاربة هادفة إلى الاستقلال

1 – جريدة الصباح، **نص المذكرة التونسية المغربية**، عدد 1489 الصادرة بتاريخ في 26 أكتوبر 1956، ص 1، لإطلاع على نص المذكرة كاملة أنظر الملحق رقم (04)

2 – جريدة العمل، **بيان اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي**، عدد 734، 4 مارس 1958، ص2

والحرية لكامل أقطار المغرب [1]. وفي هذا السياق ألقى بورقيبة خطابا أبرز فيه ضرورة جلاء القوات الفرنسية عن تونس واستقلال الجزائر وبعثت له جبهة التحرير الوطني من القاهرة برقية تأييد أكدت له فيها على ضرورة التعاون من أجل استقلال الأقطار الشمال الإفريقية الثلاثة. وقد وصل وفد من حزب الاستقلال المغربي مكونا من بوبكر القادري ومحمد البياني لعقد محادثات مع الحرب الدستوري الحر التونسي لتحديد زمن ومكان عقد المؤتمر. [2]

تم الاتفاق بين الحزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الجزائرية والحزب الحر الدستوري التونسي على عقد المؤتمر بمدينة طنجة يوم 27 أفريل 1958م؛ لوضع أسس الوحدة المغاربية وبحث طرق تحقيقها في أقرب الآجال[3]. كما وجه المؤتمرون دعوة لكل من المملكة الليبية وموريتانيا لحضور الاجتماع بصفة ملاحظ، وتطرق المؤتمرون إلى أربع نقاط أساسية هي: حرب الاستقلال في الجزائر، تصفيه الاستعمار بالمغرب ككل، وحدة المغرب الغربي، والمرحلة الاقتصادية لهذه المرحلة. كما تم توجيه نداء استنكار موجه للدول المساعدة للوجود الاستعماري في المغرب؛ كأمريكا وبريطانيا وألمانيا. وأشارت الصحافة المغاربية كجريدة المجاهد الجزائرية وجديدة الطبعة التونسية أن المؤتمر وضع حجر الأساس لبناء المغرب الكبير المستقل ذي السيادة. وعبر كريم بلقاسم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ لجريدة " **الأهرام**" المصرية عن ارتياحه لقرارات طنجة قائلا: « **إن الجزائر لم تعد وحدها في معركة الاستقلال وإن الجزائر ستواصل كفاحها السياسي والعسكري والدبلوماسي بمساعدة تونس والمغرب.** »[4]

أما من حيث اهتمامات المؤتمر بالقضية الجزائرية فقد أخذت النصيب الأوفر في المناقشات، واستطاعت جبهة التحرير تحقيق مكاسب هامة لمساندة كفاحها؛ منها[5]

- أن الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري هو الاعتراف بحق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال .

- أن تقدم الأحزاب السياسية المشاركة في المؤتمر للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله كأمل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها.

- كما أوصى المؤتمر بتكوين حكومة جزائرية باستشارة حكومة تونس والمغرب.

1- حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج2، ص 421.

2 - جريدة العمل، **وصول الوفد المغربي**، عدد 747، 20 مارس 1958، ص2

3- نفسه، **بلاغ مشترك لاجتماع التونسي المغربي**، العدد 751، 23 مارس 1958، ص 1

4- نفسه، **الحجر الأساسي للوحدة**، العدد 862، 08 جويلية 1958، صص 1- 2

5 – عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ج2، صص 219 – 220

- يستنكر المؤتمرون استمرار وجود القوات الأجنبية فوق تراب المغرب العربي الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة مثل تونس والمغرب.

- يطالب بأن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب التونسي والمغرب كقاعدة العدوان على الشعب الجزائري.

- يوصي الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق جهودها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا الاستعمار.

- استصدار قرار التنديد بالدعم الغربي المقدم لفرنسا لمواصلة حربها في الجزائر.[1]

نخلص للتأكيد بأن القضية الجزائرية قد أخذت القسط الأوفر من الاهتمام ومناقشات المؤتمر، ولم ينصب اهتمامه على بعث الوحدة المغاربية، بقدر ما كرس لدعم خيار تصفية الاستعمار الأوروبي من أراضيه، وحققت الثورة الجزائرية من خلاله مكاسب هامة تمثلت في رفع مستوى الدعم الحكومي بما يستجيب لحاجيات ومتطلبات الثورة الآنية والمستقبلية.

3- مقترحات الرئيس بورقيبة لحل القضية الجزائرية:

تعتبر القضية الجزائرية من المشاكل التي أرقت الزعماء المغاربة وعلى الأخص الرئيس بورقيبة؛ حيث تقدم بمبادرات عدة لحل القضية الجزائرية نوجزها في ثلاث:

أ – عقد مائدة مستديرة:

في شهر مارس 1957 طرح بورقيبة فكرة عقد مؤتمر لدول البحر الأبيض المتوسط لبحث القضية الجزائرية، لكن فرنسا عارضت الفكرة ولم تبديها أي اهتمام يذكر.

كما تقدمت تونس في 7أكتوبر1957بإقتراح يتضمن عقد ندوة تجمع بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا وتونس والمغرب قبل مناقشة القضية الجزائرية من طرف الجمعية العامة لأمم المتحدة، أطلق على هذه الدول اسم مجموعة الشمال إفريقيا[2]. فاجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس بعد خروجها من الجزائر بين 25 و 29 أكتوبر 1957م واتفقوا على أن يكون الاستقلال شرطا أساسيا. [3] وأدلى بورقيبة إثر توجهه إلى المغرب لتجسيد هذه

1 – جريدة المجاهد، عدد 23 الصادر 07 ماي 1958، صص 1 - 5

2 – جريدة العمل، **مقترحات تونسية**، عدد 624 الصادرة في 13 أكتوبر 1957، ص 1

3 - نفسه، **لجنة التنسيق والتنفيذ**، تصريحات بورقيبه قبل التوجه إلى المغرب، عدد 629 في 31 أكتوبر، ص 1

المقررات قائلا: « **سنعمل خلال هذه المرحلة على وضع أسس صحيحة لوحدة شمال إفريقيا وتدعيمها بتقريب ساعة الخلاص وتحرير شقيقتنا الجزائر**»[1] .اجتمع بورقيبة والملك محمد الخامس بتاريخ 22نوفمبر1957 في الرباط تناولا بالنقاش خطة الوساطة لحلّ القضية الجزائرية، فاتفقوا على تفعيل مبدأ التفاوض بدل الحرب، كما دعوا طرفي النزاع إلى ضرورة تغليب منطق الحوار والتفاوض قصد إيجاد حلّ للقضية الجزائرية واعتبرا الاستقلال هو الحل الأفضل والعادل للقضية.[2]

كما عرضا وساطتهما على قادة جبهة التحرير الوطني وفرنسا من أجل إيجاد حل يرضي الطرفين، تكون نتيجته الاستقلال للجزائر في الوقت الذي رحبت به جبهة التحرير الوطني رفضته فرنسا،واعتبرت القضية داخلية تخص فرنسا لوحدها.[3]

وقدم بورقيبة خطة في أربع نقاط لحل القضية الجزائرية؛ هي:

1 -إعطاء الجزائريين الضمانات الكافية لإجراء انتخابات حرة لاختيار ممثلين لمفاوضة فرنسا.

2 -لا يتم إيقاف القتال قبل التأكد من هذه الضمانات.

3 -إبداء حسن النية الفرنسية بإطلاق سراح الزعماء الجزائريين المعتقلين

4 -عقد مؤتمر في تونس يحضره ممثلون عن الدول العربية ودول البحر الأبيض المتوسط لدراسة مقترحات الحبيب بورقيبة.[4]

كما أدلى بتصريح شديد اللهجة أنتقد فيه سياسة الحكومة الفرنسية ومشاريعها العسكرية التي تنوي إنشاء منطقة محرمة عازلة على الحدود التونسية الجزائرية قصد محاصرة الثورة وقطع المدد عليها، وذلك بتهجير سكانها القصر، وتمسح وتحرق وتزرع فيها الألغام.

وفي ما يلي نص التصريح: « **فهناك بين المغرب وتونس منطقة تسمى الجزائر فيها عشرة ملايين من البشر هم في قبضة حيوانان كاسرة لا رحمة فيها ولا شفقة مهددين بالفناء.** »[5]

---

1 – نفسه، عدد 674 الصادرة في 21 نوفمبر 1957، صص 1-3

2 – الحبيب بورقيبه، خطب، **وساطة تونسية لإنهاء الحرب بالجزائر**، ج5،،تونس، 22 نوفمبر 1957، ص 238-239، وينظر أيضا جريدة المجاهد، **مجهودات بورقيبه للتغلب على تصلب الحكومة الفرنسية**، عدد 13 الصادرة في 01 ديسمبر 1957، صص 1-11

3 – جريدة العمل، **نص البلاغ المشترك التونسي المغربي**، عدد648 الصادرة في 23 نوفمبر 1957،،ص 2

4 – فتحي الذيب، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، ط2، دار المستقبل العربي،القاهرة، مصر،1990 ،ص301

5 – جريدة العمل، **تصريحات برقيبة على منطقة الحرام**، عدد 731 الصادرة في 28 فيفري 1958 صص 1 – 5

تعقيبا على هذه المبادرة قبلت جبهة التحرير الوطني الوساطة التونسية والمغربية في حين رفضتها فرنسا جملة وتفصيلا بحجة أن تونس والمغرب يجمعهم علاقات وروابط تاريخية بالشعب الجزائري الذي لا يمكن أن يكونا محايدتين.[1]

ب – تدخل بورقيبة لدى شارل ديغول:

وجه ديغول دعوة إلى الرئيس بورقيبة لزيارة فرنسا من اجل التشاور لبحث حل للمشكلة الجزائرية، وكان اللقاء بتاريخ 27فيفري1961 بقصر رامبويّاي في إحدى الضواحي بباريس، وتقدم بورقيبة بمجموعة من الاقتراحات تمحورت حول فتح باب الحوار كبديل عن الحرب وضرورة إبداء حسن النية الفرنسية بإطلاق سراح الوزراء والمساجين السياسيين وغلق المحتشدات، وترحيل العناصر الفرنسية المتطرفة من الجزائر، وتدخل بورقيبة لدى ديغول بقوله: « **يجب التخلي عن الغرور والكبرياء والدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية.** »[2]

مع العلم أنّ هذا اللقاء يعتبر مناورة من ديغول لإغراء بورقيبة بمشروع المنظمة المشتركة للبلدان المتاخمة للصحراء من أجل تقسيم الجزائر.

ج – حل وسط لبنزرت من اجل استقلال الجزائر:

قدم بورقيبة من خلال خطابه عرضا يقضي بالقبول بحل وسط لقضية بنزرت مقابل اعتراف الفرنسيين باستقلال الجزائر، جاء فيه ما يلي: « **نحن نعتبر اليوم إيجاد حل لقضية بنزرت يكون تنازلا منا لفائدة فرنسا بشرط أن تقبل الحكومة الفرنسية بحل قضية الجزائر على أساس الاستقلال؛ فإذا كنا نستطيع إعانة إخواننا الجزائريين بفضل بنزرت فنحن مستعدون لقبول الحل الوسط الذي يكون من نتائجه وضع حد للحرب الجزائرية من جهة والتعجيل بتحقيق وحدة شمال إفريقيا، وإن هذا العرض يبقى قائما حتى يوم 17 جوان 1959** »[3]

يبدو مما سبق بشأن مبادرات ومقترحات الرئيس بورقيبة بأنها كانت جادة وهادفة من أجل إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، يتضح ذلك من خلال دعوة الحكومة التونسية على لسان رئيسها بضرورة فتح مفاوضات

---

1 – عبد الرحمان عواطف، **الصحافة العربية بالجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (54 – 62)**، دار المأمون للطباعة، القاهرة، 1978، ص180

2 – الحبيب بورقيبة، **خطب**، ج 12، صص35 -39

3 – جريدة العمل، **تنازل عن بنزرت لحل القضية الجزائرية**، عدد 1035 الصادرة في 18 فيفري 1959، ص 1

بين المجاهدين الجزائريين والفرنسيين، والتدخل لدى شارل ديغول للوساطة إضافة إلى الإعلان على استعدادها بحث حل توافقي لبنزرت مقابل استقلال الجزائر. كما عقدت ندوة تونس ودورها في استصدار القرارات التي أقرها مؤتمر طنجة افريل 1958م، زيادة عن التنسيق مع قيادات جبهة التحرير الوطني بتكثيف الاجتماعات واللقاءات والمشاورات، وتخصيص مقرات وضعت تحت تصرف قيادات الجبهة السياسية والعسكرية؛ فأصبحت طرفا في الحرب باعتراف الحكومة الفرنسية التي اعتبرت تونس دولة غير محايدة. ربما كان الهدف من تدخلات الحكومة التونسية محاولتها تزعم المنطقة المغاربية إقليميا وسحب ملف الثورة الجزائرية من أيدي المصريين، إضافة إلى البحث عن استقرار منطقة الشمال إفريقيا وبالتالي إنها الحرب الجزائرية التي تمثل تهديدا لزعزعة استقرار المنطقة عامة وتونس بصفة خاصة.

المبحث الثاني: الدعم الدبلوماسي التونسي للثورة الجزائرية:

أخذت الحكومة التونسية على عاتقها تولي التدخلات الدبلوماسية على أكثر من صعيد سواء كان ذلك من قبل وزرائها أو سفرائها وممثليها في الهيئات الدولية والعالمية.[1]

1 – التدخل على مستوى هيئة الأمم المتحدة:

بعد فشل بورقيبة في تقريب وجهة النظر بين المقاومين الجزائريين والفرنسيين وتعنت الأخيرين في المواقف؛ من خلال اختطاف القادة الخمسة وتبنيهم الرؤية العسكرية لحسم القضية عن طريق القوة. كل هذه الأعمال لم تثن من عزيمة بورقيبة؛ فلجأ إلى طرح القضية في أروقة الأمم المتحدة قصد حشد الدعم الدولي ضد السياسة الفرنسية وفي صالح القضية الجزائرية، كما أبقى –في الوقت نفسه– الباب مفتوح أمام الفرنسيين لقبول مبدأ التفاوض على أساس الاستقلال. فألقى بورقيبة خطابا أمام الجلسة العامة للأمم المتحدة أدان فيه الجرائم والمجازر الفرنسية التي ترتكب في حق الشعب الجزائري، مستنكرا ازدواجية تعامل الأمم المتحدة مع قضايا الشعوب، وأعاب على الأمم المتمدنة عدم اكتراثها بما يحدث في الجزائر من مجازر يتم خلالها إبادة شعب بأكمله. ولم تتدخل الهيئة الأممية إلا عندما أستهدف الوطنيون في بودابست العاصمة المجرية، واستغرب بورقيبة منطق الصمت المتعمد للأممية عن ما يحدث في الجزائر، متسائلا عن هذا التغافل وأسبابه؛ فهل: « **نعزي ذلك إلى التفرقة العنصرية أو الدينية ؟ فالمنطق يفرض علينا أن نناهض العدوان أينما ظهر معالمه ومهما كان مأتاه وعلى الأمم المتحدة أن تمد يدها إلى الشعوب التي مازالت تكافح لتحقيق مطامحها القومية، ومن واجب الأمم المتحدة مساعدة فرنسا على الخروج من المأزق الذي تورطت فيه وتحديد صيغة علاقتها بالشعب الجزائري، والاعتراف بحقه الطبيعي في الاستقلال والحل الذي نناشده يمكن أن يتم بمراحل.** »[(2)]

وقدم بورقيبة في خطابه مقترحا من ثلاث نقاط لحل المشكلة الجزائرية؛ يتمثل في وقف القتال، إرسال شرطه دولية، وبعث لجنة للوساطة.

كما قام المنجي سليم سفير تونس في واشنطن بنشاط مكثف لحشد الدعم للقضية الجزائرية وتناول الكلمة أمام اللجنة السياسية للهيئة مؤكدا على إعطاء أولوية المناقشة للقضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة الحالية. وسعى

---

1 – الحبيب بورقيبة، **خطب، سنكون دوما في صف الحق**، ج3، تونس في 09 نوفمبر 1956، صص 65 – 67

2 – الحبيب بورقيبة، **في سبيل تعاون دولي**، ج3، الأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1956 ص 68، ينظر أيضا جريدة الصباح، **خطاب بورقيبة بالأمم المتحدة**، عدد 1513، بتاريخ 23 نوفمبر 1956، ص1

السفير التونسي إلى استقطاب وفود الكتل الإفريقية الأسيوية لتقديم لائحة مشتركة لفائدة القضية الجزائرية، واتصل برؤساء الوفود المعتمدة لدى الهيئة الأممية طالبا منهم تأييد القضية الجزائرية خلال المناقشات. [1]

في ذات الموضوع ألقى المنجي سليم كلمة في الأمم المتحدة كشف خلالها ما يحدث على أرض الجزائر، مفندا الإدعاءات والتقارير الفرنسية القائلة بأن " **الجزائر أرض فرنسية ؟**"؛ حيث قال: « **إن الجزائر لم تكن فرنسية في يوم من الأيام.**» ودعا الطرفان الجزائري والفرنسي إلى وقف القتال وفسح المجال للتفاوض على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتحدة. [2] وانتقد السفير التونسي اللائحة التي تقدمت بها أمريكا الجنوبية وإيطاليا، قائلا أنها تدعم فرنسا في جرائمها أللإنسانية التي ترتكبها يوميا بحق الشعب الجزائري، وأن أفكارها من نسج الخيال لا تعترف بحق تقرير المصير التي أقرته الأمم المتحدة. [3]

وقدم المنجي سليم تقريرا إلى الأمين العام للأمم المتحدة dag Hammarskjöld " **داغ هامر شولد** " * الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة التي عليها اللاجئون الجزائريون. انتقد فيه ازدواجية التعامل بين الشعوب وطالب بأن يعامل اللاجئون الجزائريون كباقي اللاجئين في العالم، وسلم ملخصا عن التقرير إلى ممثلي الإذاعات والصحافيين. [4]

كما اتهم مندوب تونس بالأمم المتحدة "محمود المسعدي" –خلال مداخلته أمام اللجنة الاجتماعية والثقافية– فرنسا بخرقها حقوق الإنسان مشهرا بالجرائم والمجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري، والاعتقالات العشوائية التي لا تخضع لضوابط عدلية أو لتهمة حقيقة.

وفي إطار الجهود الدبلوماسية التونسية لحشد أصوات دول أمريكا الجنوبية لصالح القضية الجزائرية، اجتمع المنجي سليم **بممثلي أمريكا الجنوبية العشرين إثر مناقشة القضية الجزائرية من قبل اللجنة السياسية للأمم

---

1 – جريدة العمل، **نشاط السفير التونسي بالأمم المتحدة**، عدد 373 الصادرة في 04 جانفي 1957، ص1

2 – جريدة الصباح، **لائحة الكتلة الإفريقية الأسيوية**، عدد 1578 الصادرة في 07 فيفري1957، صص 1 – 6

3 – جريدة العمل، **كلمة المنجي سليم ينقد لائحة أمريكا الجنوبية وإيطاليا**، عدد 408 في 14 فيفري1957، ص 1

* – **داغ هامر شولد** شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة من (1953 – 1961)م، ذو جنسية سويدية توفي إثر حادث طائرة في الكونغو.

4 – جريدة العمل، **مباحثات السفير التونسي مع الأمين العام للأمم المتحدة**،عدد 497 الصادرة في 29 ماي 1957، ص 1

** – المنجي سليم (1908_1969) ولد بتونس زاول تعليمه بالصادقية ثم انتقل إلى باريس حيث تحصل على الإجازة في الحقوق ونشط ضمن ج.ط.ش.إ.م ثم الحزب الدستوري الحر شغل عدة مناصب سياسية ،عيّن مندوبا لتونس بالأمم المتحدة وسفيرا بواشنطن وأنتخب رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة 1961 ، عيّن كاتب دولة للشؤن الخارجية 1962، ثم كاتب دولة ممثل شخصي للرئيس 1964، توفي وهو عضو برلماني 1969.

المتحدة. في ذات السياق ألقى خطابا بالأمم المتحدة كشف من خلاله معارضته وانتقاده للمسودة التي تقدمت بها كندا، وأعلن أنه سيصوت على المسودة التي تقدمت بها المجموعة الإفريقية الأسيوية.[1]

توصلت تونس إلى تشكيل لجنة تشرف على رئاستها تضم كلا من المغرب، رومانيا، اندونيسيا، سيلان، تركيا، والحبشة. من مهامها التباحث مع الأمين العام للأمم المتحدة وتتبع تطورات القضية الجزائرية.[2]

ووجه المنجي سليم مذكرة إلى " **هامر شولد**" يوم 26 فيفري 1958 يطلعه خلالها على العواقب التي قد تترتب عن إنشاء المنطقة المحرمة على طول الحدود الجزائرية التونسية، التي من شأنها أن تخلف نتائج وخيمة؛ تتمثل في تشريد وتهجير حوالي 250.000 لاجئ جزائري من أراضيهم.[3]

في شهر ديسمبر 1958 اجتمعت اللجنة السياسية للأمم المتحدة لمناقشة القضيةالجزائرية، وألقى المنجي سليم خطابا رد فيه على الإدعاءات الفرنسية القائلة بأن قضية الجزائر قضية فرنسية داخلية، وتناول مشكلة اللاجئين الجزائريين بتونس والتجاوزات والخروقات الفرنسية على الحدود التونسية الجزائرية، مطالبا الأمم المتحدة بالتدخل لحل القضية والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[4]

وفي إطار توحيد الجهود وتنسيق المواقف استعدادا لدورة الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية، ترأس المنجي سليم اجتماعا ضم الوفود المغاربية.[5] قدم الوفد التونسي بالأمم المتحدة مذكرة طالب فيها بضرورة تقديم القضية الجزائرية على القضية الثانية المدرجة بجدول أعمال اللجنة السياسية للجمعية العامة.[6] واجتمع المنجي سليم مع عشرين وفدا من أمريكا اللاتينية دعاهم إلى تأييد القضية الجزائرية، واتخاذ موقف إيجابي يدعم حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[7] في صباح يوم 15 ديسمبر 1960 أفتتحت جلسة الأمم المتحدة (اللجنة السياسية) وتناول الكلمة المنجي سليم؛ حيث عبر عن أسفه للموقف السنغالي الخجول كما تأسف لعدم حضور الوفد الفرنسي للمناقشات.[8] اعترافا بالجميل وبالدور الإيجابي للدبلوماسية التونسية في إدارة المشكلة الجزائرية، بعث الوفد الجزائري

1 – نفسه، **خطاب المنجي سليم بالأمم المتحدة**، عدد 661 الصادرة في 7 ديسمبر 1957، ص1 – 2 ينظر أيضا المجاهد عدد 14 الصادرة في15 ديسمبر 1957، صص 6 – 9

2 – جريدة العمل، **الاجتماع بمندوبي الدول الإفريقية والأسيوية بالأمم المتحدة**، عدد 721 الصادرة في 15 فيفري 1958، ص1

3 – نفسه، عدد 731 الصادرة في 28 فيفري 1958 ص 3

4 – نفسه، عدد 974 الصادرة في 9 ديسمبر 1958، ص 1

5 – نفسه، عدد 1071 الصادرة في 01 أفريل 1959، صص 1 – 2

6 – نفسه، عدد 1572 الصادرة في 09 نوفمبر 1960، ص 1

7 – نفسه، عدد 1585 الصادرة في 24 نوفمبر 1960، ص 1

8 – جريدة العمل، عدد 1604 الصادرة في 16 ديسمبر 1960، صص 1 – 6

بيرقية إلى الرئيس بورقيبة عند الانتهاء من مناقشة القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية للأمم المتحدة جاء فيها: « **نريد أن نعبر لكم عن ارتياحنا لما برهن به الوفد التونسي برئاسة المنجي سليم من مساندة فعالة للقضية الجزائرية.** »[1] في ذات السياق بعث وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة من نيويورك رسالة شكر إلى الرئيس بورقيبة جاء فيها: « **يطيب لنا أن نعبر لفخامتكم باسم وفدنا وباسمنا الخاص عن عظيم ارتياحنا للبيان الهام الذي ألقاه أخونا المنجي سليم بالجمعية العامة للأمم المتحدة وأننا نعتبر خطابه... مساهمة ذات أهمية كبرى لفائدة نجاح القضية الجزائرية والمغرب العربي وتفضلوا فخامة الرئيس بقبول احتراماتنا الفائقة.** »[2]

2 – التحرك على مستوى الدول الغربية:

قامت الحكومة التونسية أكثر من مرة بمساعي ومجهودات جبارة لدى الحكومة الفرنسية قصد تسوية المشكلة الجزائرية الفرنسية سياسيا وعن طريق فتح آفاق للتعاون الاقتصادي المستقبلي لكلا البلدين؛ بما يعود بالفائدة الاقتصادية والاجتماعية للشعبين الجزائري والفرنسي على أساس التعامل الندى في جميع المجالات الحيوية. لكن دون جدوى فقد خاب مسعاها وأملها في ذلك خاصة عندما أفصحت فرنسا عن نيتها بحل المشكل عسكريا، وصعدت لهجة الاعتداء والقوة من خلال عملية الاختطاف المدبرة لقادة الثورة في 22 أكتوبر 1956م.[3]

وعملت الحكومة التونسية على إشراك دول أخرى لبحث تسوية للقضية الجزائرية؛ كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما الداعمتان الرسميان لفرنسا عسكريا وماديا، وبإمكانهما أن يؤثرا في السياسة الخارجية الفرنسية، ويساهما في تذليل الصعوبات بحكم أنهما دولتان لهما سلطة القرار في الهيئة الأممية وتوجيه السياسة العالمية.

1 – نفسه، **برقية الوفد الجزائري بالأمم المتحدة إلى الرئيس بورقيبة**، عدد 980 في 16 ديسمبر 1958، ص 1

2 – نفسه، عدد 1548 الصادرة في 12 أكتوبر 1960، صص 1 – 4

3 – حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج1، ص 461

التقى الرئيس بورقيبة أثناء زيارته لأمريكا لتمثيل تونس في الهيئة الأممية بالرئيس الأمريكي إيزنهاور بتاريخ 21 نوفمبر 1956م، حيث شرح له تفاصيل القضية الجزائرية والحلول التي اقترحها على الفرنسيين، وطلب منه المساعدة والضغط على الفرنسيين أكثر لأجل إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية.[1]

في ذات السياق التقى السفير التونسي المنجي سليم بمقر وزارة الخارجية الأمريكية كاتب الدولة الخارجية الأمريكية "**جون فوستر دالاس** "، دارت المحادثات بينهما على القضية الجزائرية، طالب السفير التونسي بضرورة التدخل الأمريكي من خلال تأييد القضية الجزائرية أثناء المناقشات بالأمم المتحدة.[2] وشكلت تونس وفدا عربيا أستقبل من طرف وزير الخارجية الأمريكية سلموا له مذكرة احتجاج وتنديد حول الجرائم الفرنسية بالجزائر، وطالبوه بفتح تحقيق في هذه الاعتداءات أللإنسانية.[3]

بعد اعتداء الفرنسيين على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 وجه بورقيبة رسالة إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور يطلعه خلالها على مجريات الأحداث الأخيرة بمنطقة الحدود التونسية الجزائرية ونتائجها الوخيمة؛ حيث ساهمت هذه الأحداث في تشريد وتهجير الآلاف من الجزائرية والتونسيين من أراضيهم وأصبح مصيرهم مجهول ولا ينبأ بالخير.[4]

وبمناسبة زيارة الرئيس الأمريكي إيزنهاور إلى تونس أدلى بورقيبة بحديث صحفي إلى وكالات الأنباء العربية والأجنبية ومراسلي الصحف، وتطرق فيه إلى فحو الزيارة حيث سيناقش مستجدات القضية الجزائرية والسبل الكفيلة لإيجاد حل يرضى الطرفين.[5] أما على مستوى بريطانيا فقد قام السفير التونسي بالمملكة المتحدة بزيارة إلى وزارة الخارجية جرت محادثات حول عملية الاختطاف التي كان ضحيتها قادة الثورة الجزائرية، والسبل الممكنة لحل هذه القضية الجزائرية.[6]

كما طالب بورقيبة من وزير الخارجية البريطاني المكلف بإفريقيا والشرق الأوسط عند زيارته إلى تونس في 13 جوان 1957 دعم بريطانيا للحل السلمي للقضية الجزائرية وفق مبادئ الهيئة الأممية.[7]

---

1 – جريدة الصباح، **مقابلة بورقيبة إيزنهاور**، عدد 1527 الصادر في 09 ديسمبر 1956، ص 1، للمزيد ينظر جريدة العمل، عدد 336 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1956، ص 1

2 – جريدة العمل،عدد 400 الصادر في 05 فيفري 1957، ص 1 – 2

3 – نفسه، عدد 494 الصادر في 25 ماي 1957،صص 1 – 6

4 – نفسه، عدد 733 الصادرة في 02 مارس 1958،ص 1

5 – جريدة العمل، **اجتماع بورقيبة مع مبعوثي الوكالات**، عدد 1262 الصادرة 13 نوفمبر 1959، صص 1 – 2

6 – نفسه، **محادثات بين السفير التونسي ووزير الخارجية**، عدد 311، الصادرة في 24 أكتوبر 1956، ص1

7 – نفسه، **محادثات بين بورقيبة وألام روس** Alem rose، عدد 511 الصادرة 14 جوان 1957، صص 1 – 6

إن عرضنا لمجمل المساعي التونسية الدبلوماسية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية يؤكد حجم الضغط الذي مارسته الشقيقة تونس على الفرنسيين من أجل إجبارهم وإخضاعهم للتفاوض، والقبول بالحل السلمي التفاوضي للقضية الجزائرية.[1]

3 – الدبلوماسية التونسية على المستوى العربي والأفريقي والأسيوي:

نتناول مساعي الحكومة التونسية على المستوى العربي بإيجاز في اللقاءات والزيارات والتنسيق في المواقف بصورة ثنائية بما يخدم المغرب العربي والثورة الجزائرية بين الحكومتين الليبية والتونسية واجتمع بورقيبة مع بن حليم رئيس الحكومة الليبية في بداية شهر جانفي 1957، وقام الطرفان بمناشدة القوى الحرة والداعمة للسلام بتوحيد موقفها وجهودها لحل هذه القضية بما يسمح بتحقيق مبتغى الشعب الجزائري.[2]

وصرح بورقيبة إثر هذه الزيارة قائلا: « **نظرنا في إمكانية القيام بعمل مشترك يرمي بالأخذ بيد شقيقتنا الجزائر في محنتها... وأردنا سلوك أقرب السبل وأنجعها لتخفيف المحنة التي يكابدها أشقاؤنا.** »[3]

في نفس سنة 1957 اجتمع الرئيس بورقيبة ومصطفى بن حليم رئيس الوزراء الليبي بطرابلس وتناولا الوضع الراهن بالجزائر والحالة الخطيرة التي وصل لها، في ختام الاجتماع أصدرا بلاغا مشتركا نص « **على تناول المسألة الجزائرية ووضع حد للمجازر المرتكبة وأكد على حل القضية الجزائرية الذي أصبح ضرورة ملحة للاستقرار والأمن في كامل المغرب العربي واتفق الطرفان على السبل الكفيلة لمعالجة القضية.** »[4]

أما على المستوى الإفريقي والأسيوي فلم تبخل الحكومة التونسية في العمل من أجل حشد أكبر عدد من الدول لمساندة للقضية الجزائرية، وألقى الصادق المقدم كاتب الدولة للخارجية التونسية خطابا تناول فيه القضية وطالب من الأفارقة دعمها معربا عن أهمية القضية في استقرار المنطقة، كما ندد بجرائم الإبادة وطلب قبول الوفد الجزائري بالقمة بصفة ملاحظ.[5]

---

1 – فتحي الذيب، **مرجع سابق**، ص 303

2 – جريدة الصباح، **بلاغ مشترك**، عدد 1552 الصادرة في 08 جانفي 1957،، صص 1 – 3

3 – بورقيبة، **خطب**، ج3،القيروان 04 جانفي 1957، ص 206

4 – جريدة العمل، **اجتماع بورقيبة وبن حليم بطرابلس**، عدد 486 الصادرة 14 ماي 1957، صص1 – 3

5 – نفسه، عدد 773 الصادرة في 17 أفريل 1958، ص 2

وتبنت قمة **"أكرا"** في بيانها الختامي الاقتراحات التونسية المغاربية المتمثلة في إعلان حق الجزائر في الاستقلال واستنكار الحرب، ودعوة فرنسا إلى التفاوض مع الجزائريين وكذا جميع الأمم لفرنسا بوضع حد لهذه الحرب والكف عن مساعدتها، وإنشاء لجنة لتتبع تطورات القضية الجزائرية.[1]

أما ندوة **"منروفيا"** بليبيريا فقد قدم فيها الصادق المقدم وزير الخارجية التونسية مداخلة استنكر فيها حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الجزائري مؤكدا أن القضية الجزائرية مستحيلة الحل عسكريا بل لابد من إيجاد حلا سياسيا. وقال إنه علينا أن نعمل بشتى الوسائل الصالحة لإعانة الشعب الجزائري على استرجاع استقلاله وسيادته. وتم قبول مشاركة الحكومة الجزائرية المؤقتة باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الجزائري في المؤتمر بدعم من الدبلوماسية التونسية.[2]

أما على المستوى الآسيوي فقد حث بورقيبة الرئيس الاندونيسي أحمد سوكارنو أثناء زيارته لتونس بضرورة دعم القضية الجزائرية على المستوى العالمي وفي الأمم المتحدة، كما قامت الحكومة التونسية ببرمجة مقابلات وزيارات لوفود تونس مع الحكومة الجزائرية المؤقتة؛ حيث تحادث فرحات عباس مع أحمد سوكارنو حول القضية الجزائرية.[3]

كما سهلت الحكومة التونسية عقد لقاء بمقر إقامته بين فرحات عباس ورؤساء الدول الإفريقية: **أحمد هيجو** رئيس الكامرون، و **ني ديوري** الرئيس النيجيري و **محمد ضياء** رئيس حكومة السينغال، ودارت المحادثات حول السبل الكفيلة القاضية بدعم القضية الجزائرية على المستوى الخارجي.[4] ورفضت الحكومة التونسية المشاركة في ندوة **لايغوس** بنيجيريا كاحتجاج على عدم دعوة الحكومة الجزائرية المؤقتة، علما أن هذه الندوة كانت مخصصة لوزراء خارجية الدول الإفريقية، انعقدت 22 إلى 24 جانفي 1961.[5]

لهذا لا يجب تقزيم الدور المحوري الذي لعبته الدبلوماسية التونسية من خلال حشد الدعم الدولي لصالح تأييد القضية الجزائرية في المحافل العالمية ولدى الهيئة الأممية، وضمن عمل الكتلة الأفرو أسيوية والعربية، فضلا عن تسهيل تواصل الحكومة الجزائرية المؤقتة مع عديد الرؤساء والوفود. حيث خصصت لهم مقرات عمل وإقامة دائمة على الأراضي التونسية؛ حتى أصبحت تسمى باسمهم حتى يومنا هذا.

---

1 – نفسه، عدد 757 الصادرة في 19 أفريل 1958، ص 3

2 – جريدة العمل، **مداخلة الصادق المقدم في ندوة منروفيا**، عدد 1177 الصادر في 16 أوت 1959،ص 4

3 – نفسه، عدد 1408 الصادر في 03 ماي 1960، ص 3

4 – نفسه، **الرئيس فرحات عباس يستقبل وفد رؤساء إفريقيا**، صص 1 – 6

5 – نفسه، عدد 1643 الصادر في 26 جانفي 1961، ص 1

المبحث الثالث: الدعم اللوجيستي التونسي للثورة الجزائرية

1 – التموين:

قبل عام 1956م كان تموين الثورة الجزائرية بتونس يتم بمساهمة ومساعدة الجناح اليوسفي المتواجدين في الجنوب باعتبارها منطقة يغلب عليها الطابع الصحراوي الريفي، حيث يسودها الطابع القبلي وماله من مميزات إيجابية من حيث اتخاذ القرارات الجريئة؛ لأن جميع أفراد القبيلة تخضع لأوامر شيوخها وكبارها وما يعرف عن شيوخها من شهامة وعدم التنصل من المسؤوليات ذات العرف والدين. أو يخضعون إلى تأثيرات الطرق الصوفية التي امتد تأثيرها في شمال إفريقيا وخاصة المناطق الصحراوية منها، لما لها من تواصل اجتماعي وثقافي عبر كثير من المناطق، وهي ذات توجه اجتماعي روحي لا علاقة له بالنظام السياسي. لهذا نجدها قد عبرت الحدود بين كل من تونس الجزائر المغرب وليبيا، وكان هدفها الإصلاح والمحافظة على القيم العربية والإسلامية في المنطقة كما المساهمة في ترسيخها في المجتمع وإنقاذه. وتوجيهه توجه روحي بعيد عن التأثيرات السياسية. لكن كان يعيب على بعض هذه الطرق الغلو وتقديس الأشخاص؛ حيث تمكن المستعمر من استقطاب بعضها بإغراء مقدميها وشيوخها واستمالتهم إلى صفها، وبذلك يخضع كامل مريدي الطريقة لصالحه بطريقة غير مباشرة.[1]

لقد ساهم كل من الأهالي والمجاهدين اليوسفيين، وتجار وادي سوف وبعض الوطنيين المخلصين الذين انخرطوا مبكرا في حزب الشعب الجزائري أمثال: أميهي بالحاج، الطالب العربي، والسعيد عبد الحي.. وغيرهم في تموين الثورة الجزائرية خلال العامين الأولين من انطلاقتها.[2]

وبالرغم من أن الحكومة التونسية كانت تتمتع باستقلال ذاتي إلى غاية 20 مارس 1956 إلا أنه كان لها الدور الإيجابي من حيث المساهمة في التموين؛ حيث كلف الرئيس بورقيبة حسن زروق بالتعاون والتنسيق مع الجزائريين في جميع مناطق الحدود الجزائرية التونسية.

وتم الاتفاق على أن تتكفل الحكومة التونسية بمدهم بالأغذية الضرورية، ففي فيفري 1956 كلف الديوان السياسي للرئيس جامعة القصرين للاتصال بالمسؤول العسكري الجزائري والتنسيق معه حول موضوع التموين والدعم. وفي شهر افريل 1956 تم استقبال وفد جزائري متكون من الطيب بوحوش وعمر جابر المدعو قايد علي من قبل الحكومة التونسية والديوان السياسي والرئيس الحبيب بورقيبة بحضور المنجي سليم والطيب

1 – عمار السوفي، **بني خداش وجيرانها عبر الحركات النضالية**، ط1، مطبعة الرشيد (الياسمينة)، تونس،2001، ص 135

2 – سعد بن البشير العمامرة، **شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف**، مطبعة النخلة،بوزريعة، الجزائر، صص 26-36

المهري.. كان محور الموضوع المساعدات الغذائية، وقد تمت الاستجابة الفورية للمطالب الجزائرية المقدمة. [1] هذا ما يثبت أن هنالك تنسيق وتعاون بين الحكومة التونسية والأهالي من جهة والمجاهدين الجزائريين من جهة أخرى حول نقل وتموين الثوار الجزائريين عبر كامل الشريط الحدودي، هذا بالرغم من بعض الانتقادات المقدمة في بعض المذكرات للمجاهدين الجزائريين الذين عايشوا الأحداث وخاصة حول رداءه النوعية المقدمة من الطرف التونسي.

وقد ورد في التقارير الفرنسية أن المواد الغذائية واللباس كان يرسل إلى مدينة صفاقس من قبل الدول المجاورة ليتحول بعدها إلى قلعة سنان باشا، وفي المنطقة الحدودية تاجروين تودع مهمة نقلها وتهريبها إلى الحدود الجزائرية إلى شخص يدعى علي صالح الماراوي.[2]

وذكرت التقارير الفرنسية أيضا عن مجموعة من الثوار الجزائريين المتمركزين في نفطة وهم حوالي 10 أشخاص، مسؤولون عن ربط الاتصالات بين نفطة التونسية والحدود الجزائرية وكذا تأمين التموين بالأغذية.. وتعترف هذه التقارير أيضا بوحدة صف الجزائريين في الجنوب التونسي.

كما أفاد تقرير آخر صادر عن الجهات الفرنسية بأن الفرق العسكرية الجزائرية يتم تموينها من تونس خاصة الأغذية سواء كانت هذه الفرق في الأراضي التونسية أو الجزائرية، وفي هذا الجانب أشرف العقيد أحمد بن عبيد مسؤول عسكري بتوزر على تموين فرقة عسكرية جزائرية متواجدة بين توزر وقفصه.[3]

لقد كانت توزع المواد الغذائية على اللاجئين الجزائريين خاصة في الجنوب التونسي وعبرهم تصل إلى الثوار الجزائريين، تمويها على الفرنسيين لكي لا يتعرضون للمتابعات والملاحقات الأمنية. وذكر ذات التقرير أن الحرس التونسي يقوم بتموين الثوار الجزائريين بالمواد الغذائية في منطقة الجريد *التونسية، ويكشف التقرير أنه تعهد كل من الإتحاد العام التونسي للشغل والحزب الحر الدستوري لتقديم المساعدة لجيش وجبهة التحرير الوطني، كما سعى مسؤولي التنظيمين المذكورين إلى توفير الأغذية والملابس والأدوية للمقاومين الجزائريين.[4]

كما يورد ذات التقرير بأن المواد التموينية يتم إدخالها من ليبيا إلى تونس ويقوم مختصون بتهريبها إلى الحدود الجزائرية، وقد قدرتها في خلال 10 أيام بإحصاء 300 طن من السلع والبضائع المختلفة [5] يذكر المجاهد عمارة بوقلاز بأن مصلحة التموين قامت بتصدير حمولة باخرتين من الفلين بالتعاون مع مصالح أخرى، يقصد

---

1 - حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج2، ص 6

2 - نفسه، ص 7

3 - نفسه ، ص9

* - الجريد منطقة تونسية أطلق عليها هذا الاسم لكثرة النخيل بها، والجريد هو ورق النخيل وهي منطقة توزر التونسية وضواحيها.

4 - حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج2، ص 8

5 - نفسه، ص 11

بذلك تونس والعملية تمت من الموانئ التونسية وتوجهت نحو إيطاليا.. بأموال المبيعات تلك يتم اقتناء الأدوية للثورة الجزائرية.[1] وساهمت عديد المؤسسات والشركات والجمعيات وعدد كبير من التونسيين والتونسيات بجمع التبرعات أو الإقطاع من راتبهم اليومي لفائدة الثورة الجزائرية ولاجئيها بالأراضي التونسية.

فيما يلي جدول يوضح بعض العمليات التضامنية:

1 – مجلة الجيش الجزائري، **لقاء مع المجاهد بوقلاز**، عدد 346، الصادرة بتاريخ نوفمبر 1993، ص 43

قائمة لبعض المؤسسات والأشخاص المتبرعين التونسيين

لفائدة الثورة الجزائرية ولاجئيها

الاسم المعنوي أو الشخصي للمتبرع	تاريخ التبرع	نوع المادة المقدمة للتبرع
موظفوا إدارة الأوقاف التونسية	09 فيفري 1957	50 ألف فرنك[1]
عمال قسم الأشغال العمومية سوق الأربعاء	16 فيفري 1957	أجرة يوم كامل 31291 فرنك
عمال الأشغال العمومية شركة " كومباني برنار بسد مطير	16 فيفري 1957	100 ألف فرنك[2]
الديوانة التونسية (مرسي تونس)	22 فيفري 1957	50.000 فرنك
عمال معمل " روني لافو " بباب عليوه	22 فيفري 1957	365.00 فرنك
عمال معمل " إتيان روني " لتصدير البرتقال	22 فيفري 1957	155.80 فرنك
الحاج مصطفى بن معيزه من بنزرت	22 فيفري 1957	60.00 فرنك
معمل الصابون بمقرين	22 فيفري 1957	20.00 فرنك
عزوز بن محمد الماجري	22 فيفري 1957	50.00 فرنك
أحمد والعروسي وعمالهم	22 فيفري 1957	20.00 فرنك + 10 ل زيت
عمال السكة الحديدية بسيدي فتح الله	22 فيفري 1957	35.000 فرنك
عمال البلدية بالحاضرة تحت إشراف السيد الهادي بن علي	22 فيفري 1957	150.00 فرنك
الحلاق بوقامة أحمد	22 فيفري 1957	180.00 فرنك
شعبة لاكانيا تحت إشراف الهادي السارجان وعلي الكاتب العام	22 فيفري 1957	180.00 فرنك + 120 كلغ من مختلف المواد الغذائية
أهالي الوردية	22 فيفري 1957	200 كلغ سكر وكسكسي
قرية الثويقي مندوبية طبرقه ولاية تونس بإشراف محمد تيلي ومحمد طرابلس	22 فيفري 1957	1200 كلغ من مختلف المواد الغذائية + 120.00 فرنك
أهالي قريتي عين غلال ومعيصرة	22 فيفري 1957	800 كلغ من المواد الغذائية المختلفة

1 – جريدة الصباح، **تأييد النقابيين التونسيين لكفاح الجزائر**، عدد 1580 الصادرة 09 فيفري 1957 ص 3

2 – نفسه، **تأييد النقابيين التونسيون لكفاح الجزائر**، عدد 1586 الصادرة 16 فيفري 1957، ص 3

سكان قرية الدخيلة مندوبية طبريّه ولاية تونس	22 فيفري 1957	000 فرنك + 60 كلغ عجائن +65 كلغ من مختلف المواد الغذائية
عمال مستشفى منوبة	22 فيفري 1957	50.000 فرنك
عمال شركة " ستيلا " بباب سعدون	22 فيفري 1957	100.00 فرنك كدفعة أولى
عمال السكة الحديدية فرع صفاقس وقفصة	22 فيفري 1957	280.000 فرنك
عمال معمل السميد منوبة	22 فيفري 1957	32.000 فرنك
عمال معمل المعادن بسيدي فتح الله	22 فيفري 1957	385.00 فرنك
عمال مستشفى الأمراض العقلية منوبة	22 فيفري 1957	535.00 فرنك
عمال شركة "شيل" وعددهم 75 عاملا	24 فيفري 1957	37500 فرنك بمعدل500 فرنك لكل عامل
السيد: الحاج الهادي التومي	24 فيفري 1957	5 كلغ لحما يوميا
تجار منوبه	24 فيفري 1957	كميات وافرة من المواد الغذائية
عمال شركة النفط بحلق الوادي	24 فيفري 1957	مبلغ 500 فرنك لكل عامل
الشيخ المبروك بن محمد بن سليمان وجماعته	24 فيفري 1957	مبلغ 35000 فرنك إضافة إلى 10 قناطر كسكسي 100 قميص
محمد بن عثمان بن الحاج الغربي من منزل بورقيبة	24 فيفري 1957	500 ل زيت إضافة إلى كمية من العجائن
السيد : الحبيب الوالي	24 فيفري 1957	100 ل زيت + 200 كلغ قمح + 100 كلغ فول
السيد : صالح الطيب من الدويرة	24 فيفري 1957	100 ل زيت + 100 كلغ قمح
عمال السيمان بجبل جلود	24 فيفري 1957	أجرة يوم لكل العمال تقدر بـ 85000 فرنك
عمال شركة التونسية للطحن بجبل جلود وعددهم 35 عاملا	24 فيفري 1957	أجرة يوم كامل لكل العمال
عمال سومانتي بجبل جلود وعددهم 30عاملا	24 فيفري 1957	بأجرة يوم كامل لكل العمال
نزل عبد الكافي بنهج دار الجلد	24 فيفري 1957	بيت يحتوي أربعة أفرشة

السيدة: قمر حرم محسن العياشي بمنزل العياشي الحلفاوين رقم 12 تونس	24 فيفري 1957	ثلاث غرف تحتوي 8 أفرشة[1]
الإتحاد القومي للنساء التونسيات	19 جوان 1957	مليون فرنك للجئين الجزائريين بعين دارهم
الهلال الأحمر التونسي	19 جوان 1957	نصف مليون فرنك للاجئين إضافة إلى 500 كلغ خبز.[2]
- مستخدموا القمرق (قمرق الدخان)	19 جوان 1957	مبلغ 206 ألف فرنك للاجئين الجزائريين[3]
- كشافة مجاز الباب (عملية تجميع)	19 جوان 1957	12 كلغ سكر 14 ل زيت، 96 كلغ ملابس + 34 كلغ دقيق، 52 كلغ قمح + 61 كلغ حمص + 64 كلغ كسكسي
السيدة لطيفة بنت حسن بوبكر من " أكوده "	19 جوان 1957	12 ألف فرنك + 2000 كلغ كسكسي + 30 ل زيت + 8 كلغ حمص + 2 كلغ زبيب[4]
عائدات دورة رياضية في بنزرت	19 جوان 1957	نقدا عائدات مباراة الإتحاد الرياضي والترجي الرياضي التونسي، وقد تم تسليم المبلغ إلى الوالي وقدر بـ 100 ألف فرنك
لجنة الإسعاف اللاجئين الجزائريين	19 جوان 1957	جمعت 135 كيس من الحنطه، 3 أكياس كسكسي، 2 أكياس حمص، 11 كيس قمح + 17 كيس فول، 19 كيس عجين، 19 كيس بطاطا إضافة إلى مبلغ 3 ملايين فرنك[5]

ما نلاحظه حول عملية التموين أنها غير منتظمة وغير ثابتة تتعرض إلى المصادرة من قبل الجيش الفرنسي في العديد من الحالات؛ لذا كانت متفاوتة من مكان إلى آخر بحسب تواجد القوات الفرنسية. ويتم نقلها بمرحلية حيث تتوقف في العديد من المحطات قبل وصولها إلى أصحابها فيتسبب ذلك في إتلاف جزء كبير منها. ومن هنا يمكن لنا القول أن الشعب التونسي وحكومة الحزب الدستوري، واليوسفيين، وعديد الجمعيات الخيرية، وأبناء وبنات تونس الخيريين.. كل حسب إمكانياته ساهموا وساعدوا جميعهم في توفير المواد الغذائية والأدوية والملابس،

1 - جريدة الصباح، **الشعب التونسي يواصل تبرعاته للثورة الجزائرية**، عدد 1593، 24 فيفري 1957، صص1 - 4

2 - جريدة العمل، **الإتحاد القومي للنساء التونسيات**، عدد501 الصادرة في 02 جوان 1957، صص1 - 6

3 - نفسه،عدد 503 الصادرة في 05 جوان 1957، ص2

4 - نفسه، عدد 510 الصادرة 13 جوان 1957، ص2

5 - **نفسه، عائدات دورة رياضية في بنزرت لفائدة اللاجئين الجزائريين، عدد 515 19 جوان 1957، ص 2**

وتمريرها إلى الحدود الجزائرية التونسية قصد مد يد العون للشعب الجزائري ودعمه في مساره النضالي الوطني والثوري.

2 – تهريب الأسلحة

إن الثورة الجزائرية كباقي ثورات العالم تحتاج لاستمرارها وتحقيق هدفها دعما خارجيا وذلك بسبب الحصار المفروض عليها داخليا من قبل قوات الاحتلال الفرنسي وعيونه من الجزائريين أنفسهم، لهذه اعتمدت إستراتيجية للاستحواذ على السلاح بالرغم أن هذا المشكل بقي يؤرق القيادة على المستوى الداخلي والخارجي؛ مما أفرز بعض الخلافات والمشادات البينية خاصة في السنوات الأولى من انطلاقتها. ومن بين هذه الإستراتيجيات عملية تهريب الأسلحة عبر الأرضي التونسية بإشراف مجموعات مشتركة جزائرية وتونسية، وكان الثوار اليوسفيون هم من يؤمن استمرار تدفق الأسلحة للثورة الجزائرية، لكن بعد سنة 1957 أصبح هذا العمل تشرف عليه وتنظمه السلطة التونسية. وجاء في تصريح المقاوم التونسي عبد الوهاب السندي أنه تم تسليم الأسلحة التي كانت في حوزة المقاومين التونسيين بعد اتفاقية الحكم الذاتي للثوار الجزائريين.[1]

وتفيد التقارير الفرنسية أن عمليات تهريب السلاح تزايدت وأصبحت مصدر قلق السلطات الفرنسية بداية من سنة 1955م، حيث أصدرت السلطات الفرنسية بيانا حول فرقة اليعقوبي التابعة للجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، هدفها تحرير كل من تونس والجزائر وهي مسؤولة عن شراء الأسلحة وتهريبها إلى الأراضي الجزائرية عبر مسالك جبلية صعبة.[2] ألقت وحدة مراقبة التراب التونسي الفرنسية القبض على رئيس ودادية الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة وشخص آخر يدع الطاهر الحداد، وتقول الرواية بأنهما يشرفان على جمع المتطوعين وشراء الأسلحة والذخائر وتسهيل مرورها إلى الثوار الجزائريين.[3] نشرت جريدة "**الزهرة**" أن اشتباكات وقعت في جبل كبرشي توزر بين الجيش الفرنسي وقافلة أسلحة أسفرت عن استشهاد تسعة من مسيري القافلة؛ وهم 05 جزائريين و04 تونسيين.[4]

وأشار تقرير فرنسي آخر أن مواطن تونسي تبرع بـ: 15 قطعة سلاح من نوع إيطالي لفرقة من المقاومة الجزائرية.[5]

---

1 – **شهادة عبد الوهاب السندي**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبه تونس، قرص مضغوط، 30 ديسمبر 1993

2 – جريدة الزهرة، عدد 15020 الصادرة 3 أفريل 1955، ص 1

3 – جريدة الصباح، عدد 1123 الصادرة 21 أوت 1955، ص 2

4 – جريدة الزهرة، عدد 15476 الصادرة في 20 ديسمبر 1955، ص 2

5 – حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**،ج2 ، ص 24

وفي ذات السياق كشف السفير الفرنسي المفوض بطرابلس في تصريحه لجريدة "**ديلي تلغراف**" البريطانية قائلا:

«إن تهريب الأسلحة والمتفجرات من مصر يتم عبر طريق الصحراء الليبية... وتم ضبط عدة قوافل بالتراب التونسي. »[1]

وفي تصريح مماثل للسفير الفرنسي بطرابلس جاء: **«... والمخابرات الفرنسية ترجع أن أفرادا من التونسيين أنصار صالح بن يوسف الذين يقيمون بطرابلس يسهلون عملية تهريب الأسلحة إلى الجزائر.** »[2]

ونشرت الجريدة الفرنسية " **لوفيغارو** " Le Figaro مقالا أوردت فيه أن هنالك ثلاث طرق تونسية تسلكها قوافل تهريب السلاح ويؤطرها عناصر من البدو الرحل التونسيين.[3]

كذلك فقد أوردت التقارير الفرنسية عديد الأسماء التونسية المسؤولة على تهريب الأسلحة منهم عمر بن عمار من قابس، حسين بن جيلاني، ندلي بالخير، جيلاني بن السوداني، العربي الصامت، على كشردة، مبروك بن العروسي من الحامة، بلقاسم بن مبروك من قبلي، علي بن الأخضر السوفي من مظيلة، أحمد بن عمار، محمد بن علي من تطاوين، عمر بن الحاج عمار من بن قردان.[4]

و يذكر عمار السوفي أن مهمة نقل السلاح من المزرعة ونلوت في ليبيا إلى الحدود التونسية الجزائرية كانت عبر قوافل الإبل، تسلك طرق ملتوية وصعبة.. عمل على تأمينها تونسيون منهم محمد قرفة، منصور الشين، علي بن سالم المحضاوي.. أغلبها أسلحة وذخائر.[5] بالإضافة إلى عمليات التهريب، يتم جمع ما تبقى من الأسلحة القديمة التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقد شهدت منطقة تبرسق التونسية حملة لجمع هذه الأسلحة أشرف عليها أعضاء من الحزب الدستوري ورابطة الجزائريين.[6]

1 – جريدة العمل عدد 71 الصادرة في 14 جانفي 1956، ص 1

2 – جريدة الزهرة، **تصريح السفير الفرنسي لديلي تلغراف**، عدد 15200 الصادرة 24 جانفي 1956، صص 1 -2

3 – نفسه، عدد 15241 الصادرة في 09 جانفي 1956، صص 1 – 2

4 – حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**،ج2، ص 30

5 – عمار السوفي، **مرجع سابق**، ص 137

6 – حسن حبيب اللولب، **مرجع السابق**، ج2، ص 33

جاء في تصريح عبد القادر غرير أنه تم تسليم أسلحة المقاومين التونسيين بمنطقة سوسه التونسية سنة 1956 إلى معتمد تاجروين الذي سلمها بدوره إلى ممثل الثورة الجزائرية بعد إعلان استقلال البلاد التونسية في 20 مارس 1956 م.[1]

وتحدثت التقارير الفرنسية عن وجود نوعين من عمليات تهريب الأسلحة نحو الحدود التونسية الجزائرية، **الأولى** تحظى بالدعم والمساندة من قبل الحكومة التونسية ويشرف عليها جزائريون بالخارج، وتنطلق من مصر إلى طرابلس الغرب ثم تأخذ طريقها عبر المناطق التونسية لتصل إلى النمامشة والأوراس بالجزائر. أما **الثانية** فيشرف عليها اليوسفيون وتجار الأسلحة ولا تحظى بدعم الحكومة التونسية.[2]

وفي إطار الاتفاقيات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية حول كيفية التنسيق في عملية تمرير السلاح من الحدود الليبية التونسية إلى الحدود الجزائرية التونسية، عقد اجتماع في 22 جانفي 1957 بين ممثلي جبهة التحرير الوطني؛ وهم الأمين دباغيين، توفيق المدني وممثلان عن الحكومة التونسية هما الصادق لمقدم والطيب سليم، انتهى بتوقيع اتفاق بينهما؛ مما جاءت في بنود الإنفاق المذكور التالي:

1- تعهد الحكومة التونسية بنقل السلاح الذي تستلمه من ممثلي جبهة التحرير الوطني على الحدود الليبية التونسية وتسلمه إلى ممثلي الجبهة على الحدود التونسية الجزائرية.

2- تكون هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة، مكونة من ممثلين عون الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

3- تعهد هذه الهيئة المشتركة بضمان عدم تسرب هذه الأسلحة إلى البلاد التونسية أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.

4- لا تتم عملية النقل إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي، دون أي مشاركة خارجه عنهما.

5- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الإنفاق بصفة سريعة وعملية، تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة مكونة من عضو يعينه الديوان السياسي التونسي وعضو تعينه جبهة التحرير.

---

1 – **شهادة عبد القادر غرير**، المعهد الأعلى تاريخ الحركة الوطنية، منوبة تونس، قرص مضغوط، 18 جوان 2006

2 – حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج2، ص 34، للمزيد عن طرق تهريب السلاح والتخزين ينظر الملحق رقم (05)

6- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الرئيس بورقيبة على هذا النص النهائي بعد رجوع الوفد التونسي إلى العاصمة تونس.[1]

وقد علق الطيب سليم عند التوقيع بقوله: ندعوه إتفاق " **مسلم** "، وهذا بعد ما أخذ من اسم كل عضو من الأعضاء حرفا وهو كالآتي: م = مدني، س = سليم، ل = الأمين، م = مقدم. واستبشر أعضاء لجنة الاتفاق بهذا الاسم خيرا .[2]

وقد عين الحبيب بورقيبة، أحمد تليلي وعبد المجيد شاكر عن الديوان السياسي للقيام بهذه المهمة باعتبارهما لا يتحملان مسؤوليات حكومية.[3]

وذكرت التقارير الفرنسية أيضا أنه يوم 02 مارس 1957 وصلت إلى الرديف قافلة تتكون من 10 جمال محملة بالأسلحة قادمة من بن قردان المتاخمة للحدود الليبية. [4] وجاء في تصريح " **ماكس لوجان**" Max Lejeune وزير الصحراء الفرنسي بتاريخ 03 افريل 1957 « **إن حوالي ألف قطعة من الأسلحة تجتاز كل شهر الحدود التونسية لتصل إلى المجاهدين في الجزائر.** »[5]

ويذكر فتحي ذيب أن هناك دفعة من الأسلحة تم شحنها من مصر برا واستلمها المسؤول الجزائري المكلف بإدخالها إلى الجزائر على الحدود التونسية الليبية. [6] وخلال شهر ماي 1957 تم تهريب الصفقة التشيكية عبر التراب التونسي وإيصالها إلى الجهة الشرقية الجزائرية.[7]

وباعتراف من الجنرال سالان Salan في شهر جويلية 1957 أكد أنه يتم تهريب 1500 قطعة سلاح شهريا إلى الجزائر، وأن أغلبها تمر على الأراضي التونسية.[8]

---

1 - المدني توفيق، **مذكرات، حياة كفاح**، ج 3، دار البصائر للنشر، حسين داي، الجزائر 2009،صص 419 - 420

2 - نفسه، ص 420

3 - عبد المجيد شاكر، **منذ 50سنة عشت معركة بنزرت**، دار محمد علي للنشر، صفاقس، تونس2011 ، ص 33

4 - حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**،ج2، ص 57

5 - وزارة المجاهدين، **من يوميات الثورة الجزائرية (54 – 62)**، طبعة خاصة، ص 59

6 - فتحي الذيب، **مصدر سابق**، ص 331

7 - نفسه، صص 353 - 355 .للمزيد عن نزع وكمية الأسلحة لدي جيش التحرير مركز تونس ينظر الملحق رقم (06)

8 Taguai Mohamed, L'Algérie en guerre, Alger 1981,p323

كما أورد المؤرخ الجزائري محمد قنطاري أنه بداية من سنة 1958 أصبح يتم صنع الأسلحة للثورة الجزائرية بمنطقة سوق الأربعاء بالبلاد التونسية.[1]

وتأكيدا لدعم حركة تهريب الأسلحة من قبل الحكومة التونسية أدلى بورقيبة لإذاعة الشرق الأوسط بالتصريح الآتي: « **لقد قلت منذ سنتين غداة إحراز تونس على استقلالها، إنني أنصح الجزائريين بأن يواصلوا الحرب ضد فرنسا... وإني لن أعطل حركة تهريب السلاح نحو الثوار الجزائريين.**»[2]

أوردت جريدة "العمل" استجوابا لبلقاسم المرزوقي أكد أنه كان يعمل مع عضوين من فرقة الطالب العربي السوفي؛ وهما محمد الجزائري، وصالح القبائلي. الواضح أنهما اسمان مستعاران، وقال أيضا أنه قام بتهريب الأسلحة بين مدنين وقابس ومنهما إلى دوز، والمتلوي قصد مد يد العون للمجاهدين الجزائريين.[3]

يذكر حسن اللولب نقلا عن مصدر فرنسي أن تهريب الأسلحة كان عبر شاحنات من تونس العاصمة إلى الكاف، ومنها إلى غار الدماء. ومن ليبيا إلى عاصمة تونس وقد شهدت عمليات التهريب نشاطا كبيرا خلال سنة 1957 والنصف الأول من سنة 1958م.[4]

وقد شهدت حركة تهريب الأسلحة نوع من الفتور والتذبذب بداية من سنة 1958م ويرجع السبب في ذلك إلى بروز نقاط خلاف بين السلطة التونسية وجبهة التحرير الجزائرية، ونذكر منها مشكلة العقد الذي أبرمته الحكومة التونسية مع الشركة الفرنسيين للبترول الذي يسمح بمرور أنبوب النفط في التراب التونسي؛ حيث تستفيد تونس بنسبة مئوية منه على حساب ممتلكات الشعب الجزائري، وترى جبهة التحرير في أن السلطة التونسية مساهمة بطريقة مباشرة في تبديد ممتلكات الثورة الجزائرية.[5]

---

1 Guentari Mohamed ,organisation politique administrative et militaire de la révolution algérienne 1954 à1962,OPU Alger 1994 , pp 635-654

2 - جريدة العمل، عدد 837 الصادرة في 03 جويلية 1958، صص 1 - 3

3 - نفسه، **تهريب الأسلحة**، عدد 1207 الصادرة في 10 سبتمبر 1959، ص 5

4 - حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج2، ص67

5 - عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، صص249-250

إضافة إلى ذلك طلب تأييدي تقدمت به تونس إلى الجامعة العربية يتضمن تأييدها من اجل استرجاع أراضيها في الشمال والجنوب، وتقصد بالشمال بنزرت أما الجنوب كانت تهدف من ورائه إلى التوسيع على حساب الأراضي الجزائرية؛ علها تظفر بآبار من نفط تعود عليها بالفائدة الاقتصادية.[1]

ويتحدث المؤرخ محمد حربي بأن السلطات التونسية قد أوقفت عمليات تهريب الأسلحة بداية من شهر جوان 1958م، وأصبحت تستولي بل تصادر الأسلحة المهربة نحو الجزائر وأوضح ذات المتحدث بأن هذا النوع من العمل قد تكرر في ديسمبر 1958م، فيفري وجوان 1959م، وأن اتفاقية 22 جانفي 1957 وقع تجميدها من جانب واحد.[2]

غير أنه سرعان ما عادت العلاقات التونسية الجزائرية إلى مجراها الطبيعي وواصلت نشاط عمليات تهريب الأسلحة، وعرفت في هذه المرة دخول الأسلحة الثقيلة كالمدافع والمدرعات والمتفجرات من الدول الشرقية كالصين، يوغسلافيا، وبولونيا. لكن مرور الأسلحة إلى داخل الحدود الجزائرية أصبح جد مستحيل بسبب الخطوط المكهربة– الملغمة، والمراقبة الدورية والمستمرة للحدود الشرقية من قبل قوات فرنسية خاصة، المجهزة بأحدث التقنيات التكنولوجية للاتصال، وبقيت هذه الأسلحة مكدسة عند جيش الحدود حتى الاستقلال.[3]

مما سبق ذكره نلاحظ أن عملية توفير السلاح للثورة الجزائرية كان أمرا بالغ الأهمية لاستمرارها ومواصلة كفاحها، وقد تحمل الشعب التونسي وسلطته المسؤولية كاملة من خلال غض الطرف عن عمليات التهريب وتمرير السلاح من الحدود الليبية والساحل التونسي إلى الحدود التونسية الجزائرية. وبالرغم من ذلك قد شاب العملية في كثير من المرات نوعا من التذبذب والركود، بسبب المصالح القطرية أو الشخصية الضيقة. إضافة إلى ذلك ننوه بمواقف بعض المقاومين التونسيون كاليوسفيين الذين كان لهم دور إيجابي في عملية تجميع وتهريب الأسلحة للثورة الجزائرية؛ خاصة بعد الإعلان عن استقلال تونس في 20 مارس 1956 م. وقد تم اعتماد إستراتيجية محكمة من خلال تنويع المسالك وطرق المرور الصعبة، للتمويه على الفرنسيين، كما نعترف بمشقة وخطورة المهمة حيث تعرض الكثير منهم إلى الاستشهاد أو السجن، لكن إحساسهم بالواجب الديني والأخوي كان أكبر من كل اعتبار آخر.

1 – توفيق المدني، **مرجع سابق**، ج3، صص 734 -735

2 – محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الكلمة، بيروت لبنان، 1983، ص 178

3 – حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج2، صص68 – 69

3 – المساعدات العسكرية الميدانية:

لقد اتفق أغلب المؤرخون عن ثراء وتنوع أشكال الدعم التونسي للثورة الجزائرية خاصة العسكري منه؛ حيث جاءت المرحلة الأولى (1954-1956)م في صورة تلاحم أخوي بين الشعبين الشقيقين لمواجهة الاحتلال الفرنسي، واتسم بالتلقائية شارك فيه أنصار صالح بن يوسف على وجه الخصوص وخاضوا عديد المعارك المشتركة سواء داخل التراب التونسي أو الجزائري أو على الشريط الحدودي للبلدين، كان ذلك تحت راية جيش التحرير المغاربي. ونورد بعض أسماء القيادات التونسية كالطاهر الأسود، الهادي الأسود، الطيب الزلاق، عبد الله البوعمراني، علي درغال، محمد قرفة... وغيرهم.

أما المرحلة الثانية (1956-1962)م، وهي مناط الدراسة في بحثنا هذا فقد اختلفت عن سابقتها؛ حيث أصبح الدعم العسكري أكثر تنظيما وهيكلة وتحكمًا من قبل السلطة التونسية وجبهة التحرير الوطني. وقد شهدت هذه المرحلة تراجعا في عدد المتطوعين التونسيين في الثورة الجزائرية مقارنة بالمرحلة المذكورة آنفا، وطبع هذه الفترة تحسنا ملحوظا في جانب التكفل وإيصال الأسلحة واحتضان الثوار، وإقامة مؤسسات وهياكل قاعدية. لكن كان كل ذلك بموافقة ورضا السلطات والشعب التونسي.

4-المشاركة المباشرة للتونسيين في الثورة الجزائرية:

أشار تقرير فرنسي أن عملية تجنيد المتطوعين التونسيين لفائدة الثورة الجزائرية يتم سرًا من قبل القياد، رؤساء القبائل وعناصر الشعب الدستورية، وأن هذا العمل التطوعي يتم وفق ثلاث طرق [1]

- **الطريقة الأولى:** يتم التجنيد من قبل عناصر جزائرية تعمل لصالح الثورة، متواجدون في كامل التراب التونسي ولهم علاقات متينة مع القيادة ورؤساء الشعب الدستورية للحزب الدستوري الحر، ويمنح المتطوعون هويات جزائرية ومبالغ مالية.
- **الطريقة الثانية:** يشرف على هذه العملية التونسي محجوب الجميلي، يرسلون جماعات في سيارات إلى مراكز قريبة من الحدود كالكاف، سوق الأربعاء، غار الدماء.
- **الطريقة الثالثة:** تتمثل في دخول المتطوعون مباشرة في صفوف جيش التحرير الجزائري وفرقه العسكرية إثر دخولها إلى التراب التونسي، أو عبر الحدود عن طريق تسللهم في مجموعات صغيرة تأخذ نقاط عبور صعبة؛ كالوديان وما بين واد مجردة وملاق. [2] وذكر تقرير فرنسي بهذا الشأن في تاريخ 26 جوان 1956م أنه تم تجنيد عشرين متطوعا من جهة الحامة وسليانة. وأفاد تقرير آخر أن المتطوعون التونسيون يخضعون لتدريب عسكري بحضور القائد عمار أو عمران.[3]

تناول حسن حبيب اللولب في أطروحته بعنوان " **التونسيون والثورة الجزائرية** " عديد التقارير الفرنسية التي تثبت تواطؤ الحكومة التونسية عن عمليات التجنيد للمتطوعين التونسيين للمشاركة في الحرب بالجزائر، وقد شملت هذه العمليات معظم المناطق التونسية من الساحل إلى أقصى الجنوب، يتم نقلهم خفية عن أعين الفرنسيين. وذكر أيضا أن والي مدنين وتوزر قدما كل التسهيلات الميدانية لإنجاح هذه العمليات التطوعية، كما نوه بعمل الشعب الدستورية والولاة في فتح مراكز انتداب للتسجيل ومساعدة المتطوعين للثورة الجزائرية مؤكدا أن العملية التطوعية شملت كامل سنة 1956م؛ لتشهد تراجعا ملحوظا في السنوات الأخرى بعد 1956م.[4] وإثبات لصحة ما سبق ذكر الرئيس بورقيبة في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط: « **لقد قلت**

1- حسن حبيب اللولب، **مرجع السابق**، ج2، ص 94
2 - نفسه، ج2، ص 94
3 - نفسه، ص 99
4 - نفسه، صص 99 - 104

منذ سنتين غداة إحراز تونس على استقلالها... إذا ما كانت الثورة الجزائرية في حاجة إلى متطوعين تونسيين فلن أمنع التونسيين من الذهاب إلى الجزائر لخوض معركة التحرير إلى جانب خوائهم. »[1]

صرح المتطوع التونسي محمد بن عمار الغربي الذي شارك في الثورة الجزائرية بين سنة 1956 إلى 1957م أنه كان يقوم بتأمين وإيصال المؤونة للمجاهدين الجزائريين والتونسيين في الجبال وأنه قام على مرتين بنقل المعطوبين إلى مستشفى توزر التونسية.[2]

أما بالنسبة للفرق العسكرية التونسية الجزائرية المشتركة فإنه عند استقلال تونس في 20 مارس 1956 رفض عديد المقاومين التونسيين تسليم أسلحتهم وخاصة أنصار صالح بن يوسف، فمنهم من شكل مجموعات تونسية منظمة مثل الطاهر الأسود، الطيب الزلاق، ولزهر شريط.. ومنهم من انضم إلى تنظيمات الثورة الجزائرية التي كانت تنشط على الحدود الجزائرية التونسية.[3]

أصدرت المندوبية الفرنسية بتونس بيان ذكرت فيه أن اشتباكا وقع بين دورية من المشاة الفرنسيين ومجموعة من المقاومين التونسيين والجزائريين قدر عددها حوالي 100 فردا، على مقربة من الحدود بجبال خمير، وقد خلفت العملية جرح فرنسيين واستشهاد ثمانية مقاومين. كما ذكر ذات التقرير أن سنة 1956 شهدت تشكيل عدة فرق عسكرية تونسية جزائرية إضافة إلى فرق أخرى متواجدة من ذي قبل يقودها جزائريون، تضم مقاومين عن البلدين. نذكر منها فرقة الطالب العربي السوفي، فرقة عبد القادر السوفي، فرقة الطيب الزلاق وأحمد الشريف، وفرقة حسن بن عبد الحفيظ... إلخ.[4]

وفي مقابلة شخصية مع المجاهد جاب الله العربي من منطقة وادي سوف، وهو من مجموعة جنود الطالب العربي شارك في آخر معركة التي على إثرها تم استسلام المقاوم الجزائري العربي قمودي بالجنوب التونسي بالقرب من مدنين؛ أن سبب تعرض السلطة التونسية لهذا الأخير هو عدم امتثاله بتسليم عناصر من جنود مجموعته التونسيون الذين ينتمون إلى جماعة الأمانة العامة، وأكد لي أن عددهم كان كبيرا، وأن الطالب العربي تعرض إلى ضغط من قبل السلطات التونسية وكذا قيادات جبهة وجيش التحرير الذين خيروا التضحية بالمتطوعين اليوسفيين،

1 – جريدة العمل، **تصريحات بورقيبة**، عدد 873 الصادرة في 03 جويلية 1958، صص 1 – 3

2 – نفسه، عدد 1214 الصادرة في 18 سبتمبر 1959، ص 4

3 – جريدة الصباح، **معركة بين فرقة تونسية جزائرية والجيش الفرنسي**، عدد 1308 يوم 24 مارس 1956، ص 2

4 – عميرة عليه الصغير، **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي** ، ط2، المغاربية للنشر والإشهار، تونس 2011، صص 218 – 219

وتقديمهم كعربون محبة لبورقيبة من اجل كسب ودّه وضمان تأمين واستقرار التموين للثورة الجزائرية؛ بما تحتاج من ذخيرة وسلاح ومؤونة واستشفاء، ومراكز إيواء للثوار... إلخ.[1]

وأشارت ذات التقارير الفرنسية أن عامي 1956 و 1957م شهدت عددا من العمليات ضد قواتها المتواجدة في الأراضي التونسية من قبل فرق مشتركة تونسية جزائرية، وأن عدد لا يستهان به من المعمرين الفرنسيين بتونس كانوا ضحايا لهذه العمليات.[2] كما أفاد بيان عن المندوبية الفرنسية بتونس حول الأعمال والحوادث الموجهة ضد المعمرين من طرف الفرق العسكرية المشتركة التونسية الجزائرية؛ جاء فيه: « **أن فرقة من الثوار التونسيين والجزائريين يبلغ عددهم خمسين ثائرا، قد هاجموا على الساعة التسعة والنصف من مساء يوم 18 فيفري 1956 مزرعة المعمر " ليدرلي " الكائنة على بعد أربع كلم من الشمال الغربي لتاجروين فأجبروا الناظر المكلف بالمزرعة، وكان المعمر متغيبا على أن يسلم لهم أربعين ألف فرنك وبغلا وثماني وستين شاة... وتركوا بالمزرعة منشورا ممضي من طرف منظمة، السيف الأسود.**»[3]

ورد في جريدة " **الصباح**" أن المجاهدين التونسيين والجزائريين هاجموا سيارة شحن عسكرية تابعة للفرقة الثانية من المشاة الفرنسيين في الجنوب الغربي للبلاد على مقربة من القصرين، وقد قتل خلال هذا الهجوم جندي فرنسي وجرح آخر، كما تم إتلاف السيارة بعدما أضرموا فيها النار.[4] وذكرت ذات الجريدة بتاريخ 3 أكتوبر 1956م أن هجوما تعرضت له وحدة من الجيش الفرنسي بالقرب من تالة على يد عصابة تونسية جزائرية مسلحة، دام الهجوم ليومين، وقدرت الخسائر الفرنسية ب08 قتلى و16 جريحا، أما بالنسبة للمقاومين تم إحصاء 17 جثة وجريح واحد.[5]

في نفس السياق أصدرت السفارة الفرنسية بلاغًا آخر جاء فيه:« **أن كتيبة فرنسية من المشاة وقعت في كمين نصبه المقاومون التونسيون والجزائريون، يبلغ عددهم حوالي مائة فرد بين بلدتي تلابت وبوشبيكة بمنطقة سبيطلة، وبلغت الخسائر في صفوف الفرنسيين أربعة عشر قتيلا وعددًا من الجرحى، وأما المقاومين فقد قتل منهم ثلاثة.**»[6]

---

1 – مقابلة شخصية مع المجاهد **العربي جاب الله** من وادي سوف،بمزرعته الكائنة بحاسي خليفة، بتاريخ 10فيفري2013

2 – حسن حبيب اللولب، **مرجع سابق**، ج2، صص 111 – 112

3 – جريدة الصباح، **فرقة تونسية جزائرية تهاجم مزرعة معمر فرنسي**، ع 1331 الصادرة 20 افريل 1956، ص 2

4 – نفسه، **المقاومون يهاجمون سيارة شحن عسكرية فرنسية**، ع 1398 الصادرة 11 جويلية 1956، ص 2

5 –نفسه، عدد 1472 الصادرة 06 أكتوبر 1956، ص 2

6 – نفسه، عدد 1481 الصادرة 17 أكتوبر 1956، ص 2

وقد تواصلت هذه العمليات خلال سنة 1957 م، حيث تناولت نفس الجريدة المذكورة نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية أن كمينا نصب يوم 12 فيفري 1957 بتالة ولاية سبيطلة بالتراب التونسي استهدف قافلة عسكرية فرنسية، شارك في هذه العملية مقاومون جزائريون والحرس الوطني التونسي ومدنيون تونسيون مسلحون. وأنه من المحقق أن السلطات التونسية لا تستطيع الاعتراف بالمشاركة التي لا يمكن إنكارها في هذه الحالة بين الحرس الوطني التونسي والمقاومين الجزائريين.[1]

ويرى المقاوم الطاهر الأسود أن تسليم السلاح خيانة عظمى للجزائر وتنكراً لمبادئ الحزب الدستوري الجديد، لهذا دخل في خلافات كبيرة مع بورقيبة واعتبر من معارضي الاستقلال التونسي دون الجزائر، وقاد مجموعة من المقاومين التونسيين والجزائريين بناحية الكاف.[2]

5 – مراكز ومدارس ومقرات جبهة وجيش التحرير بتونس:

بداية من سنة 1957 حدث توافق بين قيادات جبهة التحرير والسلطات التونسية كللت باتفاقيات سرية بين شهر جانفي وفيفري من نفس السنة، عندها بدأت جبهة التحرير بتأسيس مقرات ومحلات خاصة بتسهيلات من السلطات التونسية.[3]

و كشفت وثيقة استخباراتية تناولها الباحث عميرة علية الصغير بأن 59 موقعا كانت تستعملها المقاومة الجزائرية بالأراضي التونسية، أهمها:

- نهج باب سويقه: مكتب جبهة التحرير الوطني
- 1نهج التسامح: مقر مكتب محساس ممثل الجبهة بتونس
- خزندار(قرب طريق تونس، غار الدماء) مركز التكوين والتسريب النظري للجيش
- رحبة الغنم: مستشفى جيش التحرير
- نهج رومة: مقر الحزب الدستوري الجديد وتستعمله لجنة التنسيق والتنفيذ.
- نهج روسيا: مقر لجنة الجبهة للدعاية والتجنيد وجمع الأموال
- نهج الصادقية: مكتب القيادي بن عودة عمار
- نهج القاهرة: مقر جريدة المقاومة الجزائرية

---

1 – نفسه، **اشتباك قرب تالة بين القوات الفرنسية وقوات تونسية جزائرية**، ع 1597 الصادر 16 فيفري 1957، ص 2

2 – عمار السوفي، **مرجع سابق**، ص156

3 – عميرة علية الصغير، **مرجع سابق**، صص229- 230

- نهج الزوية البكرية: مصحة الدكتور نقاش لعلاج جرحى الثورة
- نهج الباب الجديد: مكتب الجبهة لاستقبال الجزائريين القادمين من فرنسا
- 31 نهج شارل ديغول: مقر جريدة المجاهد
- حي باب الجديد: البوليس السري لجيش التحرير الوطني
- خلية الحزب الحر الدستوري بباب جديد: مخزن أسلحة
- باب سعدون: مقر خلية الحزب الدستوري الجديد مخزن أسلحة
- نزل العياشي: مستودع لسيارات جيش التحرير
- 46 نهج الجزيرة: مصحة الدكتور الشاذلي مقر لعلاج الجزائريين
- 37 نهج الحلفاوين: مكتب جبهة التحرير
- بئر الباي: معسكر تدريب للمتطوعين التونسيين.[1]

يذكر المؤرخ محمد قنطاري أنه وضعت تحت تصرف قادة الثورة مراكز لاستقبال المتطوعين الجزائريين والتونسيين، كما خصصت معسكرات للتدريب داخل الأراضي التونسية وعلى الشريط الحدودي؛ من هذه المعسكرات: غار الدماء، الكاف، فريانة، تالة، عين دراهم، سوق الاربعاء، الرديف، تبرسق، القصرين، ساقية سيدي يوسف. أستحدث هذه المراكز بداية من سنة 1958م. في هذا التاريخ كانت تدريبات سرية تقام في المناطق الداخلية والغابات، الجبال الخفية عن أعين الفرنسي. [2] يضيف أنه بعد كهربة خطوط الحدود تضائل عدد المقاومين الداخلين إلى الجزائر، وقد أكّد صحة ذلك كريم بالقاسم نفسه. [3] وأصبحت التدريبات التي يقوم بها جيش التحرير تقتصر على المتطوعين والعائدين من فرنسا، وكذا الطلبة الجزائريين تقام بالقرب من الحدود وبعض المناطق الداخلية؛ منها:

- حمام سليانه بالقرب من باجة
- قرن الحلفاية بالقرب من الكاف
- جبل الزيتون
- شامتو وادي مليز شرق غار الدماء

1 - نفسه، صص 230 - 231

2- Guentari Mohamed, Op.Cit. T2, p 771.

3 Amar Hamdani, Krim Belkacem le lion du djebel, Alger 1994,p208

- غابة باني وتعرف بضيعة موسى حواسنية
- وادي ملاق جنوب الكاف.[1]

أما المدارس العسكرية فقد أسست جبهة التحرير الوطني مدارس خاصة لتكوين الجنود والضابط بمساعدة الحكومة التونسية، نذكر منها مدرسة تكوين الفدائيين "**بميتيال فيل**" في تونس العاصمة.[2]

في نهاية سنة 1957 تم فتح مدرسة لتكوين الإطارات غرب مدينة الكاف، كان مديرها عباس غزيل.[3]

6- الفرق العسكرية الجزائرية بالأراضي التونسية:

أورد الباحث عميرة عليه الصغير في تقارير الاستعلامات بالأرشيف العسكرية الفرنسي أن فترة العصابات المستقلة كما يسميها الفرنسيين طبعت المرحلة الأولى من انطلاق الثورة الجزائرية واستمرت إلى سنة 1957م، وبالرغم من أن مجال بحثنا مخصص فقط للفترة من 1956 وما بعدها؛ إلا أننا لاحظنا أن هنالك فرقا للمقاومة الجزائرية والتونسية الجزائرية، استمر نشاطها إلى غاية سنة 1957م.[4] أما في ما بعد فإنه حدث تنسيق وتنظيم لهذه الفرق من قبل جبهة التحرير الوطني بمساعدة السلطة التونسية. وقدرت التقارير الفرنسية عدد المقاومين الجزائريين الناشطين بتونس في جانفي سنة 1957 بحوالي 600 مجاهدا بمنطقة جبال خمير، وبين 600 و 700 بالكاف، وما بين 800 و 1200 بالقصرين.[5]

ومن أهم هذه نشاطات ومعارك الفرق الجزائرية نذكر تلك التي وقعت بناحية تالة والرديف قادها "الطالب العربي"؛ حيث كانت معركة حامية الوطيس كما أوردت صحيفة " **الزهرة**." وتم إسقاط طائرتين فرنسيين وعطب09 طائرات أخرى، وقتل 250 جنديا فرنسيا. أما من الجزائريين فقد استشهد 05 مجاهدين، وقد قدر المجاهدين المشاركين في العملية حوالي 200 مقابل 10.000 من الفرنسيين.[6]

بحسب تقديرينا فأن الأرقام التي قدمتها الجريدة مبالغ فيها، لكن الأكيد أن المعركة حسمت لصالح رفقاء الطالب العربي، وتلقت فيها القوات الفرنسية خسائر لا يستهان بها. وربما استعملت الصحيفة هذه الأرقام الكبيرة

---

1 Guentari Mohamed, op cit, T2 , p 772

2 – جريدة العمل، **مدرسة للتكوين**، عدد 349 الصادرة في 07 ديسمبر 1956، ص3

3 – المنظمة الوطنية للمجاهدين، **التقرير الولائي لتاريخ الثورة بسوق أهراس**، 1986/09/18، ص 10

4 – عميره عليه الصغير، **مرجع السابق**، ص 218

5 – نفسه، ص 219.، أما بالنسبة لأسماء القادة والفرق الجزائرية ومنطقة نشاطها وتقديرات عدد أفرادها خلال الفترة (1954-1957) أنظر الملحق رقم (07)

6 – جريدة الزهرة، **أكبر معركة في تاريخ النضال التونسي بين القوات الفرنسية وجيش التحرير الجزائري** بقيادة الطالب العربي السوفي، عدد 15621 الصادرة 05 أوت 1956، ص 1-4

للخسائر لإرباك العدو والحط من معنويات الجيش الفرنسي؛ أي استعمال الحرب النفسية سبيلا للرفع من قدرات المقاومين وتشجيعهم على مواصلة العمل وإفشال الفرنسيين ومحاولة تأنيب الرأي العام الفرنسي المعتدل ضد هذه العمليات.

أما المرحلة الثانية (1957-1962)م فقد شهدت تحولا في منظومة فرق المقاومة من مجاهدين متطوعين وفرق مقاومة مستقلة.. إلى جيش كلاسيكي من حيث التسليح، التنظيم، التدريب، والقيادة.[1]

فتم تأسيس لجنة التنظيم العسكري (COM) قسمها الشرقي بتونس في أفريل 1958 تحت قيادة محمدي السعيد يساعده ممثل عن الولاية الأولى لعموري، وعن الولاية الثانية مصطفى بن عودة، وعمار بوقلاز عن القاعدة الشرقية. وفي جانفي 1960 تم إلغاء لجنة التنظيم العسكري الشرقية والغربية وتعويضهما بالقيادة العامة للجيش (EMG) بقيادة هواري بومدين، يساعده على منجلي، قايد أحمد، عز الدين، كان مقرها بغار الدماء بالأراضي التونسية على بعد 5 كيلومترات من الحدود فقط.[2]

أما عدد أفراد جيش التحرير المرابط بتونس الذي يؤمن عملية الامتداد بالسلاح والذخيرة والجنود إلى الداخل عن طريق عمليات الاختراق لخطوط الدفاع الفرنسية، وبالرغم من صعوبة المهمة فإن التقارير تتفاوت في تقدير عددهم إن كان مصدرها مؤرخين أو المكتب الثاني للجيش الفرنسي؛ حيث يتحدث محمد حربي عن 15 ألف مجاهدا سنة 1960، بينما يذكر تقرير القيادة العامة لجيش التحرير 12 ألف مجاهدا.[3]

و يعطي الجدول الآتي تقديرات المكتب الثاني للجيش الفرنسي لعدد أفراد جيش التحرير الوطني بالأراضي التونسية للفترة الممتدة بين 1957– 1962م؛ كما أوردها الباحث عميرة الصغير نقلا عن الجنرال **فافر** Faivr [4]

1 Mohammed Harbi, le F.L.N Mirage et réalité , les édition J.A.LS.TD PARIS 1985 P 265

2 Ibid, P 265

3 Mohamed Harbi Les archives la révolution algérienne ,édition jeune Afrique, 1981, p 329

4 – عميره عليه الصغير، **مرجع سابق**، ص224 أنظر أيضا أحمد قادري، تواجد جيش التحرير الوطني الجزائري بالحدود التونسية تطور أنظمته، أعمال الملتقي الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، ص338

عدد أفراد جيش التحرير في تونس (1957 – 1962)م

التـاريـخ	عدد أفـراد الجيـش
مـارس 1957	1000
أوت 1958	3600
جـانفي 1959	5000
جـانفي 1960	10100
جويليـة 1960	15000
جـانفي 1961	18000
جـويليه 1961	20000
جـانفي 1962	21000
أوت 1962	22100

في هذا الإطار أيضا ذكر محمد قنطاري أن عدد جنود الجيش الجزائري المتواجدين في المعسكرات والمراكز بالمناطق التونسية كان على الشكل التالي:

		يوجد بالأراضي التونسية أربعة عشرة فيلقا		
الجهة	**العدد**	**رقم الفيلق**	**المكان**	**قائد الفيلق**
سوق الأربعاء	750	11	طبرقة	فاضل
عين دراهم	3700	13	عديسة	عبد القادر عبد اللاوي
غار الدماء	3850	24	واد باجية	علي الفلالي بو حاجة
طبرقة	595	15	عين سلطان	محمد عطايلية
الكاف	3436	56	شحم حمار	عموري شكلة
ساقية سيدي يوسف	2300	12	–	الأخضر واسطي ثم بو قادير
تاجروين	4367	27	–	محمد بشيش
قلعة سنان	2100	17	–	مخلوف ديب
القصرين	1850	19	–	سالم سعدي
قريانة	3461	39	–	شريف براكتيه
تالة	1740	14	–	–
المجموع	28149	21	–	–
		25	–	– [1]

نلاحظ أن هنالك تفاوت في عدد الجنود الجزائريين المتواجدون في الأراضي التونسية ففي الوقت الذي يثبت فيه محمد قنطاري العدد بـ 28149 جندي نجد أن الجنرال "**فافر**" Faivre "**فافر**" ذكر عدد أقل من ذلك بقليل وهو 22100 جندي جزائري فقط.

1 - Guentari Mohamed, T2 , op .cit , P 779

أما بالنسبة للفيالق التي تنشط على الحدود التونسية الجزائرية ذكر قنطاري أسماء القيادات ورقم الفيالق كالتالي:

رقم الفيلق	اسم رئيس الفيلق
53	بن عرفة
45	العربي بالخير
71	حاشيشي
72	عبد الرحمان لكاش
60	سعد كستال[1]

أما أهم العمليات التي قامت بها وحدات الجيش الجزائري المتواجد على الأراضي التونسية في المرحلة الثانية من سنة 1958 إلى غاية 1962م، اشتباكات ما يعرف بحرب الحدود أو الصراع للسيطرة على الحدود، تواصلت هذه العمليات من جانفي إلى ماي 1958 وخلفت حسب المجاهد عمار أوعمران ما بين 6 الآلف و8 الآف شهيد جزائري، وأقل من ذلك عند هنري الأمير؛ حيث قدر العدد في الجانب الجزائري بـ 4 الآف شهيد، أما الجانب الفرنسي فقد ذكر 279 قتيل.[2]

أما عمليات الاختراق للخطوط والحواجز لتمرير سلاح المجاهدين نحو الداخل فأهمها:

- عملية ديدوش من 11 سبتمبر إلى 16 أكتوبر 1959م وشاركت فيها أربعة كتائب.
- عملية عميروش من 26 نوفمبر 1959 إلى 10 جانفي 1960م شاركت فيها عشر كتائب تضم 1300 جندي.*

- الهجوم على عين زانة 14 جويلية 1959م شاركت فيها ثلاث كتائب.[3]

1 - Guentari Mohamed, T2 , op .cit , pp 779 – 880

2 - Henri Lemire, Histoire militaire de la guerre d'Algérie,paris Al Michel 1982 pp195-201

* - سميت العمليات باسم الشهداء ديدوش وعميروش إكراما واعترافا بمآثرهما ومساهمتها في الثورة الجزائرية حيث أن ديدوش أستشهد في 18جانفي 1955أما عميروش استشهد في 29مارس1959

3 - رمضان بورغده، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958–1962)**، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر 2012، ص281

أما معدل عمليات جيش التحرير الوطني انطلاقا من الأراضي التونسية خلال النصف الأول من سنة 1960 فقد وصلت إلى حوالي 52 عملية شهريا.[1]

- هجوم 06 مارس 1962م وهو أوسع هجوم شنه جيش التحرير على الحدود. [2] وقد خلفت هذه الهجومات والعمليات من سبتمبر 1958 إلى سبتمبر 1962م وبحسب تقارير الجيش الفرنسي استشهاد 2858 جزائريا ومقتل 146 جندي فرنسي.[3]

7- السدود (الحواجز التقليدية):

يقصد بها تلك المعارك والاشتباكات التي وقعت بين التونسيين وعناصر الجيش الفرنسي وهي نوع من أشكال المقاومة تتمثل في وضع حواجز تعرقل وصف الجيش الفرنسي وتعيقه في ملاحقة المقاومين التونسيين والجزائريين.[4] وهي مجرد حواجز تقليدية تتكون من أغصان الأشجار، جذوع النخيل والحجارة وأكياس من الرمل توضع في طريق القوات الفرنسية وفي الممرات المؤدية إلى ثكناتهم، إضافة إلى المناوشات والاشتباكات بالعصي وأسلحة الصيد أحيانا أخرى [5]. وعلى إثر اختطاف القادة الجزائريين في 22 أكتوبر 1956 حدثت اشتباكات ومصادمات من هذا القبيل بين الأهالي التونسيين ووحدات للجيش الفرنسي في مناطق متعددة من القطر التونسي[6] أسفرت عن استشهاد سبعة من المدنيين وقتل ستة من الجنود الفرنسيين.[7]

ونظرًا لتأثيرات هذه الحواجز وما خلفته من ضحايا بين الطرفين التونسي والفرنسي، وخوفا من تصاعد الموقف التونسي أصدرت قيادة الجيش الفرنسي بتونس بلاغا تأسفت من خلاله بشأن الحوادث التي وقعت في عديد المناطق التونسية إثر الحواجز التي أقيمت في الطرقات، والتي أعاقت تحرك القوات الفرنسية، وأن عناصر مسلحة من السكان تعرضوا لوحدات من الجيش الفرنسي وحاولوا منعها من المرور.[8]

---

1 - نفسه، ص282 ، للمزيد عن عمليات جيش التحرير الوطني انطلاقا من الأراضي التونسية ينظر إلى الملحق رقم (08)

2 - عميرة علية الصغير، **مرجع سابق**، ص 232

3 - نفسه، ص 232

4 - عروسيه التركي، **فصول من تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة**، مكتبة علاء الدين صفاقس- تونس 2005، ص 223

5 - نفسه، ص 225

6 - عرسية التركي، **معارك السدود بتونس**، المجلة التاريخية المغاربية، س28،عدد103/102، زغوان، تونس، مارس 2001، ص 106

7 - جريدة العمل، **اعتداءات الجيش الفرنسي**، عدد 315 الصادرة في 28 أكتوبر 1956 صص 1 - 2

8 - جريدة الصباح، **بيان القيادة العليا للجيوش الفرنسية**، عدد 1493 الصادرة في 30 أكتوبر 1956، ص 2

نذكر من أهمها عمليات السدود تلك التي وقعت في 25 أكتوبر 1956م؛ حيث اعترض سكان بلدة بوعرقوب فرقة عسكرية وحاولوا منعها من مواصلة سيرها، فحدث تبادل لإطراق النار خلف مقتل جندي فرنسي وجرح 03 من بينهم ضابط، أما من الجانب التونسي فقد جرح 06 أشخاص.[1] وفي حمام الأنف أوقف السكان قافلة عسكرية في طريقها إلى قرنبالية والنفيضة، وردت بإطلاق القنابل المسيلة للدموع ولم تفلح فأطلقت الرصاص الحي، وخلفت العملية استشهاد شخصين وجرح 14 آخرين من السكان. وفي سوق الأربعاء اعترض السكان قافلة عسكرية فرنسية قادمة من الجزائر، وحتى تجتاز استعملت الرصاص الحي فجرحت 03 أشخاص من بينهم شيخ أولاد مسلم.[2]

في الكاف ومنطقة القصور أقام الأهالي حواجز لمنع مرور الجيش الفرنسي، وعند اجتيازها لهذه الحواجز وقعت اشتباكات خلفت استشهاد 03 أشخاص وإصابة 10 بجروح خطيرة.[3]

نستخلص من معارك السدود استشهاد العديد من الأشقاء التونسيين وجرح الكثير منهم في سبيل دعم المقاومين والثوار الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي، ومحاولتهم التقليل من تحركاتهم في الأراضي التونسية ولو نسبيا. مما سمح بنجاح أغلب عمليات التموين والإمداد وتهريب الأسلحة بالأراضي التونسية ووصولها إلى أيدي الثوار الجزائريين.

هكذا نخلص في ختام هذا الفصل إلى أن جيش التحرير الجزائري كان له حضورا بارزا في كامل الأراضي التونسية، ولا زالت مواقع كثيرة شاهدة على أحداث الثورة الجزائرية في عدد من البلدات والقرى التونسية شأن: الكاف، الرديف، تاجروين، قرى الحلفاوية، سوق الأربعاء، عين دراهم.. ناهيك عن المناطق التي خلدتها أحداث عسكرية مزجت بين دماء الجزائريين والتونسيين؛ شأن قرية ساقية سيدي يوسف، عين دارهم، وتالة.

لقد مثلت تونس بحق القاعدة الخلفية النشطة والفعالة للثورة الجزائرية؛ بحكم الجوار وقربها من مواقع الثورة بالشرق الجزائري. أما من حيث تنظيم وهيكلة التحرير الجزائري فقد تحول من فرق المقاومة التقليدية إلى جيش نظامي كلاسيكي منظم بفعل عصرنة التدريبات وإنشاء مدارس للتكوين العسكري، كما زاد عدد جنوده واستفاد من شحنات الأسلحة المتنوعة والثقيلة.. كل ذلك كان بمساهمة السلطات التونسية. وبالرغم من ذلك قد شاب العلاقات بين الجانبين نوع من الفتور وعدم التفاهم أحيانا؛ مرده إلى ظهور بعض الخلافات المصلحية على

1 – جريدة المجاهد، عدد 75 الصادرة في 22 أوت 1960، صص 1-4

2 – مجموعة من الباحثين، **الدعم العربي للثورة الجزائرية**،طبعة خاصة بمناسبة الذكرى 45 لعيد الإستقلال والشباب، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ص 89

3 – نفسه، ص 95

حساب الدعم المبدئي الواجب الالتزام به من طرف السلطات التونسية، غير أنها في الغالب كانت ثانوية وغير مؤثرة سرعان ما يحصل التفاهم والتوافق بشأنها ومن ثم تجاوزها.

الفصل الثالث: ردود الفعل الفرنسية تجاه الدعم التونسي للثورة الجزائرية

المبحث الأول

ردود الفعل على المستوى السياسي والدبلوماسي

المبحث الثاني

ردود الفعل على المستوى الاقتصادي والمالي

المبحث الثالث

إنشاء الخطوط الدفاعية والمناطق المحرمة

المبحث الرابع

الاعتداءات العسكرية والملاحقات الأمنية

المبحث الأول: ردود الفعل الفرنسية علي المستوي السياسي والدبلوماسية

1 – الضغوط السياسية والدبلوماسية:

إن الدارس للعلاقة الفرنسية التونسية يلاحظ أنها كانت شديدة التأثر بما يحدث في جارتها الجزائر، وقد شابها التأزم أكثر عند بلوغ الثورة الجزائرية ذروتها يظهر ذلك جليًا من خلال استدعاء السفير الفرنسي بتونس لأعضاء من الحكومة التونسية لحضور حفل إقامة يوم 5 جويلية 1956 بمقر السفارة بالمرسى، وتزامن هذا التاريخ مع ذكرى احتلال الجزائر 1830. لهذا رفض الأعضاء المدعوون تلبية الدعوة، ونبع ذلك من إرادة أعضاء الحكومة التونسية بعدم تزكية الاحتلال الفرنسي للجزائر بأي وجه من الأشكال؛ باعتبار هذا التاريخ يمثل يوم حزن وشؤم للجزائريين.. ولا يمكن للحكومة التونسية أن تشارك الطرف الفرنسي في أي احتفال يصادف هذا التاريخ.[1]

كما هددت فرنسا بوقف المفاوضات مع السلطة التونسية إذا ما تمادت في انحيازها إلى المقاومة الجزائرية، واتهمتها بخرق تلك الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.[2]

إضافة إلى ذلك وضعت فرنسا مخططات بالاشتراك مع المعمرين المتشددين المتواجدين في تونس، لبث الرعب وإثارة الشغب والاضطرابات ونسبت تلك الأعمال إلى الجزائريين المعارضين للسياسة البورقيبية، وعلى سبيل المثال تم اكتشاف مجموعة من La main rouge اليد الحمراء الفرنسية تنشط بالأراضي التونسية في ماي 1956.[3]

وكانت مهمة مراقبة الحدود من صلاحيات الجيش الفرنسي، ولم تتخلص تونس من بنود هذا الاتفاق إلى غاية تاريخ 16 أكتوبر 1956.

كما تعرضت تونس إلى تهديدات المغالين من الاستعماريين الفرنسيين وفرضت حق التتبع وملاحقة الجزائريين دون استشارة تونس في أوت 1957.[4]

ولم يسلم حتى الطلبة من عملية الضغوط الفرنسية حيث أصدرت السلطات الفرنسية في أكتوبر 1958 قرارًا يقضي بحرمان الطلبة التونسيين الذين يدرسون بالجامعة الإفريقية بفرنسا من التأمين الاجتماعي، وهذا كردّ

---

1 جريدة العمل، **ندوة صحفية**، ع 218، الصادرة في 6 جويلية 1956،ص1

2 جريدة الزهرة، **قطع المفاوضات التونسية الفرنسية**، ع 15602 الصادرة في 17 جويلية 1956، ص1-4، ينظر أيضًا الزهرة، **تعاليق باريس على خطاب بورقيبة**، ع 15603 الصادرة في 18 جويلية 1956، ص1- 4

3 عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**،ج2، ص10، ينظر أيضًا: Le petit Matin: du 16 mai 1956

4 - نفسه ص220

فعل عن موقفهم المؤيد والمساند لإخوانهم من الطلبة الجزائريين المسلمين الذين قرروا الإضراب عن الدراسة والالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني.[1]

وفي 16جانفي 1958 بعث Felix Gaillard* فيليكس غيارد برسالة إلى الرئيس بورقيبة احتجاجا على مساعدة تونس للثورة الجزائرية،كما قرر إيفاد مبعوث من الصليب الأحمر الدولي لمعاينة الأسرى الأربعة الذين تم أسرهم في جبل الكوشة بتاريخ 11جانفي 1958 من قبل الثورة الجزائرية.[(2)]

2 – ضرب الحصار والتهديد بإعادة الاحتلال

من حيث تجهيز الجيش الوطني التونسي وقوى الأمن من الشرطة والحرس الوطني بما يحتاج من أسلحة وذخيرة، فلقد وجدت تونس نفسها بعد الاستقلال 1956 في حصار وعزلة شبه دولية من حيث اقتناء الأسلحة فرضتها عنها فرنسا وحلفائها من الأوربيين والأمريكان بحجة أنّ هذه الأسلحة تسلم إلى الثوار الجزائريين وفي هذا الموضع قال بورقيبة: « **إنّه وجد صعوبة في الحصول على الأسلحة لتجهيز الجيش وقد خاطبنا فرنسا لكننا لا نلقى منها في الغالب إلاّ المماطلة واللكواء.**»[3]

وفي ذات السياق سعت الدبلوماسية الفرنسية لدى الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وأمريكا بأن تمنع أي صفقة سلاح مع جيران الجزائر[4]

وفي تصريح آخر لبورقيبة قال: « **إنّ فرنسا ترفض أن تبيع لنا السلاح وفي الآن ذاته تتدخل لدى الدول الأخرى متوسلة إليها ألاّ تبيعها ما نحتاجه من السلاح حيث تدخلت لدى بلجيكا وإيطاليا وألمانيا...**»[5]

وفي ذات الموضوع تناولت جريدة "Le Monde" العالم الفرنسية مسألة بيع السلاح: « **بأنه كان من الطبيعي أن تقدم فرنسا إعانتها العسكرية لتونس ولكن المساعدة التونسية للوطنيين الجزائريين المسلحين أصبحوا**

---

1 – جريدة العمل، **حرمان الطلبة التونسيين من التأمين الاجتماعي**، ع 790 الصادرة في 04 ديسمبر1958، ص3

* – Felix Gaillard (1919–1970)، سياسي فرنسي تقلد منصب رئاسة الحكومة الفرنسية من 6نوفمبر1957 إلى 14ماي 1958.

2 – المنصف بن فرج، **ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف**، ط1، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2006، ص44

3 – الحبيب بورقيبة، **خطب**، ج4، ص108

4 – عبد الرحمان عواطف، **مرجع سابق**، ص188

5 – الحبيب بورقيبة، **خطب**، ج5، صص24، 77

يعتبرون ويدخلون الحدود بكل حرية وأمان واطمئنان ويتدبرون في تونس، ويتداوون ثم يعودون إلى الجزائر وأن بورقيبة يتناول أسلحة بيد ويسلمها أخرى إلى الثوار الجزائريين.».[1]

وفي هذا الإطار عاتبت جريدة "**الاستقلال**" فرنسا وحلفائها من الدول الأوروبية وأمريكا على موقفها من مسألة بيع السلاح إلى الدولة التونسية لتجهيز جيشها وفرق أمنها من شرطة وحرس وطني وحجتها الواهية تسرب السلاح إلى المجاهدين الجزائريين عبر الحدود.(2)

أما التهديدات الفرنسية بإعادة احتلال تونس خاصة بعد ثبوت عدم تجاوبها مع المساعي والرغبات الفرنسية بمنع دخول الأسلحة واستقرار المجاهدين بالأراضي التونسية، ونلمس ذلك في المخطط الذي وضعه الجنرال "سالان" * Salan شهر سبتمبر 1957 والذي يقتضي باختلاق أحداث مزعومة بتونس تستوجب تدخل القوات الفرنسي الجوية والبحرية والبرّية، حيث يقوم سلاح الجو بقصف العاصمة تونس وتزحف الكتيبة رقم أحد عشرة البرّية من سوق الأربعاء على العاصمة يليها إنزال بحري بسوسة غير أنّ خلافات بين السلطة السياسية والعسكرية في فرنسا والوضع الدولي فيما يعرف la guerre de froide بالحرب الباردة.** وتصاعد المدّ التحرري حالا دون تحقيق المشروع[3]

ونذكر من بين المشاريع الداعية إلى القوة وإعادة الاحتلال مشروع العقيد الفرنسي " Mollot" "ملّو" في ماي 1958، حيث دعا هذا العقيد للعودة بالبلاد التونسية للوراء وإعادة احتلالها من جديد واكتساح المقاومة الجزائرية وخنقها في معاقلها وقواعدها الخلفية، وتوسيع دائرة الحرب الفرنسية لتشمل كامل مناطق الشمال الإفريقي.[4]

وفي ذات السياق نقلت جريدة العمل L'action تصريح الجنرال Blanc "**بلان**" حيث أدلى به لصحيفة L'express الاكسبريس الفرنسية أنه تحاور مع دبلوماسيين معتمدين بفرنسا حول القضية الجزائرية

---

1 – جريدة العمل، **الأسلحة**، ع 633 الصادرة في 16 نوفمبر 1957، ص3، للإستزاده ينظر إلى جريدة لوموند الفرنسية، ع15، الصادرة في نوفمبر 1957

2 – جريدة الاستقلال **السلاح**، ع 197 الصادرة في 9 أكتوبر 1959، ص1

* – Salan (1899–1984)، انضم للجيش الفرنسي سنة 1917 شارك في الحرب الصينية ثم الحرب العالمية 1و2 ثم نقله إلى الجزائر 1956 حتي سنة 1958 حيث عزله ديغول وعين على رأس منظمة الجيش السري سنة 1961 إلى 1964

** – هي مصطلح أطلق على خالة الصراع والتوتر والتنافس عن النفوذ بين أ.س و.و.م.أ وحلفائهم، من منتصف الاربعينيات حتى بداية التسعينيات، وشهدت عدة أزمات بين الطرفين، برلين 48–49، كوريا 50–53، كوبا 1962

3 – Rey Goldrieguer, La Frontière Algero PP.72–73

4 – عميرة علية الصغير، **مرجع سابق**، ص220

وإمكانية حلها أنه يرى الحل الوحيد إدخال بورقيبة السجن وإعادة احتلال تونس من جديد وأن ذلك ممكن جدًا ويتم خلال ساعات فقط[1].

ونقلت جريدة العمل أيضًا عن جريدة "لاستانيا" الايطالية في عددها الصادر يوم 17 ماي 1958 حديث صحفي للجنرال Massu Jacques "***ماسو**". أكد خلاله على ضرورة إعادة احتلال كامل شامل إفريقيا قائلاً : «**لو لم يتخل بعض الرعايا الفرنسيين على تونس والمغرب لما وصلنا إلى هذا الحد فوحده إفريقيا الشمالية الفرنسية ضرورية لإنقاذ الجزائر**»[2]

ويرجع André Poutre "أندري بوتر" أسباب تدهور العلاقات الفرنسية التونسية إلى نشاط الدبلوماسية التونسية لصالح القضية الجزائرية، حيث تقوم بجهود جبّارة للتعريف بالقضية الجزائرية، ومساعدة تنظيم جبهة التحرير وتقديم يدّ العون للثوار الجزائريين وأشار Golduger"قولدريقار" إلى أن جنرالات الجيش الفرنسي وضعوا خطتين لتصفية الثورة الجزائرية في التراب التونسي، الأولى كانت مبرمجة ليوم 25 ماي 1958 وأطلق عليها "Serpe et Pioche" "المحطب والمعوال" لكن لم تطبق وتم تعديلها بالثانية وكانت مبرمجة لسنة 1959 وأطلق عليها Opération Râteau " الممشاط" وكانت تستهدف قواعد الثورة في القصرين kasserine وغار الدماء، وقد رفضت الحكومة الفرنسية تطبيق الخطتين لأسباب سياسية والظروف الدولية الغير مناسبة وتطور الموقف الأمريكي فيما يعرف سياسة ملئ الفراغ.

---

1 – جريدة العمل، **لا حل إلا بإعتقال بورقيبة**، ع 732 الصادرة في 28 فيفري 1958، ص1

* – Massu Jacques : (1908–2002) التحق بالجيش الفرنسي سنة 1928 حيث شارك في ح.ع.2، والهند الصينية رقية إلى رتبة جنرال سنة 1955 ثم نقل إلى الجزائر في 07 جانفي 1957 وأحيل إلى التقاعد سنة 1969

2 – نفسه، **وحدة شمال إفريقيا الفرنسية ضرورة لإنقاذ الجزائر**، ع797 الصادرة في 17 ماي 1958، صص1-3

المبحث الثاني:ردود الفعل الفرنسية على المستوى الاقتصادي والمالي

لقد ارتبطت تونس اقتصاديا وماليا مع السلطة الفرنسية منذ توقيعها اتفاقيات الحكم الذاتي ثم الاستقلال، لكن سرعان ما ساءت العلاقات وشابها التوتر في كثير من الأحيان بسبب المساعدات التونسية المقدمة للثورة الجزائرية وتنكر السلطة الفرنسية للعهود المبرمة مع الحكومة التونسية وأصبحت تقدم شروط ومساومات مقابل الوفاء بالتزاماتها، وخاصة فيما يخص دعم الميزانية التونسية وتقديم القروض.

وردّ الحبيب بورقيبة على الضغوط الفرنسية في خطابه بما يلي: « **إنّ قضية الجزائر ستبقى لا محالة مشكلا قائما بيننا وبين فرنسا.... وإذا كانت فرنسا تريد أن تفرض علينا شروط سياسية مقابل القروض، فنحن نقول لسنا في حاجة إليها وفي إمكاننا الاستغناء عنها.**»[1]

وأوردت جريدة الاستقلال تصريح "Maurice Faure" "موريس فور"* كاتب الدولة للخارجية الفرنسية والمكلف بوزارة الشؤون المغربية والتونسية وجاء فيه: « **إنّ فرنسا لا يكمنها أن تساعد تونس إلا في نطاق التعاون، ولم تتوفر شروطه بعد إلا حين تكف إذاعة تونس عن بث حصص معادية لمصالح فرنسا**»[2]

وفي ذات السياق تقابل موريس فور مع الرئيس بورقيبة في ما بين 14 إلى 16 فيفري 1957، وكان هذا اللقاء بمثابة ضغط وإخضاع السلطة التونسية لإرادة الفرنسية خاصة محاولتها ربط القروض الفرنسية بمدى استجابة السلطة التونسية لقطع تعاونها مع المقاومة الجزائرية، وصرح في هذا الشأن موريس فور بقوله: «**أننا لا نفهم المساعدة والتضحية من جانب دون الآخر**».[3]

وفي هذا الشأن ردّ بورقيبة على تصريحات الوزير الفرنسي قائلاً: «...**لا يمكن لنا مقابل قرض وامتياز أو أي شيء من قبل فرنسا أن نتخلى عن مساندة إخواننا الجزائريين وهم يخوضون معركتهم الحاسمة معركة الحياة أو الموت.**»[4]

وأكد بورقيبة في تصريحه عدم الرضوخ للمساومة على موقف الحكومة التونسية من الثورة الجزائرية وأن الموقف التونسي ثابت ولا يخضع للإملاءات ولا للضغوط الأجنبية. وأبلغ السفير الفرنسي بتونس قرار الحكومة

---

1 - الحبيب بورقيبة، **خطب**، ج3، **اتحاد سياسي أمريكي جديد إزاء الشعوب المستعمرة**، تونس، 1956/12/21، صص، 163،165

* - **Maurice Faure** (1922-2014)، سياسي فرنسي تقلد عدة حقائب وزارية في الحكومات الفرنسية آخرها سنة 1989

2 - جريدة الاستقلال، **المساعدات الفرنسية**، ع 160 الصادرة في 14 ديسمبر 1956، صص1- 2

3 - جريدة الصباح، **تصريحات موريس فور**، ع 1592 الصادرة في 23 فيفري 1957، صص1- 4

4 - الحبيب بورقيبة، **خطب**، ج4، **سياستنا تعتمد الوضوح والصراحة**، تونس، 4 أفريل 1957، ص97

الفرنسية بإلغاء المساعدات المالية لسنة 1957 إلى الرئيس بورقيبة خلال محادثات بينهما وسبب ذلك مواصلة الحكومة التونسية لموقفها المؤيد للثورة الجزائرية.[1]

كما صرح رئيس الحكومة الفرنسية Guy Mollet"غي مولي": « **أنّ الحكومة قررت وقف المساعدات المالية لتونس بسبب موقفها من المشكل الجزائري وأنّ هذا القرار بمثابة عقابًا اقتصاديًا ووسيلة ضغط نفعلها لردع كل من يقف ضد مصالحنا.**»[2]

وقد قدّرت الإعانة المالية الخاصة بتجهيز الدولة التونسية بأربعة عشر مليار فرنك وتم تعليقها بسبب موقف الحكومة التونسية الداعم للثورة الجزائرية.[3]

نلاحظ أنّ تونس تحملت عبء موقفها السياسي الداعم للثورة الجزائرية وتعرضت إلى ضغط مالي واقتصادي فرنسي، حيث تنصلت هذه الأخيرة من التزاماتها المالية ولم تكتف بهذا بل تدخلت لدى الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية لقطع مساعداتهم للسلطة التونسية، ورغم كل هذه العراقيل أبت الحكومة التونسية أن تعرض موقفها للبيع والشراء لأجل تحقيق مآرب اقتصادية على حساب القضية الجزائرية رغم بعض المشاكل والتجاوزات الفردية الثانوية التي سرعان ما يتم تجاوزها.

1- جريدة العمل، **إلغاء اتفاقية مالية**، ع 492، الصادرة في 24 ماي 1957، ص6.للمزيد ينظر عبد المجيد شاكر، **مرجع سابق**، صص36-37

2 - جريدة الاستقلال، **تصريحات غي مولي**، ع 83، الصادرة في 31 ماي 1957، صص1-2

3 - عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ج2، ص10

المبحث الثالث: الخطوط الدفاعية والمناطق المحرمة لوقف الدعم التونسي للثورة الجزائرية.

لقد عرف الإنسان الخطوط الدفاعية منذ القديم لصدّ هجوم المعتدين، لكن طبيعة مادتها شهدت تطورًا كبيرًا تماشيًا مع التكنولوجيا الصناعية التي توصل إليها الإنسان عبر صيرورة التاريخ. ونذكر على سبيل المثال لهذه الخطوط الدفاعية، صور الصين العظيم، خط الليمس الروماني، خندق المدينة الذي أمر الرسول ((ص)) بحفره حول المدينة المنورة وكانت الفكرة من سلمان الفارسي وعرف بغزوة الخندق[1]

خط ماجينو بين فرنسا وألمانيا...إلخ.

وبعد تزايد نشاط جيش التحرير وخاصة على الحدود الشرقية مما سمح بتزويد جيش الولايات بما يحتاج من سلاح وخيرة، بهدف عزل الثورة عن الجارة تونس، سعت الحكومة الفرنسية إلى غلق الحدود وبناء خطين من الأسلاك الشائكة المكهربة، لمنع دخول وخروج المجاهدين وقطع المدد الخارجي إلي يعتبر بمثابة شريان الحياة للثورة الجزائرية، وتعود فكرة أنشاء الخطوط إلى الجنرال Vanuxem فانكاس[2]

وتأكيدا لاستمرارية وفاعلية الدعم التونسي للثورة الجزائرية يقول الجنرال الفرنسي **"سالان" "Salan"** في مذكراته الشخصية: « **لو لم تكن للثورة الجزائرية إمكانية التسليح والتدريب في تونس لانهارت، إنّ بورقيبة لا يكتفي بمساندتها بل يشجعها ويدفعها.**»[3]

ولأجل صدّ هذا الدعم جاءت الفكرة من وزير الدفاع الفرنسي André Maurice "أندري موريس"* حيث سمي الخط باسمه "**خط موريس**" وذلك بداية من سنة 1957، ليتدعم بخط دفاعي آخر سنة 1959 وهو خط "**شال**".

---

1 – صفي الرحمان المباركفوري، **الرحيق المختوم**،دار الكتاب درارية الجزائر، 2014 ، ص 259

2 – مجموعة من الباحثين، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 32

3 – عميرة علية الصغير، **مرجع سابق**، ص242.

* – أندري موريس، وزير الدفاع في حكومة "بورجيس مونوري" حيث امتد عمل هذه الحكومة من 13 جوان 1957 إلى غاية نوفمبر 1957 وتعتبر الحكومة الرابعة منذ اندلاع الثورة الجزائرية.

1- خط موريس الدفاعي:.

أصدر وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس" قرارًا بإنشاء الخط الدفاعي الذي يمتد على طول الحدود التونسية الجزائرية، وأنجز في المرحلة الأولى على مسافة 320 كم أي من الحدود البحرية إلى "مرسط" * ليكتمل في ما بعد إلى مسافة 480 كم حيث وصل إلى شط الغرسه إلى جنوب من نقرين"[1]

ويذكر علي كافي أنّ طوله حوالي 500 كم وعلوه 2.5م وطاقته الكهربائية 1000 فولط ويفصل بين الخطين المكهربين مسافة 150 متر زرعت ألغام ويحمي الخطين 80 ألف جندي مدججين بأحدث أنواع الأسلحة لتلك الفترة.[2]

وامتد الخط من الحدود البحرية لعنابة إلى حدود وادي سوف الصحراوية؛ حيث انطلق من عنابة، فوادي الكبير، بن مهيدي، الذرعان، بوشقوف، شيحاني وتفرع عنه قسمان قي هذه المنطقة ليحمي السكة الحديدية، ثم يتجه نحو سوق هراس، مداوروش، العوينات، مرسط، الكويف، بكارية، الماء الأبيض، أم علي، بئر السبايخة، بئر العاتر، نقرين وإنتهاءًا عند شط الغرسة.[3]

وقد تراوح عرضه من 6 أمتار إلى 12 مترًا عمومًا، ليصل أحيانًا إلى 60 مترًا أو أكثر فيما بلغت شدة التيار الكهربائي به 5000 فولط[4]

ومزود الخط بشبكة إنذار وحقل ألغام حيث زرع به حوالي مليون وأثني عشرة ألف وخمسمائة لغم من نوع "APID/51 " وألف وخمسين لغم طائر " US " وألفين وخمسمائة لغم مضيء [5] وشبكة أسلاك شائكة مضلعة الشكل، عرضها 4أمتار وعلوها 1.20م، وشبكة أسلاك شائكة منحرفة الشكل علوها 1.50م وتصل

---

* - مرسط، بلدية تابعة حاليا إلى ولاية تبسة وتقع 25كلم شمالا من مقر الولاية

1 - جمال قندل، **خطا موريس وشال، على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية، وتأثيراتهما على الثورة**،رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجوائر، 2000/1999، ص30

2 - علي كافي، **مذكرات، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)**، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر، صص219، 220

3 - جمال قندل، **خطا موريس وشال، مرجع سابق**، ص50

4 - Guentari, Mohamed: op cit, p 631

5 - Alistaire, Horne: Histoire de la guerre d'Algérie, Michel Albin, France, 1987, P274

أحيانا إلى 1.60م وعرضها 6 أمتار ثم يأتي السياج المكهرب على علو 1.80م ومتكون من ثمانية أسلاك وأوتاد خشبية.[1]

ثم شباك دائري على ثلاث طبقات وعلوه يتراوح من 1.40م إلى 2م، ثم سياج ضد قذائف البازوك يحمي المراقبة التي تمر وسط الحاجز، ثم سياج مكهرب مماثل إلى الأول وممر للحراسة ثم تأتي الأسلاك الشائكة المستطيلة الشكل علوها يتراوح ما بين 1.20م و1.40م وعرضها من 4أمتار إلى 6أمتار ثم يليه الممر المخصص للفرق التقنية المكلفة بإصلاح أي عطب على السياج المكهرب، ثم السياج المكهرب الثالث وهو شبيه بالأول في كل شيء، ثم أسلاك شائكة أخرى مستطيلة الشكل علوها ما بين 1.20م إلى 1.40م وعرضها من 4أمتار إلى 6أمتار [2]

وأكلت مهمة إنجازه إلى كتيب الهندسة العسكرية الفرنسية، إلى جانب ثلاثة آلاف عامل مدني يوميًا واستكمل الشطر الباقي من مرسد إلى شط الغرسة من شهر نوفمبر 1957 إلى شهر جوان 1958.

2- تعزيزات خط موريس:.

أ- مخطط لاكوست Plan la Coste

هو مخطط تكميلي لخط موريس حمل اسم الوزير المقيم لاكوست، المتشبث بفكرة الجزائر فرنسية، وشرع في إنجازه من قبل فرقة الهندسة العسكرية بتاريخ 7 فيفري 1958، حيث صرح لاكوست أثناء زيارته لخط موريس بقوله: « **اسمحوا لي أن أصف هذا الإنجاز بأنه أفضل جواب يمكن أن تقدمه فرنسا لبعض التصريحات المغرضة لبورقيبة...**».[3]

الواضح من تصريحات لاكوست أن هذه الحواجز والخطوط الدفاعية التي كلفت الميزانية الفرنسية أموال معتبرة إنما وضعت لعزل الثورة عن الجارة تونس وخنقها وتطويقها ومن ثمة القضاء عليها نهائيا.

1 - جمال قندل،**خطا موريس وشال، مرجع سابق** ،ص47

2- رمضان بورغدة، **مرجع سابق**، ص 276 -277 ، للاطلاع على خريطة م خط موريس، ينظر للملحق رقم (09)

3 - جمال قندل، **خطا موريس وشال**، ص74

وقد شمل مخطط لاكوست توسيع شبكة المراقبة بواسطة الأضواء الكاشفة، متابعة الأشغال المتبقية من خط موريس، تكثيف شبكات الاتصال بالراديو، تزويد الخط بالأجهزة الضوئية ذات الأشعة تحت الحمراء التي تستعمل أثناء الليل، التحسين التقني للخط المكهرب، توصيل شبكة الأسلاك الشائكة إلى جنوب الماء الأبيض.[1]

ب- مخطط شابان دلماس Plan Chaban Delmas

هو أيضا يحمل اسم وزير الدفاع الفرنسي شابان دلماس * ويعتبر المرحلة الثالثة لتطويق الحدود الجزائرية التونسية، وشرع في انجازه بداية من أفريل 1958[2]

وهو بمثابة استكمالاً لمخطط لاكوست إضافة إلى إخلاء المنطقة المحصورة بين الخط والحدود الجزائرية التونسية من السكان لرصد أي تحرك بالمنطقة المذكورة من قبل الطيران الفرنسي، وبذلك أصبحت Zone Interdite المنطقة محرمة[3].إضافة إلى التعزيز الكهربائي الكبير لخط موريس، كما اشتمل الخط على توصيل شبكة الأسلاك الشائكة إلى نقرين .** إكمال إنجاز 70 كم من الأسلاك الشائكة بين المشروحة ومرسط، إنشاء عشرين مركزا وحمايتها لتجميع سكان الحدود، إنشاء خط موصلات إضافي من سوق هراس إلى تبسة مرورًا بالونزة، إنشاء أرضية للمناورات لتدريب قوات الاستعمار القائمة على حراسة الخط، تعزيز المراكز العسكرية بوحدات إضافية، إنشاء كثير من المعوقات في المسالك التي يستعملها المجاهدون، كما قدرت تكلفة المشروع بـ 223 مليون فرنك.[4]

ج- مخطط الحرباء:

هو مخطط تعزيز للمخططات السابقة ركز أشغاله على حدد الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) حيث زادت تهديدات المجاهدين للخط المكهرب خاصة بعد استحداث قيادة الأركان العامة للحرب، وتمثل في بناء حزام بين **نقرين والقالة** يكون حاميًا لقوات العدو من هجومات المجاهدين المفاجئة.[5]

---

1 - نفسه، ص77

* - Jacques chaban Delmas (1915-2000)، فرنسي الجنسية درس القانون والسياسة عمل في الخدمة العسكرية، شغل منصب رئيس بلدية بوردومن 1947إلى 1995

2 - جمال قندل، **خطا موريس وشال**، ص79

3 - جريدة المجاهد، ع 19، الصادرة في 28 جانفي 1958، صص1- 4

** - نقرين هي دائرة تابعة إلى ولاية تبسة تبعد عن مقر الولاية بحوالي 140كم بين بئر العاتر ووادي سوف، وتقع على بعد 40 كم فقط من حدود ولاية الوادي.

4 - جمال قندل، **خطا موريس وشال**، ص80

5- نفسه، ص81

وقدرت مدة إنجازه ستة أشهر من نوفمبر 1960 إلى أفريل 1961، وتكلفته 7595 ألف فرنك فرنسي، كما تميز هذا الخط بإنجاز شبكات ما يعرف بالكبح لعرقلة المجاهدين أثناء المطاردة وتعزيز شبكة الإنذار المسبق لجعلها أكثر قدرة لتحقيق هدفها الذي أنشأت من أجله، إنشاء أحزمة مكهربة في كل من **نقرين والقالة**، إنجاز عديد الخنادق والممرات الأرضية بالإسمنت المسلح لتأمين فرقة الحراسة من الهجومات المباغتة للمجاهدين.[1]

3- خط شال الدفاعي:

لم يختلف هذا الخط عن سابقه خط موريس، ومع ذلك لم تتخذ القيادة العامة خطة لعرقلة إنجازه ويقول لخضر بورقعه عن خط شال :« **بكل أسف تم بناؤه تحت سمع وبصر القيادة العامة ولم تخطط لعرقلته ومنعه من أن ينجز، ليصبح بعد ذلك خط الموت الفاصل بين الثورة في الداخل وقواعده الخلفية في الخارج.**»[2]

لقد أنجز خط شال بمحاذات خط موريس وتتراوح المسافة بينهما من 5 كم إلى 40 كم وإلى الغرب منه وقد انطلق الخط من **القالة، رمل السوق، عين العسل، الطارف، توستان، بوحجار، سوق هراس، حمام تاسه، جبل سيد وأحمد، المريج** إلى غاية حدود وادي سوف.[3]

وقد شمل خط شال مجموعة من الأحزمة الشائكة ثم حقل ألغام عرضه 50 مترًا، سياج مكهرب بخمسة أسلاك شائكة متتالية فوق بعضها ومفصولة بعوازل خشبية، شبكة أسلاك شائكة بعرض 4 أمتار تفصل بينها وبين الخط المكهرب 3 أمتار وطريق للمراقبة، حزام من الأسلاك الشائكة لحماية الألغام من الحيوانات، ثم حزام ألغام عرضه بين 12 متر و40 مترًا ثم حزام آخر من الأسلاك الشائكة يحمي الألغام من الحيوانات.*

1 - نفسه، ص82

2- لخضر بورقعة، **مذكرات الرائد لخضر بورقعة، شاهد على إقتيال الثورة**، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص25

3 - عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص68.ينظر أيضا إلى تقرير المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، تقرير القاعدة الشرقية، الطارف، من 16إلى 17 أفريل 1987، ص19

* - وضعت القيادة العسكرية الفرنسية حزامين من الأسلاك الشائكة بينهما مسافة تتراوح بين 12متر 40 مترًا مزروعة بالألغام ومسيجة قصد حمايتها من الحيونات والمحافظة عليها لأداء مهامها التي زرعت من أجلها.

4-الرقابة العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية[1]

إن رقابة الحدود الجزائرية التونسية كانت تشرف عليها الفرقة الثانية للمشاة والخامسة والعشرون للمظليين وتسندها قوات التدخل السريع التابعة لمنطقة الشرق القسنطيني إضافة إلى مجموعة أخرى من القناصة والأفواج الأمنية وفرق الحركة والمخازنية وفي مايلي نتناول تعداد وإحصائيات هذه الفرق الفرنسية التي تعمل ليلا ونهارا على حراسة الحدود وضمان سلامة الأسلاك الشائكة من التخريب .

أ) الفرقة الثانية للمشاة 2eme Division d'infanterie motorisée

المجموعة	مكان عملها	عدد رجالها
-المجموعة 26 للمشاة (26RIM: Régiment d'infanterie motorisée) -ثلاث فيالق (1+2+3) -الكتائب (CCAS)	مرسط قرب تبسة	3000عسكري
-المجموعة 151 للمشاة (151RIM: Régiment d'infanterie motorisée) --ثلاث فيالق (1+2) -الكتائب (CCAS)	قالمة	1500عسكري
-المجموعة 152 للمشاة (152 RIM: Régiment d'infanterie motorisée) -ثلاث فيالق (1+2) -الكتائب (CCAS)	سدراته	2250عسكري
-المجموعة 153 للمشاة (153 RIM: Régiment d'infanterie motorisée) -ثلاث فيالق (1+2) -الكتائب (CCAS)	سوق اهراس	2250سكري
-الدراقون 16 (16 Dragons : unité formée en escadrons)	عيد البيضاء	750عسكري

[1] مجموعة من الباحثين، **الاسلاك الشائكة وحقول الألغام**، منشورات المركز الوطني للدرلااسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين، صص77-78

-الدراقون 31 (31 Dragons)	Montesquieu	750عسكري
-المجموعة الرابعة والثامنة (4/8 R.A: Régiment d'Artillerie ,unités Organisées en battries	سدراتة	325عسكري
-المجموعة الأولى والثامنة (1/8 Régiment d'Artillerie)	قالمة	325عسكري
-الكتيبة 402 (402 Q. G: Cie de Quartier Général)	عنابة	160 عسكري
-الكتيبة 252 (252 C.CR: Cie de Circulation Routières)	عنابة	160 عسكري
-الفوج452 (452:G.A.Al: Groupe d'Art d'Afrique Lourde)	عنابة	325 عسكري
-الهيئات المتخصصة (Corps Spéciaux) -الفيلق 52 للهندسة(Bat.du Génie) 52 B.G)	عنابة	325 عسكري
الفيلق 52 للصحة (52B.S: Bat. Sanitaire)	عنابة	325 عسكري
الفيلق 52 للنقل(52B.T: Bat. Trans)	عنابة	325عسكري
الفيلق 52 (52DMT. Détachement Mobil des trans	عنابة	325 عسكري
الكتيبة 1 و52 (C.E.D52/1)	قالمة	160 عسكري
الكتيبة 1 و52 (1/52 C.R.D:Cie de Réparations Divisionnaire)	Saint paul	160 عسكري
الكتيبة 3 و53 (3/53 C.R.D: Cie de Réparations Divisionnaire)	عنابة	160 عسكري
المجموع التقريبي		13780 عسكري

ب) الفرقة الحادية عشر للمشاة .[1]

المجموعة	مكان عملها	عدد رجالها
-المجموعة 60 (60RI: Régiment d'infanterie) -الكتائب (C.C.A.S) -الفيالق (1+2+3)	بوخضرة	3000عسكري
-المجموعة 28/3 (3/28 RA)	عنابة	325عسكري
-المجموعة 18 (18 R.D: Régiment de dragons) -الكتائب (C.C.A.S) -الفيالق (1+2)	عنابة	1500عسكري
-مجموعة الكتائب 502 (502.G.C.T: Groupe de cies de transport - الكتيبة 1(G.C.T) - الكتيبة 2 -الكتائب (C.C.A.S)	عنابة	580عسكري
-المجموعة 61 (61 B.G)	مرسط	325عسكري
-الكتيبة 61 (61 C.T)	مرسط	80عسكري
-الفرقة 61 عتاد ونقل (61 D.M.T: Détachement Mat .transport)	مرسط	160عسكري
-الكتيبة 161 (61 C.R.D.I) الكتيبة 61 (61 Q.G) الكتيبة61 (C.M) الكتيبة61 (61 C.R.I)	مرسط	750عسكري
المجموع التقريبي		6395 عسكري

[1] المرجع السابق ، الاسلاك الشائكة وحقول الالغام ،ص 79

ج) الفرقة الخامسة والعشرون للمظليين (القيادة العامة تبسة)[1]

المجموعة	مكان عملها	عدد رجالها
-المجموعة 14 (14 R.C.P: Reget de chasseurs para)	سدراته	1500عسكري
-المجموعة 9 (9/ RCP)	سدراته سوق اهراس	1500عسكري
-المجموعة 8 (8 R.P.C: Reget para colonial)	الحمامات	1500عسكري
-المجموعة 2 (2.R.E.P: Reget étrangère para)	قالمة	1500عسكري
-المجموعة 18 (18 R.C.P: Reget de chasseurs para	تبسة	1500عسكري
-المجموعة 3 (3R.C.P: Reget de chasseurs para chutiste)	فركان	1500عسكري
-المجموعة 1 (1R.H.P: Reget de hussards para(	فركان	1500عسكري
-المجموعة 35/1 (1/35 R.A.P: Reget de artillerie para	فركان	325عسكري
-الهيئات المتخصصة (Groups spéciaux) الكتيبة C.T-75 -الكتيبة Cie.QG 75 الكتيبة C.R.D 75	بئر العاتر	900عسكري
الكتيبة C.Génie 75 الكتيبة D.M.T 75	تبسة	
المجموع التقريبي		11725 عسكري

[1] المرجع السابق، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، صص80-81

كما تقوم قوات التدخل السريع التابعة لمنطقة الشرق القسنطيني بإسناد وتدعيم هذه القوات عند أي طارئ أو مواجهة.

قوات التدخل السريع التابعة لمنطقة الشرق القسنطيني.[1]

المجموعة	مكان عملها	عدد رجالها
-المجموعة 3 (3 R.T.S) -الفيلق (1+2+3) الكتيبة (C.C.A.S)	عنابة	3000عسكري
-الفيلق 12 (12 BCA: bat de chasseurs alpins)	عنابة	750عسكري
-الفيلق 14 (14 BCA: bat de chasseurs alpins)	عنابة	750عسكري
-الفيلق 25 (25 BCA: bat de chasseurs alpins)	موريس	950عسكري
-المجموعتين 11و14 للمشاة (1174/R.I: Reget infanterie)	بئر العاتر	750عسكري
الفيلق 81 للمشاة (81 B.I:bat. infant)	الشريعة	750عسكري
الفيلق 67 للمشاة (67 B.I:bat. infant)	سدراته	750عسكري
-المجموعة 4 للمشاة (4 R.E.I: Reget étrange infant)	تبسة	750عسكري
-المجموعة 3 للمشاة (3 R.E.T) الفيلق 2 الفيلق 1	عنابة -الونزة	2250عسكري
-المجموعة 21/1 (1/21 R.T.A)	بئر العاتر	750عسكري
-المجموعة 1	تبسة	750عسكري

[1] المرجع السابق، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، صص82-83

		(1/ R.E.C: Reget étrange chasseurs)
750عسكري	نقرين	-المجموعة 2 . (2/ R.E.C)
750عسكري	الونزة	المجموعة 1 للصبايحية (1/ R.S: Reget de sepahias)
750عسكري	ونزة	المجموعة 4 (4/ Hussards)
750عسكري	ونزة	المجموعة 9 (1 GESA)
750عسكري	قالمة	المجموعة 13 (13 GCNA)
750عسكري	تبسة	المجموعة 1 (1 RACT)
750عسكري	تبسة	المجموعة 59/1 (1/59 RA)
750عسكري	تبسة	المجموعة 39/1 (1/39 RA)
750عسكري	قالمة	المجموعة 28/1 (1/28 RA)
160عسكري	تحت تصرف المجموعة 9 للقناصة المظليين	المجموعة 80 (80 ct)
160عسكري	تحت تصرف المجموعة 9 للقناصة المظليين	الكتيبة 307 للنقل (307 cie de tranpot)
375عسكري	تحت تصرف المجموعة 9 للقناصة المظليين	الفيلق 12 (12 B.G.Bat Génie)
95عسكري	المجموعة 9 للقناصة المظليين	الفيلق 105 (105 B. Bat Génie)

الفيلق 7/1 (1/7 Bat Génie)	الماء الابيض	95عسكري
الفيلق 3/1 (1/3 Bat Génie)	الماء الابيض	95عسكري
الفيلق 57 (57. Bat Génie)	الماء الابيض	95عسكري
الفيلق 63 (63. Bat Génie)	بئر العاتر	95عسكري
الفيلق 71 (71. Bat Génie)	بئر العاتر	375عسكري
الكتيبة 180 للهندسة العسكرية (180 cie du Génie)	بئر العاتر	95عسكري
الكتيبة الكهروميكانيكية الكتيبة4 الكتيبة5	بئر العاتر	190عسكري
الفيلق 3 للهندسة العسكرية (3 bat Génie)	بئر العاتر	375عسكري
فرقة الروماة537 (537 G.T)	تبسة	190عسكري
فرقة الرماة 513 (G.T.513)	تبسة	190عسكري
فرقة 804 (804 C.R.D)	تبسة	190عسكري
فرقة 661 (661 C.G.R.A)	تبسة	190عسكري
مركز التموين المتقدم	تبسة	95عسكري
الكتيبة 626 للمخازنية (626 C.I.E.de magasins)	عنابة	95عسكري
فرقة (S.R.I)	قالمة	95عسكري
سرايا الدرك المتحركة	عنابة	160عسكري

(Escadrons gendarmerie mobile) السرية 102 (102/ T.E.R)		
السرية 5/1	الطارف	160عسكري
السرية 9/6	قالمة	160عسكري
السرية 2/8	الونزة	160عسكري
السرية3/10	سوق اهراس	160عسكري
مخزن الذخيرة	تبسة	160عسكري
فرقة الزواف3 (زواوة) (3 Zouaves)	واد الكبريت	750عسكري
فرقة الزواف 3/1 (1/3 Zouaves)	سوق اهراس	750عسكري
الفرقة 4 (4/ Hussards)	سوق اهراس	750عسكري
المجموعة 70 للمشاة (70 R.I)	الماء الابيض	750عسكري
فيقل كوريا (bat couria)	قالمة	750عسكري
فرقة 303 (303M.R.A)	العيون	95عسكري
فرقة (U.D.S.M)	سكياس	95عسكري
فرقة 18 (18 G.M)	الكويف	95عسكري
فرقة 8 (8 G.M)	الماء الأبيض	95عسكري
فرقة 7/2 (2/7 G.M)	المريج	95عسكري
فرقة 6/4 (4/6 Bis G.M)	الكويف	95عسكري
المجموع التقريبي للقوات الدعم والمساندة		22585 عسكري

أما عدد القناصة على الحدود كان 2500عسكري و2500عسكري من الخيالة أي في مجموعها 5000قناص

-أما فرق المخزن على الحدود قد بلغ 60 مركزا يضم كل مركز 40 اربعون فردا، المجموع:2400 عسكري مخزني.

-أما الأفواج الأمنية (G M S) group mobiles de sécurités بلغت 8 ثمانية وحدات وكانت منتشرة عبر الحدود كالآتي :

*الفرقة الأولى كانت في قالمة

*الفرقة الثانية كانت في حمام النبايل.

*الفرقة الخامسة كانت في الشريعة.

*الفرقة الثانية والأربعون في قصر الصبايحي.

*الفرقة الثالثة والأربعون كانت في سدراتة.

*الفرقة الخمسون في بيضا برج .

*الفرقة الثانية والسبعون في مرسط

*الفرقة الثالثة والسبعون في الونزة

وكانت كل فرقة من هذه الفرق تضم 190 عسكريا ، أي في المجموع 1520 عسكري .

أما فرقة الحركة (الخونة من الجزائريين) فقد بلغت 17 كتيبة وكانت تضم كل كتيبة 175 حركيا ، أي في مجموعها بلغت 2975 حركيا، وفي الأخير يمكن أن تصل إلى عدد القوات الفرنسية المتمركزة على الحدود الشرقية وعلى طول الخطوط الشائكة والمكهربة ، قد فاقت ستة وستون ألف مع بداية سنة 1959[1].

[1] المرجع السابق، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، صص84-85

5-المناطق المحرمة:

في إطار السياسة الفرنسية الاستعمارية الرامية إلى عزل الثورة ومحاصرتها في مناطق محدودة اعتمدت السلطة أساليب إستراتيجية تمثلت في إقامة المحتشدات والسجون وبناء الخطوط الشائكة والمكهربة، والقيام بحملات تمشيط كبرى، الاعتماد على الحركات المناوئة وإتباع سياسة إعلامية تعتمد على الدعاية والتضليل إضافة إلى كل هذا لجأت إلى إقامة المناطق المحرمة، وهي تلك المناطق الإستراتيجية التي يستعملها جيش التحرير الوطني في الإمداد والتموين والتواصل مع الشعب، لذلك لجأت السلطة الفرنسية إلى جعلها **مناطق محرمة** " Zones Interdites" أي يمنع الإقامة والسكن فيها وعبورها وهذا بغية تسهيل مراقبتها من طرف الجيش الفرنسي ورصد أي تحرك أو عمليات تقام عليها، وقد صادق مجلس الوزراء الفرنسي في اجتماعه يوم 19 فيفري 1958 على إنشائها وتمتد حدود هذه المناطق عرضًا من الحدود التونسية إلى **عنابة** وطولاً بالموازاة مع السكة الحديدية **عنابة تبسة** إلى غاية **نقرين**.[1]

وامتدت خريطة المناطق المحرمة من جبال **الأوراس** إلى الحدود المغربية مرورًا بجبال الشمال **القسنطيني والقبائل والونشريس** ورقعة شاسعة من الصحراء، لتستفيد منها الثورة الجزائرية وتحولها إلى مستشفيات علاجية تحت الأرض ومناطق لنقاهة المرضى والمصابين.

وأصدر مفتي الديار التونسية الشيخ "عبد العزيز جعيط"*، نداء للعالم وحكوماتهم للدفاع عن المدنيين الجزائريين.[2]

إثر قرار الحكومة الفرنسية باتخاذ منطقة محرمة على كامل الشريط الحدودي التونسي الجزائري حيث تبلغ مساحة هذه المنطقة المحرمة حوالي ربع مساحة تونس، صدر نداء عن مفتي الديار التونسية جاء فيه ما يلي:

«أدعو العالم باسم الدين والإنسانية والإخاء والشفقة والرحمة والشعور الإنساني لإنقاذ فريق من الشعب الجزائري يقدر عدده بثلاث مائة ألف نسمة وتخليصه من براثن الهلاك والإبادة تحت ستار حماية الحدود بحجة منع تسرب المقاومين الجزائريين إلى الحدود التونسية وإن صدور قرار الحكومة الفرنسية بإحداث

1- مجموعة من الباحثين، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، مرجع سابق، ص 30-31، للإطلاع على خريطة المنطقة المحرمة ينظر الملحق رقم (10)

* - عبد العزيز جعيط هو من مشايخ الزيتونة ومفتي الديار التونسية من سنة 1957 إلى 1960.

2- محمد لطفي الشايبي، **الدولة التونسية الجديدة والثورة الجزائرية (54 – 58)**، دراسة نشرتها جريدة الصباح الصادرة في يومي 12-2007/09/13

منطقة "حرام" تبلغ مساحتها مساحة ربع القطر التونسي وتمتد مع طول الحدود التونسية الجزائرية نستنكره وندّنيه لأنه مخالف لكافة الشرائع والقوانين».[1]

1- جريدة العمل، **اللجنة الدينية للدفاع عن المدنيين الجزائريين**،عدد 592 الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر 1957، ص3، للإطلاع عن نداء مفتي الديار التونسية ينظر الملحق رقم (11)

المبحث الرابع: الاعتداءات العسكرية والملاحقات الأمنية:

1-الاعتداءات العسكرية على الأراضي التونسية

لم يكتف التونسيون بمؤازرة ومساندة الثورة الجزائرية طوال مرحلة الكفاح المسلح بل التزموا الصبر والاحتساب جراء الاعتداءات الفرنسية المسلطة عليهم وخاصة سكان المناطق الحدودية وفي هذا الإطار تناولت الجرائد التونسية وخاصة **الزهرة، الصباح، العمل** ، عديد الحوادث خلال سنتي 1956- 1957 ونذكر منها حادثة قرية **السوافة** قرب **أم العرائس**، حيث أن الجيش الفرنسي قام بقتل تونسيين وسجن أثنا عشره فردًا أثناء ملاحقة عشرين من المقاومين الجزائريين كانوا في دكان لاقتناء ما يحتاجون من غذاء.[1]

وأيضا كان الرد عنيفا على الشعب التونسي إثر تضامنه مع القيادة المختطفين من قِبل قوات الاحتلال الفرنسي إذ وقعت اشتباكات مع المدنيين في حمام الأنف بولاية تونس والكاف، **سبيطلة**، سوق الأربعاء، **قابس** و**سوسة**، خلفت استشهاد أثنا عشرة تونسيا وإصابة أكثر من أربعين بجروح خطيرة.[2]

وبدعوى مطاردة جزائريين تعرضت منطقة **الشبيكة** التونسية يوم 27 مارس 1957 إلى وابل من قذائف المدفعية، تساندها الطائرات بنيرانها واستمر الهجوم عدة ساعات أدى إلى تهديم العديد من المنازل وسقوط عدة جرحى مع تضرر بعض الحقول والمزارع التونسية بالمنطقة[3]

وهاجمت تشكيلة من الجيش الفرنسي بلدة تلابت التونسية واستعملت في هجومها الرشاشات ومدافع **بازوك رقم 24**، وأدى الاعتداء إلى تحطيم المحلات ونهبها من طرف الجند كما تم اعتقال عدد كبير من اللاجئين الجزائريين وخلفت العملية مقتل مدني وجرح ثلاثة آخرين.[4]

كذلك سنة 1957 تخللتها عدة حوادث تقودها قوات الاحتلال الفرنسي ضد التونسيين لإحباطهم وتثنيهم عن مواقفهم المؤيدة والثابتة للثورة الجزائرية، ومنها الاعتداء على **الحامة** و**قابس** أسفر عن سقوط قتيلين وعدد كبير من الجرحى التونسيين.[5]

---

1 جريدة الصباح، **أحداث أم العرائس**، ع 1405 الصادرة في 19 جويلية 1956، صص1-4، ينظر أيضا:
Le Petit Matin: du 28/07/1956

2- نفسه، **الشعب التونسي يصمد أمام العدوان الفرنسي المسلح** ، ع 1491 الصادرة في أكتوبر 1956، صص1-4، ينظر أيضا، جريدة الصباح، **اعتداءات الجيش الفرنسي**، الصادرة في9 سبتمبر1956.

3 - نفسه، **الجيش الفرنسي يصلي التونسيين الآمنين في شبيكة وتمغزه**، ع 1622 الصادرة في 30 مارس 1957، صص1-4

4- نفسه، **الجيش الفرنسي يرتكب فظائع في بلدة تلابت**، ع 1622 الصادرة في 31 مارس 1957، ص1

5 - جريدة العمل، **الجيش الفرنسي يواصل اعتداءاته في قابس**، ع 506، الصادرة في 8 جوان 1957، ص1

كما تواصلت عمليات الجيش الفرنسي ضد الأراضي التونسية خاصة في سنة 1958، شهدت عدة اختراقات للأجواء من قِبل الطائرات الفرنسية، وتوغلات عسكرية تساندها مدرعات ودبابات، ويعتبر الاعتداء على ساقية **سيدي يوسف** من أضخم الاعتداءات وأشدها خلال الثورة وذلك بتاريخ 8 فيفري 1958، ففي يوم 11 جانفي 1958 وقع اشتباك بين القوات الفرنسية والمقاومين الجزائريين بناحية جبل الكوشة خلّف مقتل خمسة عشرة جنديًا فرنسيًا وتم أسر آخرين وبحجة استرجاع أسراها ومعاقبة التونسيين قامت بهجوم مكثف على الساقية يوم 8 فيفري 1958 بعد إقرار مجلس الوزراء الفرنسي حق التتبع وكان ذلك اليوم سوقًا أسبوعيًا حيث يجتمع فيه الفلاحون والتجار أمام مقر المندوبية، وعلى الساعة الحادية عشرة تقريبًا هاجمت مجموعة من الطائرات وألقت بقنابلها على المندوبية وساحة السوق وعم الهلع والفزع في نفوس الآمنين واستغرق الهجوم حوالي ساعة تقريبا وخلف استشهاد حوالي 80 شخصًا بما فيهم النساء وأطفال المدارس، أما الجرحى قدر عددهم حوالي 87 شخصًا، وخلف العدوان خسائر مادية معتبرة تمثلت في تحطيم خمس سيارات مدنية وتهديم دار المندوبية وثلاثة وأربعين مسكنًا وأربعة وثمانين متجرًا وإدارة البريد والمدرسة الابتدائية ومركز الجمارك، ومركزين للحرس الوطني التونسي[1]

أما في قرية منجم الساقية فقد تم تحطيم مركز الحرس الوطني التونسي ومقر إدارة الغابات وإدارة المنجم وستة وتسعون مسكنًا، وقد أرجعت السلطات الفرنسية أسباب العدوان إلى الاعتداءات المتكررة التي تنطلق من الأراضي التونسية ضد طياريها.

وصرح الكولونيل Joel جويل" مدير ديوان الجنرال "Salan" سالان القائد الأعلى للقوات الفرنسية أن اعتداءات تحصل يوميًا ضد طيارينا أثناء أداء للقوات مهامهم الاستطلاعية على منطقة الحدود وتأمين الجيوش الفرنسية في العمليات البرّية، وأنّ مصدرها أسلحة مضادة للطائرات تمتلكها عناصر المقاومة الجزائرية، ومتواجدة بالأراضي التونسية ويؤكد أيضا أنّه تواصلت العمليات ضد وحداتنا يوم وحداتنا يوم 30 جانفي 1958 وتجددت في 7 فيفري 1958 و8 فيفري 1958.[2]

كما برّر الوزير الفرنسي المقيم بالجزائر " **روبير لاكوست** " هذا العدوان قائلاً : «... **أنّ الفرنسيين يخضعون إلى معركة الحدود، هذه المعركة تشن ضد تسرب بعض العناصر المسلحة الخارجية إلى**

---

1 – نفسه، **الاعتداءات على ساقية سيدي يوسف** ، ع 715 الصادرة في 9 فيفري 1958، صص1-2 للتعرف أكثر عن مخلفات الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف ينظر الملحق رقم (12).

2 – جريدة العمل، **تصريحات روبير لاكوست**، ع716، الصادرة في 10 فيفري 1958، ص3

الجزائر... وأنّ الثوار القادمين من تونس يبذلون الآن جهودًا مضاعفة لمحاولة الدخول إلى الجزائر حاملين أحداث الأسلحة وأهمها.».[1]

وصرح وزير الدفاع والقوات المسلحة الفرنسية "**جاك شابان دلماس**" بتصريح آخر برّر فيه عملية العدوان ضّد الساقية، وأكد على أحقية الجيش الفرنسي في الرّد والملاحقة وحق التتبع للثوار الجزائريين حتى خارج الحدود، وخاصة في دول الجوار وهذا ما رفضته تونس جملة وتفضيلاً.[2]

ويمثل حادث الاعتداء على الساقية الانتهاك رقم 84 للسيادة التونسية منذ الاستقلال .[3] فقد تعددت التجاوزات والانتهاكات الفرنسية للأراضي التونسية وكان في كل لحظة سكان الحدود مهددين بالقتل والتعدي على أملاكهم كعقاب جراء احتضانهم ودعمهم لعناصر الثورة الجزائرية.

وتواصلت الاعتداءات الفرنسية على الدولة التونسية وخاصة في منطقة رماده التى عرفت خلال شهر ماي 1958 تكرار متزايد لعمليات القصف بالطيران خلّف تحطيم عدد من المساكن وتخريب مركز المندوبية والحرس التونسي ودكاكين ومستودع للقمح وآخر للحلفاء، وتم أيضًا استهداف المدرسة، حيث كان من بين الضحايا مديرها وزوجته وأبنائهم الثلاثة، وعثر على ستة جثث لمواطنين تونسيين بوادي العشوش قرب رماده، كما قتل أيضًا راعي أغنام، وتم اختطاف خمسة مواطنين والحصيلة العامة استشهاد تسعة مواطنين وإحصاء خمسة مفقودين.[4]

واستمرت عمليات اختراق الحدود التونسية جوًا وبرًا في وتيرة متزايدة على مدار سنوات الثورة الجزائرية، وكانت في كل مرة تخلف ضحايا في الأرواح وتحطيم للمساكن وتخريب للمزروعات وسرقة المواشي كعقاب للتونسيين على مؤازرتهم وتضامنهم ودعمهم للثورة الجزائرية، ومحاولة منهم فصم عرى التواصل والتقارب وإيجاد هوة خلاف بين عناصر التنظيم الثوري الجزائري والسلطة التونسية للتفرد بها ومن ثّم القضاء عليها.[5]

أما العدوان على بنزرت فيما يعرف بمعركة "الجلاء" من 19 جويلية 1961 إلى 22 جويلية بعد أن استنفذ تونس كل المحاولات السلمية والسياسية من أجل تحرير بنزرت لجأت إلى حصار القاعدة الفرنسية المتواجدة

---

1 - نفسه، **الجيش الفرنسي يواصل اعتداءاته في قابس**، ع 506، الصادرة في 8 جوان 1957، ص1

2- نفسه، **تصريحات وزير الدفاع والقوات المسلحة الفرنسية**، ص3، ينظر أيضًا إلى جريدة العمل، ع717 الصادرة في 11 فيفري 1958.

3 - حفيظ الطبابي، **مساهمة تونس في الثورة الجزائرية (54-58)**، دراسة الشروق الالكتونية التونسية ليوم 2010/09/21.

4 - جريدة العمل، **نتائج اعتداء على رماده**، ع 807، الصادرة في 28 ماي 1958، ص3، للاستزاده ينظر إلى الأعداد 808،805، 809، من الجريدة نفسها.

5 - جريدة الطليعة، **اعتداءات**، ع 162، الصادرة في 28 أفريل 1960، صص 1-2

في المنطقة فكان الردّ عنيفًا من القوات الفرنسية والحصيلة حسب جريدتي الصباح والعمل 670 شهيدًا و 1155 جريحًا.[1]

وفي الذكرى الخمسين لمعركة بنزرت صّرح ضابط من الجيش التونسي الذين عايشوا الأحداث أنّ عدد الشهداء من الجيش التونسي قد بلغ 600 شهيد ليصبح العدد كالآتي:

-شهداء الجيش الوطني التونسي : 600 شهيدًا

-شهداء الحرس الوطني التونسي: 090 شهيدًا

-شهداء تنظيمات التعبئة الشعبية: 611 شهيدًا

المجموع: 1301 شهيدًا.[2]

وتضامنت الحكومة المؤقتة الجزائرية مع الشعب التونسي وقيادته على إثر العدوان الفرنسي على بنزرت وأعلنت استعدادها الكامل لوضع جميع إمكانياتها العسكرية تحت تصرف الحكومة التونسية لصد العدوان الفرنسي على الأراضي التونسية[3]

كما تواصلت وتيرة الاعتداءات الفرنسية العشوائية على مناطق مختلفة من الأراضي التونسية وخاصة منطقة الشريط الحدودي المحاذية للحدود الجزائرية، وعاشت تلك القرى والمعتمديات التونسية الحرب الجزائرية كا**لقصرين، عين دراهم، فم الخنقة، غار الدماء** ...إلخ ولم تتمتع بالاستقلال التونسي إلى غاية إعلان وقف إطلاق النار بالجزائر الموافق لـ 19 مارس 1962.[4]

2-الملاحقات الأمنية الفرنسية

أ - الجوسسة

رغم تعدد أساليب الضغط الفرنسية على الدولة التونسية التي تمثلت في الضغط السياسي والاقتصادي لتتعدى إلى الاعتداءات العسكرية المتكررة على السيادة التونسية قصد خلق هوة خلاف بين السلطة التونسية والثورة الجزائرية، لكن كل ذلك لم يجدي نفعًا بل زاد في تماسك علاقتها وتضامنهما فلجأت السلطة الفرنسية للجوسسة والعمل المخابراتي ضد السلطة التونسية، وفي هذا الإطار تمكنت الحكومة التونسية من اكتشاف شبكة

1- جريدة العمل، **إحصائيات العدوان الفرنسي**، عدد 1789، الصادرة في 24 جويلية 1961، ص3

2 - عبد المجيد شاكر، **مرجع سابق**، صص 172-173

3 - جريدة المجاهد، **العدوان الفرنسي على بنزرت**، ع 101، الصادرة في نوفمبر1961، ص2

4 - جريدة العمل، أعداد مختلفة لشهر أكتوبر نوفمبر 1961 وجانفي فيفري مارس 1962.

جوسسة تدعى "Majina" "**ماجينا**" وهي تابعة لمصلحة جمع الوثائق والجوسسة الملحقة برئاسة الحكومة الفرنسية مباشرة.

– قسم الاستعلامات والتنصت على المكلمات الهاتفية والتلغراف والتليكس والرسائل العادية ورئيسه المباشرة يدعى درّة الشايب جزائري الأصل بالسفارة الفرنسية ويساعدانه "بيركتي بيار" وإسماعيل القلاتي ولديه أعوان فنيون في مركز البريد بنهج إنقلترة وهم Brosson"بروسون"Gupido"قيبودو" Richarid Vognier Gandolo "ريشارد فقنيارقندولو".

– مركز فرحات حشاد وبه Montanet Walton"مونتاني واتلان" مختص بالتنصط على التلغراف والتليكس، Botu"وباتر" مختص بفتح الرسائل.

–قسم الجوسسة المختصة ورئيسها "كونتي بول" مستشار عسكري في السفارة الفرنسية بتونس ويساعده "جوفري" ضابط الشؤون العسكرية الإسلامية المكلف بالبترول والشرق الأوسط، و"دودراي ريمون" و"شبوى" "بامبلوموس"chlver"شلافير".. وكلهم مكلفون بالقضايا السياسية التونسية الجزائرية، ولهم الحصانة الدبلوماسية ولديهم عيون وأعوان في كل نواحي الجمهورية التونسية، وكذا لهذا القسم اتصالات بأقسام أخرى مماثلة في كل من الجزائر، روما، طرابلس، باريس.[1]

وفي ذات السياق أذاعت وكالة الأنباء الفرنسية تبريرات لعملية التجسس التي تم اكتشافها مؤخرًا بتونس جاء فيها: « **تلاحظ الأوساط المأذونة بباريس أن فرنسا لم تحاول أبدًا التدخل بأي صورة من الصورة في شؤون تونس ولإلحاق ضرر مابها أو النيل من نظامها، ولكن الوضع في تونس غير عادي فالثورة الجزائرية تجد مأوى لها هنالك وفرقها العسكرية تتكون وتنتظم وتتسلح في البلاد التونسية وتستطيع تبني الهجومات على التراب الجزائري... وفي صورة ما إذا استطاع بعض الرعايا الفرنسيين التقاط معلومات عن نشاط الثوار الجزائريين فإن ذلك لا يعدو عن كونه شعورًا وطنيًا مشروعًا لأرواح عدائية إزاء تونس....ومهما يكن فإن السلطات التونسية بحرمانها حتى الآن المعتقلين من وسائل الدفاع تتحمل مسؤولية...**»[2]

---

1 – جريدة العمل، **شبكة جوسسة**، ع 1028 الصادرة في 11 فيفري 1959، ص1، للمزيد حول شبكة الجوسسة ينظر نفس الجريدة " نص **تصريح الطيب المهيري كاتب الدولة للداخلية**".

2 – نفسه، **اعترافات واختلاف أعذار**، ص4، ينظر أيضًا جريدة الزهرة، **شبكة التجسس**، ع 61، الصادرة في 11فيفري 1959، ص2

وتناول مجلس الوزراء الفرنسي في اجتماعه تطور العلاقات التونسية الفرنسية إثر اعتقال بعض الرعايا الفرنسيين بالأرضي التونسية، وعلق وزير الأخبار الفرنسية قائلاً: « ...**أنّ مساعدة تونس للثوار الجزائريين هي مصدر جميع الحوادث التي تقع وتفسد العلاقات التونسية الفرنسية.**»[1]

كما ذكر وزير الخارجية الفرنسية أمام لجنة الشؤون الخارجية قضية الجوسسة بالقول: « **إنّ الوضعية غير عادية التي توجد بها تونس لا بد أن يحمل بعض الفرنسيين – بوازع وطني– على القيام بالأعمال وتحمل الأخطار نظرًا لأن الحكومة التونسية لم تأخذ احتياطاتها الضرورية إزاء وجود عناصر من جبهة التحرير الجزائرية بأراضيها وهذا هو السبب الرئيسي للأزمة الحالية....**»[2]

ب – الملاحقات الأمنية للجالية التونسية

لقد أبدت الجالية التونسية المتواجدة بفرنسا أو الأراضي الجزائرية الخاضعة لسلطة الاحتلال تعاطفًا وتأييدًا للشعب الجزائري وثورته فأصبحت هدفًا للاعتداء عليها بالطرد، السجن، القتل.. ولهذا صاروا محل تتبع وملاحقة من طرف الشرطة والأمن السري وألقي القبض يوم 21 ماي 1957 على **عبد الرحمان الحمداني** و**عبد المجيد الحمداني** ووجهت إليهم تهمة التعاون مع الثوار الجزائريين.[3]

وأوقفت الشرطة الفرنسية المحامي **عبد المجيد شاكر** بسبب تطوعه للدفاع عن القادة الجزائريين المعتقلين بالسجون الفرنسية ووجهت له تهمة التآمر على أمن الدولة.[4]

كما ألقي القبض أيضًا على التاجر التونسي "محمد مالك حسين" مع مجموعة من الجزائريين، ووجهت له تهمة إيواء واستضافة الثوار الجزائريين بباريس[5]

كما غادر حوالي 100 تونسي الأراضي الفرنسية راجعين إلى تونس بسبب التضييق والمعاملة القاسية المسلطة عليهم من طرف الشرطة الفرنسية وتوقعت السلطات التونسية استمرار وتفاقم حركة المغادرة والعودة.[6]

وتعرضت القنصلية التونسية في باريس ومرسيليا إلى اعتداء مجموعة من المتظاهرين الفرنسيين المتشددين يوم 14 ماي 1958 على الساعة السابعة مساء، نتج عنه أضرار مادية جسيمة .[1] وتعرض الطالبين التونسيين الشاذلي

1 – نفسه، **مجلس الوزراء الفرنسي**، صص1-4

2 – جريدة العمل، **تصريحات وزير الخارجية الفرنسي**، صص 1-4

3 – نفسه، **اعتقال شابين تونسيين بفرنسا**، ع 509، الصادرة في 12 جوان 1957، ص3

4 – نفسه، **توقيف عبد المجيد شاكر بباريس**، ع 535، الصادرة في 13 جويلية 1957، ص1

5 – جريدة الاستقلال، **القبض على مواطن تونسي بفرنسا**، ع 101، الصادرة في 4 أكتوبر 1957. صص1-2

6– جريدة العمل، **مغادرة 100 تونسي لفرنسا**، ع 746، الصادرة في 18 مارس 1958، ص1

بوزكورة* والهادي البكوش** إلى الاعتقال من طرف الشرطة الفرنسية، حيث كان ينشطان في تنظيم إتحاد طلبة شمال إفريقيا المسلمين، وشغل بوزكورة أمين مال مكلف بالمطعم للسنة الجامعية 1958-1959 وكان لهما دور في استصدار جوازات سفر من طرف القنصل التونسي محمد المصمودي لصالح قيادات من تنظيم جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري، وقضى بوزكورة مدّة سنة كاملة دون محاكمة وتعرض لشتى أنواع الاستنطاق والتعذيب، ثم قررت هيئة المحكمة طرده من الأراضي الفرنسية وتغريمه بمبلغ 50.00 فرنك، وتمت مقايضته في عملية تبادل الأسرى الجواسيس الفرنسيين بالأسرى والمعتقلين التونسيين.[2]

وجاء في جريدة العمل أيضًا أنّ السلطات الفرنسية ألقت القبض بباريس على أربعة طلبة وتاجر وكلهم يحملون الجنسية التونسية ووجهت إليهم تهمة مساعدة جبهة التحرير الوطني.[3]

لقد أطلقت السلطات الفرنسية سراح 24 مواطنًا تونسيًا بعد أن قضى أغلبهم مدّة تتراوح بين عام وعامين في السجون الفرنسية بباريس وليون، وهذا إثر صفقة لتبادل الأسرى مع السلطة التونسية حيث أفرجت تونس بالمقابل عن 15 جاسوسًا فرنسيا من شبكة "**ماجينا**" التي سبق ذكرها.[4]

وتعرضت الجالية التونسية بفرنسا إلى حملة مداهمة وتفتيش استفزاز من طرف الشرطة الفرنسية يوم 14 ماي 1960[(5)].

وتواصلت عملية المداهمات لمنازل التونسيين وتم القبض على " **عزيز الجزيري**" و"**قدور الملي**" واقتيدوا إلى مركز الشرطة، واستمرت الحملات حيث قامت الشرطة بمداهمات أخرى يوم الثلاثاء 1 جوان 1960[(6)]، وتحدث السفير التونسي **محمد المصمودي** في ندوة صحفية عن اضطهاد السلطة الفرنسية للجالية التونسية

---

1 – نفسه، **المتظاهرون هاجموا قنصلية تونس بباريس ومرسيليا**، ع 765، الصادرة في 15 ماي 1958، ص3

* – الشاذلي بوزكورة،من مواليد 1932 بقليبية بعد الدراسة الابتدائية التحق بالصادقية بعد حصوله على البكالوريا انتقل على فرنسا ليدرس الطب وهنالك نشط بج.ط.ش.إ .م ليصبح أمين مالها سنة 1958 تخصص في علم الخلايا بسويسرا عاد إلى تونس سنة 1972 عين رئيسا لجامعة الوسط في 1986 إلى أن تقاعد.

** – الهادي البكوش،من مواليد 1930/01/15 بحمام السوس ساهم في تأسيس اتحاد الطلبة التونسيين التحق بفرنسا لإتمام دراسته العليا حيث انخرط في ج.ط.ش.إ.م أصبح رئيس الجامعة الدستورية منذ 1956 وعند عودته من فرنسا تقلد عدة مناصب سياسية في الدولة إلى غاية 1989.

2 – عادل بن يوسف، **مرجع سابق**، ص22

3 – جريدة العمل، **اعتقال الطلبة والتجار**، ع 1040 الصادرة في 23 فيفري 1959، ص1

4 – نفسه، **إطلاق صراح مواطنين تونسيين**، ع 1235، الصادرة في 13 أكتوبر 1959، ص3

5 – نفسه، **حملة مداهمات للجالية التونسية**، ع 1426، الصادرة في 22 ماي 1960، ص1

6 – نفسه، **مدّاهمات**، ع 1434، الصادرة في جوان 1960، ص4

حيث قال: «**مما يزيد في دهشتنا أنّ نظام التعسف والإذلال لا يوجد في بنزرت فحسب، بل في باريس فقد تم قتل تونسيين في "Lyon" "ليون"، وفجرت قنابل بلاستيك وتكررت الأعمال العدوانية.**»[1]

وعقب مظاهرات 17 أكتوبر 1961 التي نظمتها الجالية الجزائرية في العاصمة الفرنسية باريس وقد شارك فيها التونسيون المقيمون بفرنسا للتعبير عن تضامنهم مع إخوانهم الجزائريين ورفضهم للإجراءات العنصرية والتعسفية والقمعية المسلطة على الشعب الجزائري، لهذا تعرضت الجالية التونسية بفرنسا إلى إعتقلات وملاحقات من طرف مصالح الأمن والشرطة الفرنسية.[2]

عقد المواطنون التونسيون المقيمون بفرنسا اجتماعيا عامًا لمعالجة قضية التعسف والاعتقالات المسلطة عليهم من قبل عناصر البليس الفرنسي، ولفت نظر الرأي العام إليهم وأصدروا عقب الاجتماع البلاغ التالي: «**عقدت هيئة التونسيين المقيمين بفرنسا اجتماعًا يوم 20 أكتوبر 1961 درست خلاله وضعية التونسيين التي أصبحت لا تطاق من جراء الاهانات والإيقافات التي يتعرض لها التونسيون من طرف السلطات الفرنسية، ولهذا تذكر الهيئة بأنه على الرغم من الاحتجاج الذي رفعته إلى السلطات المسؤولة فإن البوليس الفرنسي لم يكف عن مطاردة التونسيين وإيقافهم في الأيام الأخيرة، وإنّ في سلوك البوليس الفرنسي ضّد الطلبة والعمال التونسيين ما يدل على الطابع العنصري الذي أصبحت تتصف به عمليات المداهمة والاعتقال التي تقوم بها الشرطة الفرنسية ضّد أبناء الشمال الإفريقي مهما كانوا...**»[3]

اعتدت المنظمة السرية المسلحة الفرنسية على متجرين يملكهما تونسيون بباريس بانفجار من البلاستيك وذلك يوم السبت 9 ديسمبر 1961 مساء.[4]

كما اعتدت ذات المنظمة على قنصلية الشرفية لتونس ببروكسل بالبلاستيك ليلة يوم 03 جانفي 1962، وتسبب الانفجار في إحداث ضجة وتحطيم زجاج نوافذ القنصلية.[5]

1 – نفسه، **ندوة صحفية لمحمد المصمودي**، ع1819، الصادرة في 25 أوت 1961، صص1-6

2 – نفسه، **الشرطة الفرنسية تعتقل عدد من التونسيين في باريس**، ع1865، الصادرة في 19 أكتوبر 1961، ص1

3 – جريدة العمل، **التونسيون المقيمون بباريس يشهرون بأعمال التعسف والإيقاف بباريس**، ع 1870، الصادرة 25 أكتوبر 1961، ص6

4 – نفسه، **المنظمة السرية تنسف متجرين على ملك تونسيين بباريس**، ع 1913، الصادرة في 14 ديسمبر 1961، ص1

5 – نفسه، **اعتداءات بالبلاستيك على القنصلية التونسية**، ع 1932، الصادرة في 5 جانفي 1962، ص1

- قائمة لأسماء بعض المعتقلين التونسيين بالسجون الفرنسية-

الرقم	الاسم واللقب	العمر	تاريخ إلقاء عليه القبض	مدة الحكم عليه
1	العربي بن يوسف	25 سنة	مارس 1961	سنتين سجن
2	الصادق بوخريص	26 سنة	سنة 1960	سنتين سجن
3	محمد الغربي	23 سنة	فيفري 1961	خمسة عشر شهرًا
4	محمد الخيري	32 سنة	أفريل 1961	خمسة عشر شهرًا
5	المسعودي	31 سنة	غير معروف	خمسة عشر شهرًا
6	الهادي فوناس	26 سنة	سنة 1960	أربع سنوات سجنًا
7	منصور إنخاك	22 سنة	غير معروف	خمسة عشر شهرًا
8	كمال العروسي	39 سنة	سبتمبر 1960	ثلاث سنوات سجنًا

والملاحظ أن هؤلاء المعتقلين السياسيين قد قضوا فترة كبيرة بالسجون الفرنسية "بلاسنتي"، Stiasbourg ستراسبورغ"، Toulouze"تولوز"، Marseille"مرسيليا".[1]

وشارك التجار التونسيون المتواجدون بالجزائر في الإضراب الذي دعت له جبهة التحرير الوطني من 28 جانفي إلى 03 فيفري 1957، لهذا تعرضت محلاتهم للاعتداء والنهب من طرف العساكر الفرنسية، وبعثوا برسالة استنجاد إلى السلطات التونسية جاء فيها: « **باسم التجار التونسيين بالجزائر نلفت أنظاركم إلى ما ارتكبته السلطات الفرنسية بسوق هراس ضّد المغازات التونسية التي كانت موصده والتي تم فتحها عنوة بعد تحطيم الأبواب ووضعت البضاعة تحت تصرف العموم.**»[2]

كما بعثوا برسالة أخرى يستغيثون بالحكومة التونسية للتدخل ووضع حدّ الاعتداءات التي يتعرض لها التجار التونسيون بالجزائر جاء فيها : « **نلفت أنظار الرأي العام التونسي عامة والحكومة التونسية بصفة خاصة إلى الحلة التي نقاسيها بالجزائر، فزيادة على التعديات وتحطيم محلاتنا قد أخذونا قهرًا وتحت تهديد البنادق**

1 – جريدة العمل، **تسعة معتقلين تونسيين يعودون من فرنسا إلى أرض الوطن**، ع 1969 الصادرة في 17 فيفري 1962، ص6

2 – نفسه، **التجار التونسيون يستنجدون**، ع 390 الصادرة في 23 جانفي 1957، ص2

لرفع المزابل من الشوارع الجزائرية أيام الإضراب مع الضرب المبرح والإهانات التي لم يتحملها بشر فوق الأرض، ولقد ضاعت أرزاقنا وانتهكت حرماتنا وذقنا الأمرين، ولذا نطلب من الحكومة التونسية أن تتدخل حالاً حتى نعتبر في هذه البلاد كبقية الأجانب العائشين خاصة ونحن أبناء دولة مستقلة وأملنا وطيد في سماع كلمتنا، أبناء تونس المستقلة في عاصمة الجزائر.»[1]

وذكرت جريدة "**لاكستيون**" خسائر التجار التونسيون إثر مشاركتهم في الإضراب الذي دعت له جبهة التحرير الجزائرية: « **أنّ التجار التونسيين المستقرين بالجزائر قد لحقتهم خسائر فادحة تقدر بعشرات الملايين من جراء عمليات النهب التي يشنها الفرنسيون أثناء الإضراب العام الذي قام به الشعب الجزائري إثر عرض قضية على الأمم المتحدة.**»[2]

وصرح المجاهد "**علي عوايدية**"* من "**مدنيين**" بأنه حكمت عليه المحكمة الفرنسية بالجزائر سنة 1956 بسبعة سنوات سجنًا قضاها في سجون **سوق هراس، قالمة، الجزائر العاصمة، باب الوادي، الحرّاش، باتنة،** حيث التقى بسبعة تونسيين قابعين في السجون الفرنسية بالجزائر وذكر منهم **أحمد لسود وخليفة شايب عينه**[3]

تعرض بورقيبة في خطابه إلى الاعتداءات التي كانت ضحيتها تجار تونسيون بالجزائر بالقول: « **إنّ الاضطهاد نال بعض المواطنين التونسيين ممن يتعاطون التجار في الجزائر، ففي أسبوع الإضراب تعرضت دكاكينهم ومغازتهم للتحطيم من طرف العساكر الفرنسية حيث بعثرت سلعهم وبضائعهم على قارعة الطريق، وترتب عن هذه العملية الانتقامية أن أصبح العديد من التجار في عداد المفلسين وآخرون ألقي القبض عليهم وزج بهم في السجون وأرسلوا إلى المحتشدات بمجرد قرار إداري.**»[4]

في ذات السياق تواصلت الاعتداءات على التونسيين حيث تم تفجير محل على ملك عائلة بن إسماعيل التونسية بمنطقة عنابة يوم 24 أوت 1961، وتسبب الانفجار في استشهاد أربعة من منطقة " **جربة**"** وأتت النار على ما فيه من بضاعة. [5] ونقلت جريدة العمل التونسية عن وكالة " **يونايتد براس**" الأمريكية أنّ اعتداءين

---

1 – جريدة الصباح، **رسالة من التونسيون بالجزائر**، ع 1580 الصادرة في 9 فيفري 1957، ص3

2 – جريدة الصباح، **اعتداءات**، ع 1580 الصادرة في 9 فيفري 1957 عن لاكسيون، ص4

* – علي عوايدية،مجاهد تونسي ولد في مدنيين (1932/10/18)، نشط في صفوف الثورة الجزائرية خلال سنة 1956 حيث تم اعتقاله وحكم عليه بسبعة سنوات سجن.

3– **شهادة علي عوايدية**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، تونس، بتاريخ 10 أوت 2006.

4 – الحبيب بورقيبة، **خطب**، ج4، ص71

** – جربة،جزيرة تونسية تقع على الساحل الشرقي لتونس بين مدنين وقابس

5 – جريدة العمل، **أربعة تجار تونسيين يذهبون ضحية شحنة البلاستيك في مدينة عنابة**، ع 1818، الصادرة 25 أوت 1961، صص1-6

بالبلاستيك وقعا مساء يوم 1 جانفي 1962 على الساعة التاسعة ضدّ مغازتين على ملك تونسيين **بسوق هراس** وتوجد الأولى بنهج "**ليون ديوون**" والثانية بنهج "**قاستون تومسون**" وفي ذات الإطار تم تفجير محل تجاري على ملك تونسي بمنطقة سكيكدة [1]، يوم 8 جانفي 1962 على الساعة الرابعة والنصف، وقد وضعت شحنة البلاستيك أمام بابه الحديدي الكائن بنهج "غونود" وخلف هذا الاعتداء أضرار مادية بالمحل.[2]

لقد تحمل الشعب التونسي تداعيات مواقفه الثابتة تجاه الشعب الجزائري وثورته، حيث أصبح طرفا مهما فيها، وتعرضت تونس إلى الحصار الاقتصادي والمالي والدبلوماسي، كما تنصلت فرنسا من التزاماتها المبرمة مع الحكومة التونسية، التي تقضي بضرورة تقديم المساعدات الفرنسية ودعم الميزانية التونسية، وفرضت مراقبة مشددة وأنجزت المشاريع الدفاعية على طول الحدود التونسية الجزائرية قصد محاصرة الثورة وإيقاف الدعم الخارجي لها، كما سنّ البرلمان الفرنسي مراسيم وقوانين تنفيذية لملاحقة الثوار الجزائريين بما يعرف حق التتبع، وقرار إنشاء المناطق المحرمة والتي شرد على إثرها عدد كبير من التونسيين والجزائريين عن أراضيهم وخربت محاصيلهم ومزروعاتهم دون أدني اعتبار، كما كثفت القوات البرية والجوية الفرنسية اعتداءاتها ومداهماتها للمناطق الحدودية، حيث قامت بالاعتداء على كل من ساقية سيدي يوسف، رمادة، بنزرت.

وقد تواصلت هذه الاعتداءات إلى غاية إعلان وقف إطلاق النار في 19مارس 1962 كما قامت الحكومة الفرنسية بزرع شبكة للجوسسة على الحكومة التونسية ورصد تحركاتها ومعاملاتها مع جبهة وجيش التحرير الوطني المتواجدة بالأراضي التونسية،قصد إفشال مخططاتهم وبث الاضطرابات والفوضى والشكوك بين عناصر التنظيم الثوري الجزائري والقيادات التونسية وإدخال تونس في حرب أهلية، ورفضت بيع الأسلحة للجيش وقوى الأمن التونسية وتدخلت لدى الدول الأوربية وأمريكا لمنع بيع السلاح إلى تونس بحجة تسليمها للجزائريين وأعدت مخططات سرية لإعادة احتلالها إلاّ أن الظروف الدولية حالت دون تنفيذ تلك النوايا الاستعمارية، وانتقمت من الجالية التونسية المتواجدة بفرنسا والجزائر، حيث تم الزج بعدد كبير منهم في السجون والمعتقلات وتعرض بعضهم للتعذيب والقتل وتخريب الأملاك .

والملاحظ أن الحكومة الفرنسية تهدف من كل هذا إلى شلّ الاستقلال التونسي وإفراغه من محتواه، لكن هذه السياسة الجهنمية لم تثن الشعب التونسي عن المضي قدما في دعم أشقائهم الجزائريين ومشاركتهم في المعركة التحريرية للمغرب العربي، وحاولوا استثمار وتفعيل استقلالهم لفائدة الأشقاء وخدمة الثورة الجزائرية، وتيقن

---

1 – نفسه، عن وكالة يونايتد براس الأمريكية، **الإرهابيون الاستعماريون ينسفون مغازتين على ملك تونسيين بسوق هراس**، ص1

2 – نفسه، **اعتداء على محل تونسي**، ع 1935، الصادرة في 9 جانفي 1962، ص1

التونسيون بأنه لا معنى لاستقلالهم دون استقلال الجزائر ولهذا دخلوا المعركة بكل قواهم وسخروا كل إمكانياتهم لفائدة الثورة الجزائرية.

الخاتمة

خاتمه:

من خلال البحث في موضوع "**الدعم التونسي للثورة الجزائرية** تم التوصل إلى أهم النتائج وهي كالتالي:

* الملاحظ ابتداء أن هناك فرقا شاسعا بين حقيقة وواقع التضامن الشعبي التونسي الذي عبرت عنه الجماهير؛ من خلال النخب المثقفة والقوى السياسية والمنظمات القومية والمدنية.. حيث كان دعمها للثورة عفويًا نابعا من وجدانها الذاتي الذي لا تعتريه الشكوك والشروط والأطماع، بل كان معبرًا عن عمق العلاقات وتجذر الروابط الاجتماعية والثقافية والتاريخية لكلا الشعبين. فضلا عن إحساس الشعب التونسي بواجب الأخوة الدينية وعلاقات الجوار المتأصلة بينهما؛ لمناصرة الشعب الجزائري المظلوم من أجل استرداد حقه في الحرية والاستقلال.

* بالنسبة لموقف السلطة الرسمية التونسية فإن دعمها للثورة الجزائرية كان يخضع لعديد الاعتبارات السياسية والموضوعية، وأحيانا تتحكم فيه عوامل تسيطر عليها النظرة الذاتية الضيقة، ناهيك عن الضغط الشعبي المستمر وصعوبة إقناعه بتغليب المصلحة القطرية على المصلحة المغاربية.. هذا فضلا عن حداثة الاستقلال التونسي وهشاشته، وحاجة الدولة إلى المساعدات الفرنسية لارتباطها معها بمعاهدات واتفاقيات تنتقص من سيادتها، وتعيق فكرة اتخاذ القرار السيد بهذا الخصوص

* بالرغم من كثرة العراقيل وتنوع الصعوبات فقد أبدت السلطة الرسمية دعمها للثورة الجزائرية تحت تأثير الإيديولوجية اليوسفية والقوة الثورية التي لا تعرف التنازل لأجل بلوغ الهدف المرسوم مهما كلفها الثمن، وكذلك التأثير القومي الناصري في العالم العربي. وحاول نظام بورقيبة من خلال دعمه للثورة احتواء المجموعات الجزائرية المسلحة للقضاء على المقاومة اليوسفية وإرساء السيادة التونسية؛ فكان لزامًا على قيادات جبهة التحرير الجزائرية الخضوع للأمر الواقع، وقبول الدعم الحكومي مقابل التضحية بمن أسمتهم الخارجون عن القانون من الجزائريين.. أمثال الطالب العربي، لزهر شريط، عبد الكريم هالي، السعيد عبد الحي، عباس لغرور... وغيرهم.

* لقد أبرمت الحكومة التونسية ثلاث اتفاقيات سرية مع جبهة التحرير الوطني يتعلق مضمونها بدعم الثورة وتسهيل تمرير السلاح والتموين، وإقامة مراكز التدريب والتنظيم وعدم الاعتراض للمتطوعين التونسيين والجزائريين، وتوفير مراكز ودور للراحة والاستشفاء والإقامة لعناصر وقيادات جبهة وجيش التحرير الوطني.. إضافة إلى حفظ وتأمين الأموال المتبرع بها من طرف الدول العربية والصديقة لفائدة الثورة الجزائرية. أوردت بعض المصادر أنّ الحكومة التونسية كانت تأخذ نسبة 10% عن كل عملية كمقابل، لكن ذلك لا ينتقص من حجم الدعم المقدم؛ حيث أكدّ بعض الباحثين أنّ حوالي 80 % من سلاح الثورة الجزائرية قد مرّ عبر لأراضي التونسية، بحكم

موقعها الإستراتيجي ووعورة التضاريس الحدودية وطول المسافة التي تربط البلدين. إلى جانب صعوبة حصر وتمييز القبائل المتواجدة بالمناطق الحدودية نظرا لطبيعة نشاطها الرعوي الذي يقتضي حياة الحل والترحال؛ وهو الأمر الذي سهل عمليات تهريب السلاح والتموين ونجاحها.

* من حيث النتائج والآثار المترتبة عن الدعم المذكور، فقد تحملت تونس شعبا وحكومة تبعات موقفها الثابت لصالح الثورة الجزائرية، فمورس عليها مختلف الضغوط السياسية والدبلوماسية، وكذا العراقيل الاقتصادية والمالية بعد أن تنكرت فرنسا لالتزاماتها المبرمة بين الجانبين؛ خاصة فيما يخص دعم الميزانية التونسية. لم يكتف المحتل الفرنسي بهذا بل لجأ إلى عمليات التجسس والتصنت على وسائل الاتصال، وملاحقة الجالية التونسية بالتضييق، الاعتداء والاعتقال، النفي والسجن..

* كما هددت ولوحت فرنسا بفكرة إعادة احتلال تونس من جديد؛ ولم يكتف الفرنسيون بما قاموا به وارتكبوا من جرائم كما لم يشف حقد وغليل المتطرفين منهم؛ المتعطشين لسفك دماء الأبرياء، ونهب خيرات الشعوب الضعيفة المستعمرة؛ فعمدوا إلى أساليب أخرى أشد قسوة ك: تسييج الحدود وإخلائها فيما عرف بالمناطق المحرمة، والاعتداءات العسكرية التي لا تزال آثارها ماثلة ومدونة في صفحات التاريخ كالاعتداء الغادر على ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958م، وبنزرت في جويلية 1961م.. كما شهدت المناطق الحدودية عديد التجاوزات الفرنسية التي خلفت عدد كبير من الشهداء والجرحى والمعطوبين في صفوف الشعبين الشقيقين.

* لقد ساهمت ثورة الجزائر –وخاصة بعد استقلال كل من تونس والمغرب ربيع 1956م– من تماسك وترابط الشعبين بالرغم من ظهور بعض الخلافات والأزمات البينية بين السلطتين: كأزمة الكاف ومحاولة مضايقة نشاط الثورة، وأزمة إيجلي والاتفاق الفرنسي التونسي بتاريخ 30 جوان 1958م، وأزمة الطيار الفرنسي المعتقل لدى قيادة جيش الحدود التابع لقيادة الأركان لجيش التحرير الجزائري.. إلاّ أن كل هذه الأزمات ظلت ظرفية وعابرة سرعان ما يتم تجاوزها، لتبقى إرادة الشعبين التونسي والجزائري في الأخوة والتضامن وصد العدوان هي المنتصرة ضد الطغيان الاستعماري؛ إلى أن بزغ فجر التحرير ورفعت راية الحرية والاستقلال ذات 05 جويلية 1962.

بذلك اكتمل عقد التحرير المغاربي والتخلص من الاحتلال الفرنسي الكولونيالي، لتبدأ معركة جديدة هدفها التخلص من بقايا الاستعمار وشق طريق البناء والتنمية والوحدة المشتركة بين أقطار المغرب العربي الكبير؛ وهو رهان لايزال قائم ينتظر الأجيال الجديدة لتحقيقه.

الملاحق

ملاحق :

الملحق رقم : (01)

البرقية الأولى موجهة إلى فرحات عباس جاء فيها ما يلي:

« إن مواطني تونس العاصمة المجتمعين ببورصة الشغل بتونس يوم 27 ماي 1960 تحت إشراف الفرجاني بالحاج عمار يؤكدون لحكومتهم وللشعب الجزائري تأييد الشعب التونسي بأجمعه لكفاحه المظفر حتى تفوز الجزائر باستقلالها وحريتها كاملة غير منقوصة ويعلنون لكم وللرأي العام العالمي أن هذه الانتخابات التي يحرس عليها الاستعمار الفرنسي عنوة وبقوة الحديد والنار هي انتخابات مزيفة وفاشلة».

البرقية الثانية موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء فيها ما يلي:

«إنّ مواطني تونس المجتمعين بعد استعراض تطورات الحالة التي وصلت إليها القضية الجزائرية عقب ست سنوات كلها حرب ودماء ودموع وبعد تبيّن الظروف المحيطة بهذه القضية وتعنت الاستعمار الفرنسي في الاستجابة لنداءات الحق وصرخات الضمير الإنساني يعلنون من جديد مواصلة التأييد للشعب الجزائري في سبيل استرجاع سيادته وكرامته والتشهير بالأعمال العدوانية التي يواصل الاستعمار الفرنسي ارتكابها دون احترام أبسط مبادئ حقوق الإنسان، وننددّ بالأساليب الملتوية التي مازال يتبعها للتغيير بالرأي العام العالمي كإجراء انتخابات إقليمية مزعومة تحت التهديد بالسلاح، الأمر الذي يشكل خرقًا صريحًا لمبدأ تقرير المصير.»

المرجع: جريدة العمل التونسية،عدد 1431، الصادرة بتاريخ 28 ماي 1960، اجتماع عام من طرف التونسيين للتنديد بالانتخابات المزيفة في الجزائر، صص 1- 3.

الملحق رقم : (02)

تصريح مشترك للأحزاب الشيوعية لشمال إفريقيا

اجتمع ممثلو الأحزاب الشيوعية الجزائري والمغربي والتونسي في أوت 1909 وفي نطاق مقابلاتهم الدولية تبادلوا في جوا أخوي ساده التفاهم المتبادل وجهات النظر في شأن الوضع في بلدانهم وخاصة في الجزائر وتباحثوا في المهمات الموضوعة في الساعة الحاضرة أمام شعوبهم وأحزابهم.

يترحم ممثلو الأحزاب الشيوعية الثلاثة على أرواح شهداء القضية الجزائرية الذين لا يحصى عددهم ويحيون تحية صادقة جيش التحرير الوطني المجيد.

للتغلب على مناورات الاستعمار الفرنسي والتعجيل باستقلال الجزائر ويبتهج ممثلو الأحزاب الثلاثة بعقد اجتماعهم في وقت بدأ فيه بعض الانفراج في النطاق العالمي إثر إعلان زيارة الرفيق خرتشوف إلى الولايات المتحدة وزيارة الرئيس أيزنهاور إلى الإتحاد السوفياتي، ولكن هذا الحدث الذي سوف تكون له أطيب النتائج بالنسبة إلى السلم العالمي لا يخفى عليهم خطورة التوتر القائم بين شعوبهم وبين الاستعمار الفرنسي الذي برز علاوة على تغذيته لهذا التوتر كآخر المناصرين للحرب الباردة وأنشط المدافعين عن العسكريين الألمان أثناء مؤتمر جنيف.

إن هذا الاجتماع يعقد في الوقت الذي تجتمع فيه دول إفريقيا المستقلة بمنروفيا قصد تنسيق سياستها وتشديد تعزيزها لنضال الشعوب الإفريقية في سبل استقلالها ومناصرة القضية الجزائرية بوجه خاص في وقت تتأهب فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث قضية الجزائر التي طالب بترسيمها هذا العام عدد أكبر من البلدان الإفريقية الأسيوية، في وقت تستعد فيه فرنسا لإجراء التجارب النووية في صحراء المغرب ذاتها متحدية بذلك إرادة السلم والانفراج الدولي.

إن هذا الاجتماع يعقد في وقت تشتد فيه حرب الإبادة الاستعمارية التي فرضت على الشعب الجزائري منذ خمسة أعوام واتخذت صبغة محاولة إجرامية لإتلاف شعب بأسره والتي يقدم لها الفيدرالية كامل الإعانة المالية والاقتصادية والعسكرية اللازمة لمواصلتها.

إن هذا الاجتماع يعقد في وقت يشعر فيه الاستعمار الفرنسي بإخفاق مجهوداته الحربية وباستحالة انتصاره عسكريا، الأمر الذي أوضحته بكل جلاء مقاومة الشعب الجزائري البطل مقاومة مستميتة لا تغلب فيلجأ إلى القيام بحملة تضليل سياسية واسعة ويحاول، محافظا بإصرار على خرافة الإدعاء بأن الجزائر فرنسية، إيهام الرأي العام بمزايا مشروع قسطنطينية "والانتخابات" التي ينظمها الجيش الاستعماري.

وتحاول سياسة "دي غول" الاستفادة من تباطؤ الحكومتين المغربية والتونسية في تطبيق مقررات طنجة ومن الصعوبات الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار التي تجابهانها فتقوم بمناورات بارعة لإحداث التفرقة بين البلدان المغربية ولعزل الجزائر المجاهدة وتواصل في نفس الوقت استفزازاتها العسكرية وضغطها الاقتصادي على البلدين المستقلين.

ينبغي الرجوع إلى مبادئ طنجة

وتجمع الأحزاب الشيوعية الثلاثة أمام خطورة هذا الوضع على اعتبار أن القضية الأولى بالنسبة للشعوب المغربية في الساعة الحاضرة مازالت قضية استقلال الجزائر.

وتعتبر أن تعزيز الكفاح ومساندة المغرب وتونس للقضية الجزائرية بدون شرط أو تحفظ وتوسيع إعانتها المتعددة الأشكال أمور ضرورية للتعجيل بانتهاء الحرب ولتقريب ساعة تحرر الشعب الجزائري.

ولذا فإنّ تطبيق مقررات طنجة التاريخية التي أثارت حماس شعوب المغرب والشروع في إنجاز وحدة المغرب العربي الكبير بتنسيق سياسة الحكومات الثلاث وببعث وتنشيط المؤسسات المشتركة مثل الكتابة القارة والمجلس الاستشاري أصبح أمرا أساسيا.

فإن المغرب وتونس يتحتم عليهما قبل كل شيء أن يخيبا سياسة تفرقة البلدان المغربية ويواصلا لذلك بأقصى حزم كفاحهم ضد الاستعمار وأن يتم ويدعما استقلالهما وأن يتحصلا على الأراضي التي لا زالت محتلة إليه ويتحتم عليهما أن يرفضا بدون التباس جميع المشاريع مثل المجموعة الفرنسية المغربية أو حلف المتوسط التي يمكن إلاّ أن تبقى تبعيتهما الاستعمارية، وأن يعترفا إن لاحقا للاستعماريين في استثمار بترول الصحراء.

ويجب عليهما أن يرفضا الاستعمار الجديد مهما كان الشكل الذي يبرز به وأن لا يقبلا حسب ما تتطلبه اتفاقية طنجة أي التزام فرنسا وشريكاتها في الكتلة الأطلنطية أو في السوق المشتركة التي تحاول إيهامهما مع مواصلة مساندتها للحرب الاستعمارية في الجزائر إنها ترغب في إعانتهما على حل مشاكلها فإنه ليس لهذين البلدين غير طريقة واحدة مجربة وهي استعمال كافة الإمكانيات القومية وإفادة مجموع الشعب بثمار الاستعمار وتحقيق الإصلاح الزراعي والتأميم والتطوير المخطط للاقتصاد والتصنيع التدريجي وهي الاستفادة استفادة كاملة من الإمكانيات الجديدة الواسعة في العالم وخاصة من الإعانة النزيهة التي تقدمها البلدان الاشتراكية، وهي تطبيق سياسة الحياد الإيجابي وضمان الديمقراطية وتوسيعها قصد توحيد الشعب وإثارة حماس الجماهير في معركة البناء الاقتصادي.

نداء الشعب إلى شعوب العالم لتعزيز التضامن مع الجزائر :

إن الأحزاب الشيوعية الثلاثة تتعهد بالمثابرة على العمل في سبيل تقوية التضامن أكثر من ذي قبل وعلى أساس روح باندونغ بين شعوبها والبلدان الآسيوية الإفريقية التي تواصل نضالها المعادي للاستعمار وتناصر مناصر ثابتة قضية الشعب الجزائري.

وتعتبر أن تعزيز التضامن مع الشعوب العربية الشقيقة أمر ضروري وخاصة مع الشعب العراقي في نضاله لإفشال المحاولات الاستعمارية الرامية إلى شق قواه الوطنية وإلى وضع حدّ للحياة الديمقراطية في العراق وإلى القضاء هكذا على منجزات ثورة 14 تموز المباركة.

وتعتقد أن الاضطهاد المسلط في سوريا ومصر على الشيوعيين وغيرهم من الوطنيين والديمقراطيين الذين تعبر للديمقراطية التي يستلزمها هذا الاضطهاد تفقد الشعب المصري الفخر الذي أحرزه من تأميم قناة السويس ومن إحباط الاعتداء الإنكليزي – الفرنسي–الإسرائيلي وتسيء أيضا إلى التضامن اللازم بين البلدان العربية وتعطل حركة وحدة هذه البلدان وحدة لا يمكن أن تقوم إلاّ على أساس الديمقراطية والإرادة الحرة واحترام خواص ومصالح كل بلد.

إن الأحزاب الشيوعية الثلاثة تتعهد بالعمل في سبيل إقامة علاقات الصداقة وتنميتها بين بلدانهم والمعسكر الاشتراكي الذي

برزت مساعدته القوية للقضية الجزائرية بالقبول الذي لقيته البعثة الحكومية الجزائرية في الجمهورية الشعبية الصينية وفي جمهورية فيتنام الديمقراطية وفي سبيل تطوير التعاون مع البلدان الاشتراكية وخاصة مع الاتحاد السوفياتي الذي تسمح إعانته الاقتصادية والفنية النزيهة للدول الحديثة العهد بالاستقلال بالتحرر من مساومات الاستعماريين وضغطهم.

وتؤكد وجوب تقوية التضامن في النضال بين شعوب الثلاثة وقوى التقدم والسلم في فرنسا وعلى رأسها الحزب الشيوعي الفرنسي هذه القوى التي تقام في ظروف صعبة حرب الجزائر وتعتقد أن تشديد هذا الكفاح في فرنسا ضد الجزائر ومن أجل إيجاد حلّ على أساس التفاوض مع الحكومة الجزائرية سوف يعجل بنهاية هذه الحرب ويفتح الطريق للتعاون المثمر بين المغرب وفرنسا على أساس المساواة واحترام استقلال وسيادة كل بلد.

وتوجد نداء ملحا إلى الشعوب العربية وغلى كافة البلدان الآسيوية الإفريقية وإلى الحركة الشيوعية والعمالية وإلى كافة قوى التقدم والسلم في العالم حتى تعزز تضامنها بجميع الأشكال مع قضية الشعب الجزائري.

الأحزاب الشيوعية في خدمة المغرب العربي وتتعهد الأحزاب الشيوعية الثلاثة بتقوية نشاطها الانتصار السياسة التي ما انفكت تنادي بها في صالح الطبقة العاملة الكادحة في المدن والبوادي

ومجموع شعوبها فتساهم مساهمة ناجعة في تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية فإنها ستضاعف جهودها لتعزيز الاتحاد الوطني بين جميع القوى الوطنية على أساس مكافحة الاستعمار وعلى أساس احترام الحريات الديمقراطية والاستقلالية التنظيمي.

يعبر الحزبان الشيوعيان المغربي والتونسي عن كامل تضامنهما مع الحزب الشيوعي الجزائري الشقيق الذي يحي الحزبان مشاركته في الحرب التحريرية ويقدران سياسة الاتحاد الوطني التي يسلكها والتي تبرز خاصة في تأييده الحازم للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ولجبهة التحرير الوطني في الكفاح ضد الاستعمار.

وتؤكد الأحزاب الشيوعية الثلاثة من أجل إعلاء سياستها الصائبة وتنسيق علاقتها مع الجماهير والدفاع بصورة ناجعة عن مصالح شعوبها، وتؤكد من جديد عزمها على تطبيق المبادئ العلمية العالمية للماركسية اللينينية التي مكنت شعوبا عديدة من التحصل على انتصارات رائعة على الاستعمار، تطبيقا حيا وخلافا على وضع بلادها وواقعها وعلى النضال بثبات ضد التحريفية المعاصرة التي تهدد الأحزاب الشيوعية والعمالية في كيانها وضد الجمود العقائدي والتعصب اللذين يعطلان روابط الأحزاب بالجماهير ويؤديان إلى انعزالها وتؤكد من جديد مرافقتها التامة على تصريح الأحزاب الشيوعية والعمالية الاثنى عشر وتعلقها الراسخ بالأممية البرولتارية وبالتعاون بين الأحزاب والعمالية على أساس

احترام استقلالها والمساواة بينهما في سبل إعلاء غاياتها المشتركة السامية الاشتراكية.

عن الحزب الشيوعي الجزائري العربي بوهالي كاتب الحزب

عبد القادر الوهراني، ممثل الحزب في الخارج.

عن الحزب الشيوعي المغربي عبد السلام بورقية كاتبا الحزب

عبد الله العباشي عن الحزب الشيوعي التونسي

عبد الحميد بن مصطفى، عضو

المرجع: حسن حبيب اللولب،التونسيون والثورة الجزائرية،ج 2، ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر 2009، ص ص 356-363

الملحق رقم : (03)

مذكرة الاتحاد التونسي للشغل

إلى المنظمة العالمية للنقابات الحرّة عن المشكلة الجزائرية

لا ترمي هذه المذكرة إلى أن تحيط إحاطة تامة ودقيقة بالمشكل الفرنسي – الجزائري. إنّما هي خلاصة عن الحالة الموجودة بالجزائر كما نراها نحن كما نعيشها نحن في تونس. إذ بلادنا تجد نفسها للمرة الثانية في تاريخها مهددة بحرب جزائرية فرنسية حقيقية.

وإنّ هذه المذكرة نداء أكيد أيضا إلى منظمتنا العالمية كي تساهم في إيجاد حلّ عادل للمشكل الفرنسي الجزائري.

تجري حوادث الجزائر منذ ثلاثة أعوام في جو متزايد من الإرهاب والاضطهاد. وان مما يسمى في شيء من الخجل "بحوادث" الجزائر إن هو في الحقيقة إلا حرب على غرار حرب الهند الصينية وقد سميت هي أيضا مدّة طويلة "بحوادث" حتى يخفى أمرها عن الرأي الفرنسي والعالمي على أنه لم تقم لحد الآن أية شخصية فرنسية رصينة باقتراح إيجابي يفتح سبيل الحلّول السلمية وان المسؤولين الفرنسيين مصرون على لغتهم القديمة: فالجزائر سوف تبقى إلى أبد الآبدين مرتبطة بفرنسا ولئن يعترف لها ببعض المميزات عن سائر المقاطعات الفرنسية فإن وجودها "القومي" لا يزال محلّ إنكار رغم انه وقع الاعتراف بشخصيتها المتميزة.

وقصارى القول فإن فرنسا في الجزائر نسيج من المتناقضات فهناك نزعة ديمقراطية تستمدّ مواقفها من المبادئ الإنسانية وهي تريد في غموض أن يجدّ جديد في الجزائر على أساس العدل وحرّية الشعوب ولكن قادة هذه النزعة لم يتمكنوا لحد الآن من وضع المشكلة على وجهها الصحيح فيبدو أن الواقع الجزائري لم يهضمه لحد الآن الضمير السياسي الفرنسي.

ماذا يريد الشعب الجزائر؟

وهذا العجز الفادح الذي آلت إليه السياسة الفرنسية بالجزائر تسبب في تعفن الحالة فالحلّول التي كانت من قبل ممكنة و معقولة أي الحلّول الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن اليوم قبولها بحال من جراء الاضطهاد الاستعماري.

فقد كان يكفي من قبل اليوم بخمس سنوات أن تدخل فرنسا بعض الإصلاحات وأن ترفع بعض الشيء من مستوى معيشة الجزائري وان توقف تيار العنصرية وان تزيد في عدد المدارس وان تعطي اللغة العربية نصيبها في التعليم العمومي وان تفتح في وجه النخبة الجزائرية أبواب الوظائف الإدارية في استغلالها الاجتماعي والاقتصادي ولكن عوضا عن ذلك تمادت فرنسا وتمادت في اضطهادها السياسي، ذلك هو سبب هذا التطرف الذي ركن إليه الجزائريون وهو منتسب إلى الناس وعدم الثقة بالوعود الفرنسية.

خطورة الحالة الجزائرية : بالنسبة إلى الجزائر نفسها يجب أن يفهم الرأي العالمي أن حوادث الجزائر ليست ناتجة عن شرذمة من المشاغبين بل هو الشعب الجزائري بأسره يكافح بمختلف الوسائل من أجل تحرّيره وهذا التحرير يجب أن يكون قبل كل شيء سياسيا لأنه لا أمل في تحرّير الاجتماعي والاقتصادي بشمال إفريقيا بدون تحرّير سياسي وان الشعب الجزائري لا يمكنه في الظرف الحاضر أن يأخذ مأخذ الجد كفاحا نقابيا بحتا وان الخلافات التي ظهرت أخيرا في خصوص المنظمين النقابيين اللتين ظهرتا بالجزائر لدليل على ذلك بالنسبة إلى شمال إفريقيا أن الحرب الجزائرية خطر يهدد السلم بشمال إفريقيا فلا نظن أن الهدوء يمكن الاحتفاظ به طويلا إن لم يقع حلّ المشكل الجزائري سريعا، ذلك أن المعطيات الشمال إفريقية مترابطة شديد الترابط لذلك من الضروري أن تنسق فرنسا سياستها بشمال إفريقيا.

بالنسبة إلى الحالة العامة : إذ لم يقع حلّ المشاكل الشمال إفريقية حلا عادلا وسريعا يمكن المسؤولين من إعادة تنظيم البلاد وإنشاء اقتصادياتها ومقاومة الآفات الاجتماعية من بطالة وبؤس ومجاعة فإن الزمن يخدم لفائدة نظام بعينه وفلسفة سياسية اجتماعية بعينها لا يتمناها اليوم أحد في شمال إفريقيا وبذلك تكون مؤخرة العالم الغربي في خطر يجب أن لا يرى أحد في هذا الكلام ضربا من التهديد ولا نوعا من المساومة ولا جعجعة لفظية: الواقعية تفرض علينا التبوء بذلك وان شمال إفريقيا ستكون فريسة طيعة إن لم

تعمل فرنسا، إن لم يعمل العالم الحرّ على الاضطلاع بمسؤولياته فيوقف عاجلا هذه الحرب الفتاكة وينهج بسياسة سخية متبصرة.

استنتاجات واقتراحات :

1- الحالة بالجزائر هي إذن خطيرة في حد ذاتها وهي أكبر خطر يهدد سلام الشمال الإفريقي

2 - إن الحالة بالجزائر تنذر بالخطر لأنها عنوان هذا البؤس الذي تقاسيه الجماهير الجزائرية وقد خدرتها النقابية الغير قومية أو المناهضة للقومية.

3 - إن هذه الحالة لتقوى نزعة الذين ينسوا – أو أرادوا اليأس من العالم الديمقراطي فتركوا العنان لنزواتهم الشرقية أو لهواجسهم الشيوعية.

4- من الخطر أن يترك الشغالون الأحرار أخوانهم الجزائريين وحدهم في كفاهم دون أن يعبّروا لهم عن عطفهم.

5- يجدر بمنظمتنا العالمية الحرّة أن توجه إلى الرأي الفرنسي نداء تدعوه فيه إلى إيجاد حلّ عادل للمشكل الفرنسي الجزائري على أساس الاعتراف بالجزائر أمة شمال إفريقية وأن للشعب الجزائري الحق في تدبير شؤونه بنفسه.

6 – ويكون أيضا من المستحسن بالخصوص في الميدان النقابي أن تبعث منظمتنا وفدا إلى فرنسا والجزائر لدرس الحالة والعمل على إيقاف هذه الحرب.

المرجع: حسن حبيب اللولب،التونسيون والثورة الجزائرية،ج 2، ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر 2009، ص 331-335

الملحق رقم : (04)

قرارات مؤتمر طنجه أبريل 1958

قرار حول حرب استقلال الجزائر

إن مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يجمع حزب الاستقلال وجبهة التحرير الوطني الجزائرية و الحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بطنجة في 27ـ 28 -29-30 ابريل سنة 1958 بعد أن درس تطور الحرب في الجزائر وأثارها على الحالة في شمال إفريقيا و في الميدان الدولي .

وبعد أن سجل اتفاق أعضائه اتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر و تطوراتها و مآلها المحتوم و سجل أيضا التضامن الوثيق في المصالح الحيوية بين الشعوب الممثلة في المؤتمر

يعلن للملء حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري

ونظرا لان الجهود المتكررة المبذولة لإيجاد حل سلمي للحرب لم تؤد إلى نتيجة وأن الوساطة التي عرضها جلالة ملك المغرب و فخامة رئيس الجمهورية التونسية رفضت من طرف الحكومة الفرنسية

ونظرا لأن حسن استعداد المغرب العربي لم يقابل إلا بتعزيز المجهود الحربي و استعمال سياسة العنف والاستفزاز إزاء تونس و المغرب تلك السياسة التي تمثلت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها ابن بلة ورفقائه و في العدوان على ساقية سيدي يوسف و العمليات الحربية في جنوب المغرب

و نظرا لكون هاته الحرب الاستعمارية تشكل تحديا مستمرا لأبسط المبادئ الإنسانية و عملا يرمي إلى إبادة جماعية تهدد وجود شعب بأكمله و تكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلم في شمال إفريقيا و في العالم

يقرر أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من اجل استقلاله كامل مساندة شعوبها و تأييد حكومتها

و نظرا لما تحظى به قضية استقلال الجزائر من تأييد وعناية لدى الشعوب و قادتها

و نظرا لكون التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني يجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة.

و نظرا لما تتحمله جبهة التحرير الوطني،الهيئة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من مسؤوليات بجميع أنواعها :

فان المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب و تونس

إن مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طنجة في 27-28-29-30 افريل 1958 الذي يشعر انه يعبر عن إرادة إجماع شعوب المغرب العربي في توحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها

وهو مقتنع بان الوقت قد حان لتجسيم هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم.

يقرر أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة .

و يعتبر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملائمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر .

و لهذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس و المغرب وعن المجلس الوطني

للثورة الجزائرية و مهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة و تقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .

و يوصي المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسئولين المحليين للأقطار الثلاثة من اجل التشاور حول قضايا المغرب العربي و لدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي ويوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بان لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية و الدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية .

قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته.

وتؤلف هذه الكتابة من ستة أعضاء بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة إلى مكتبين أحدهما بالرباط و الثاني بتونس .

و تجتمع الكتابة دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب ويعقد أول اجتماع خلال شهر مايو

الوفد الذي يتقدم بالتوصيات إلى صاحب الجلالة محمد الخامس و إلى رئيس بورقيبة هو:

و نظرا لما تتحمله جبهة التحرير الوطني،الهيئة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من مسؤوليات بجميع أنواعها :

فان المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب و تونس

إن مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طنجة في 27-28-29-30 افريل 1958 الذي يشعر انه يعبر عن إرادة إجماع شعوب المغرب العربي في توحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها

وهو مقتنع بان الوقت قد حان لتجسيم هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم.

يقرر أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة .

و يعتبر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملائمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر .

و لهذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس و المغرب وعن المجلس الوطني

للثورة الجزائرية و مهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة و تقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .

و يوصي المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسئولين المحليين للأقطار الثلاثة من اجل التشاور حول قضايا المغرب العربي و لدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي ويوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بان لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية و الدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية .

قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته.

وتؤلف هذه الكتابة من ستة أعضاء بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة إلى مكتبين أحدهما بالرباط و الثاني بتونس .

و تجتمع الكتابة دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب ويعقد أول اجتماع خلال شهر مايو

الوفد الذي يتقدم بالتوصيات إلى صاحب الجلالة محمد الخامس و إلى رئيس بورقيبة هو:

المهدي ابن بركة، محمد البصري، عن المغرب :حزب الاستقلال.

فرحات عباس، احمد بومنجل، عن الجزائر: جبهة التحرير.

الباهي الادغم، علي بلهوان، عن تونس : الحزب الدستوري.

نظرا للإعانة المالية و العسكرية التي تتلقاها فرنسا من طرف بعض الدول الغربية و من الحلف الأطلسي في الحرب الاستعمارية الجارية في الجزائر

ـ ونظرا لكون هذه الإعانة تساعد على استفحال حرب إبادة الشعب الجزائري الذي ساهم بقسط وافر في انتصار هذه الدول .

ـ ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة أو غير مباشرة عملا يتنافى مع الإنسانية و يهدد السلم العالمي .

فان شعوب المغرب العربي على لسان ممثليها المجتمعين في مؤتمر طنجة بتاريخ 27و28و29و30 أفريل سنة 1958 .

تستنكر هذا الموقف الذي سيؤدي حتما إلى معاداة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول .

و تأمل أن تعدل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم و التعاون الدولي .

وتوجه نداء علنيا و ملحا لوضع حد لكل إعانة سياسية و مادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية في المغرب العربي إن مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي بعد أن درس و بحث الحالة الناجمة عن القيود العسكرية و الاقتصادية التي لا زال يتحملها المغرب وتونس

وبعد أن قدر المجهودات التي بذلها كل من تونس و المغرب المستقلين لتصفية بقايا عهد الاستعمار:

- يستنكر استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابهما الأمر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة

- يطالب بكل إلحاح أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي و التونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري

ـ يوصي الحكومات و الأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية .

ويسجل من جهة أخرى أن كفاح سكان موريتانيا من اجل تحررهم من السيطرة الاستعمارية و إلحاقهم بالوطن المغربي يدخل في نطاق وحدة المغرب التاريخية و الحضارية كما يعبر عن الأماني العميقة لهؤلاء السكان فان المؤتمر

يعلن تأييده الفعال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من أجل تحريرها ووحدتها

المرجع: مقلاتي عبد الله،العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية،ج 2، ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر 2009، صص 578-584

الملحق رقم : (05)

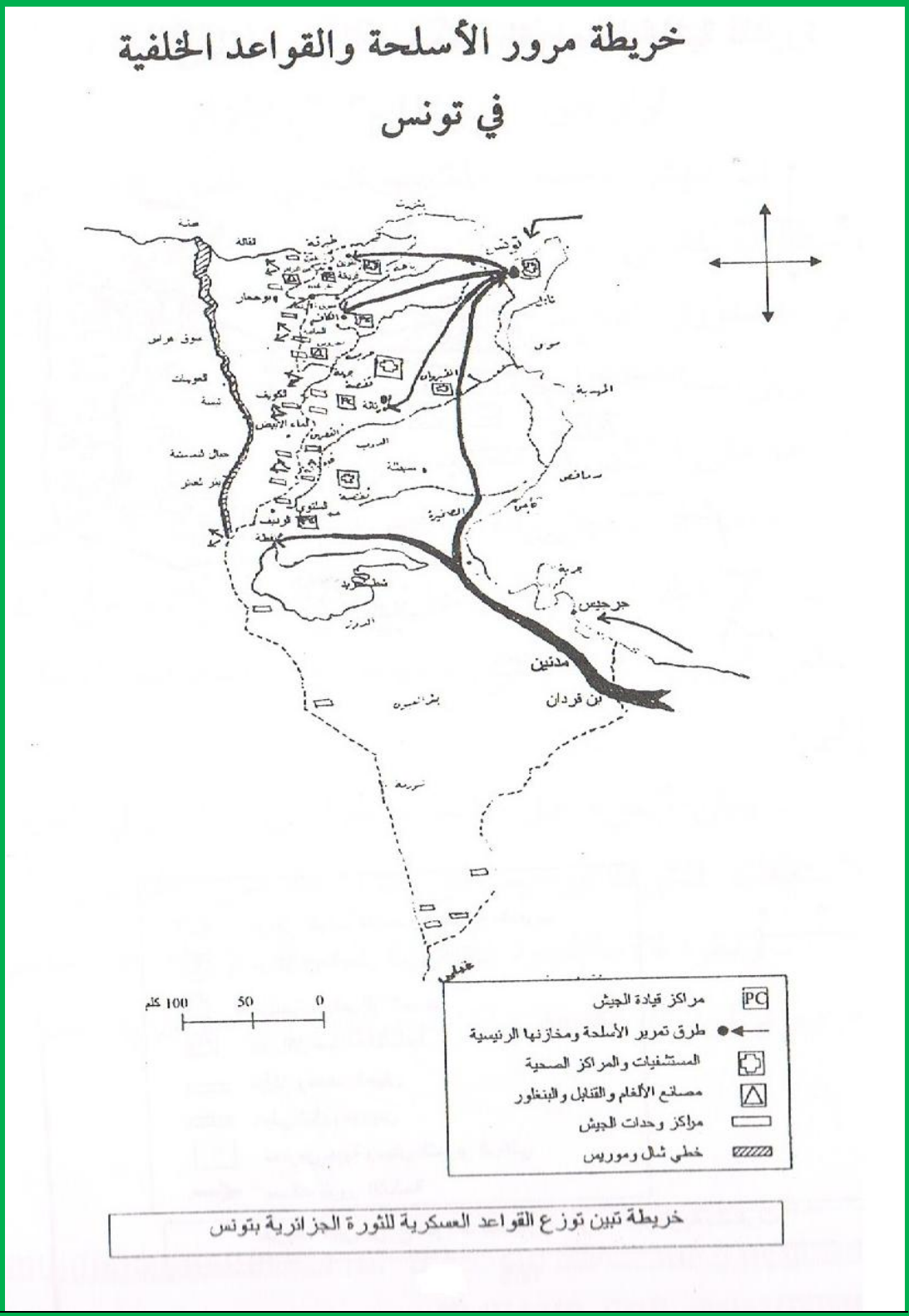

المرجع: مقلاتي عبد الله،العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج 2، ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر 2009، ص 589

ملاحق :

الملحق رقم : (06)

–أ–

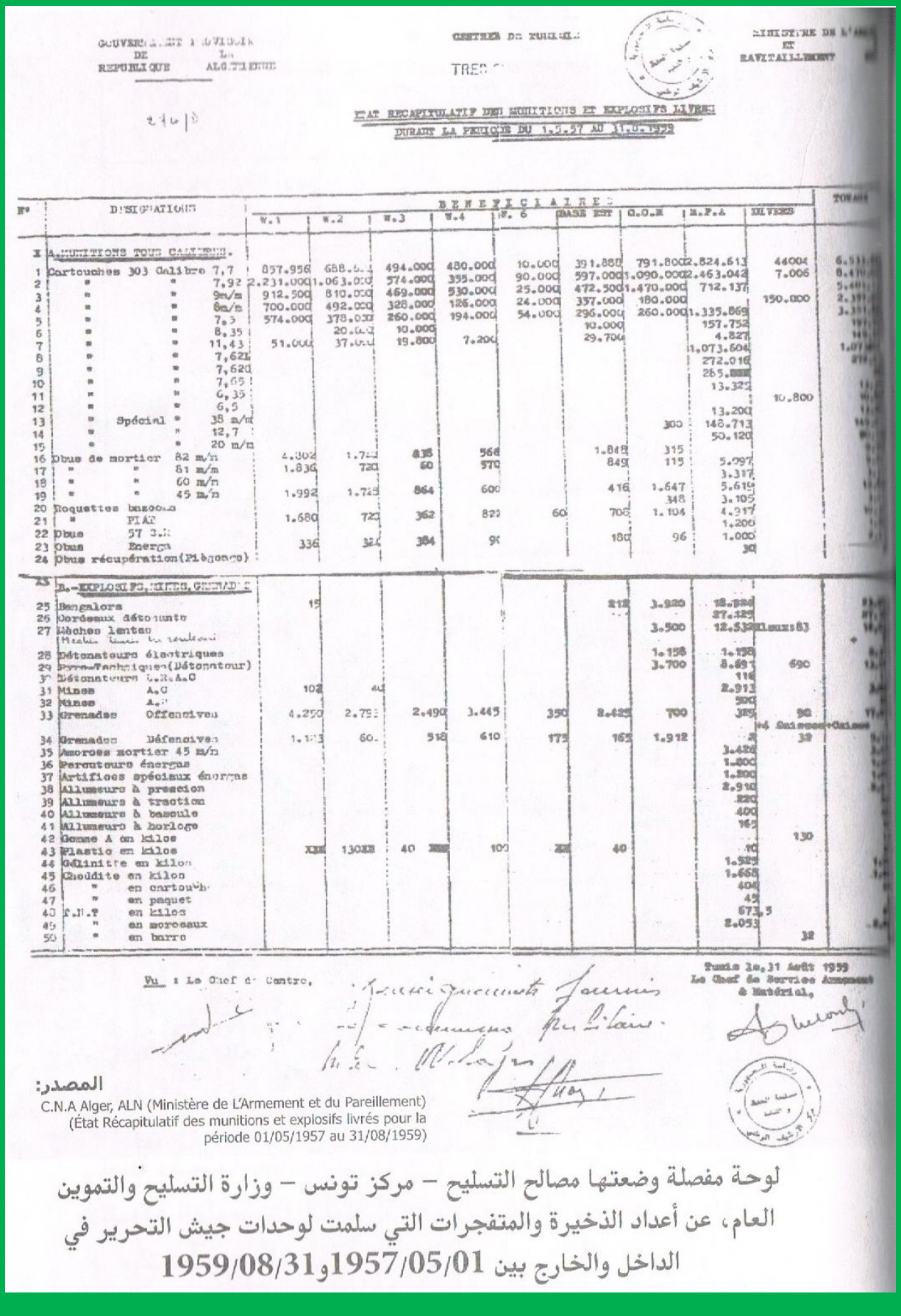

GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE

CENTRE DE TUNIS

TRES

MINISTERE DE L'ARMEMENT ET RAVITAILLEMENT

ETAT RECAPITULATIF DES MUNITIONS ET EXPLOSIFS LIVRES DURANT LA PERIODE DU 1.5.57 AU 31.8.1959

N°	DESIGNATIONS	BENEFICIAIRES W.1	W.2	W.3	W.4	W. 6	BASE EST	C.O.E	E.P.A	LIVRES	TOTAUX
I	A.-MUNITIONS TOUS CALIBRES.										
1	Cartouches 303 Calibre 7,7	857.956	688.6..	494.000	480.000	10.000	391.880	791.800	2.824.613	44004	6.5..
2	" " 7,92	2.231.000	1.063.000	574.000	355.000	90.000	597.000	1.090.000	2.463.042	7.006	8.4..
3	" " 9m/m	912.500	810.000	469.000	530.000	25.000	472.500	1.470.000	712.137		5.4..
4	" " 8m/m	700.000	492.000	328.000	126.000	24.000	337.000	180.000		150.000	2.3..
5	" " 7,5	574.000	378.000	260.000	194.000	54.000	296.000	260.000	1.335.869		3.3..
6	" " 8,35		20.000	10.000			10.000		157.752		1..
7	" " 11,43	51.000	37.000	19.800	7.200		29.700		4.827		1..
8	" " 7,62R								1.073.604		1.07..
9	" " 7,62C								272.016		27..
10	" " 7,65								265.000		
11	" " 6,35								13.322		1..
12	" " 6,5									10.800	1..
13	" Spécial " 35 m/m								13.200		1..
14	" " 12,7							300	148.713		14..
15	" " 20 m/m								50.120		5..
16	Obus de mortier 82 m/m	4.302	1.7..	835	568		1.848	315			
17	" " 81 m/m	1.836	720	60	570		849	115	5.097		
18	" " 60 m/m								3.317		
19	" " 45 m/m	1.992	1.725	864	600		416	1.647	5.619		1..
20	Roquettes bazooka							348	3.105		
21	" PIAT	1.680	720	362	820	60	700	1.104	4.317		1..
22	Obus 57 S.R.								1.200		
23	Obus Energa	336	324	384	90		180	96	1.000		
24	Obus récupération(Pibgance)								30		
25	B.-EXPLOSIFS, MINES, GRENADES										
25	Bengalore	15					212	1.220	18.[illegible]		2..
26	Cordeaux détonants								27.125		27..
27	Mèches lentes							3.500	12.53[illegible]	Kilos 83	16..
28	Détonateurs électriques							1.158	1.158		0..
29	Pyrotechnique(Détonateur)							3.700	8.691	690	13..
30	Détonateurs U.R.A.C								116		
31	Mines A.C	102	4[illegible]						2.913		3..
32	Mines A.[illegible]								500		
33	Grenades Offensives	4.250	2.75[illegible]	2.490	1.445	350	2.425	700	385	90	17..
										+4 Caisses+Colis..	
34	Grenades Défensives	1.1[illegible]3	60.	518	610	172	162	1.912	2	32	5..
35	Amorces mortier 45 m/m								3.426		3..
36	Percuteurs énergas								1.800		1..
37	Artifices spéciaux énergas								1.800		1..
38	Allumeurs à pression								2.910		8..
39	Allumeurs à traction								220		
40	Allumeurs à bascule								400		
41	Allumeurs à horloge								165		
42	Gomme A en kilos									130	
43	Plastic en kilos	XXX	1303X	40	XXX	100	XX	40	10		
44	Célinite en kilos								1.523		1..
45	Cheddite en kilos								1.668		1..
46	" en cartouches								404		
47	" en paquet								45		
48	T.N.T en kilos								673,5		
49	" en morceaux								2.053		2..
50	" en barre									32	

Vu : Le Chef du Centre,

Tunis le, 31 Août 1959
Le Chef de Service Armement & Matériel,

المصدر:
C.N.A Alger, ALN (Ministère de L'Armement et du Pareillement)
(État Récapitulatif des munitions et explosifs livrés pour la période 01/05/1957 au 31/08/1959)

لوحة مفصلة وضعتها مصالح التسليح – مركز تونس – وزارة التسليح والتموين العام، عن أعداد الذخيرة والمتفجرات التي سلمت لوحدات جيش التحرير في الداخل والخارج بين 1959/08/31و1957/05/01

-ب-

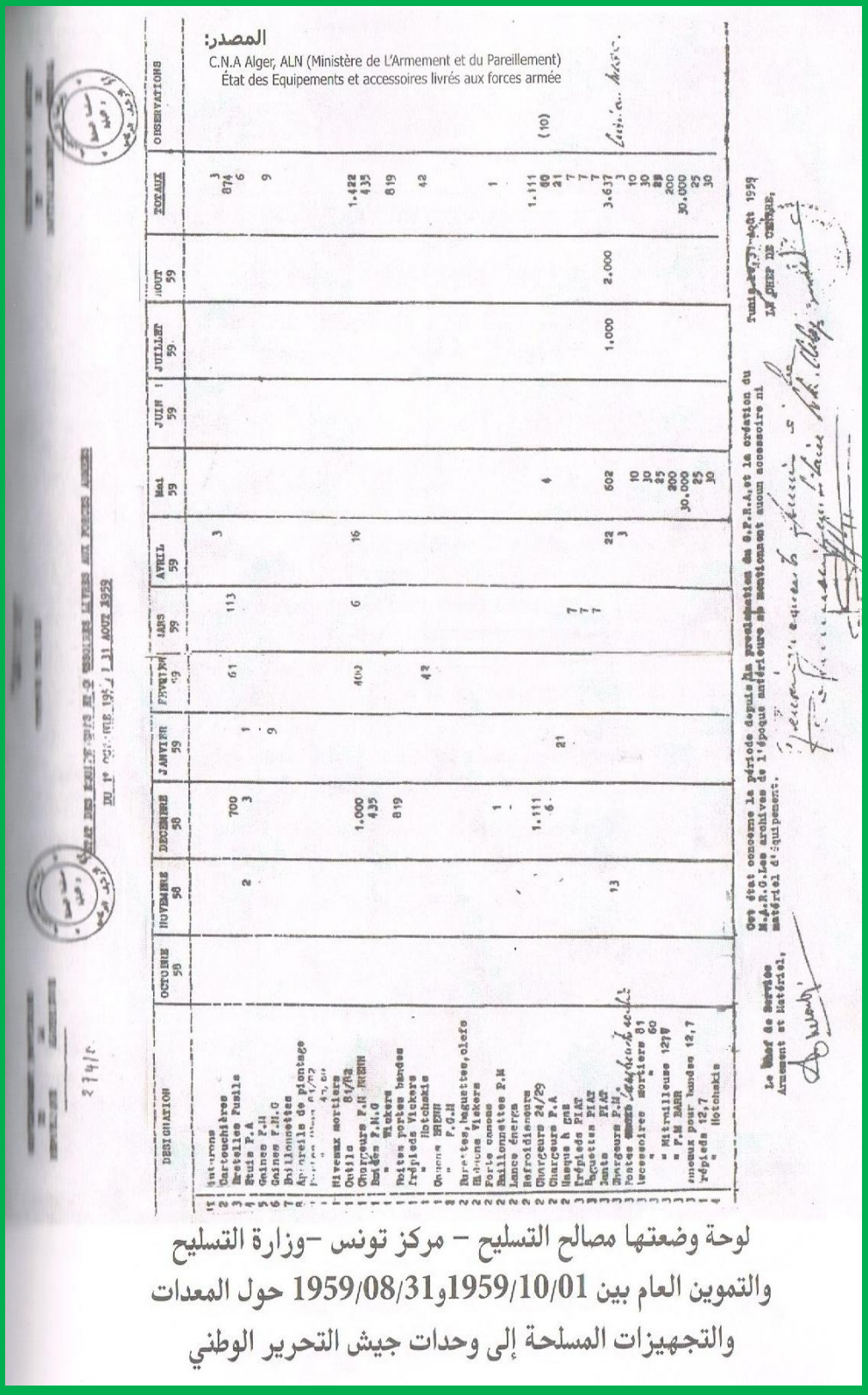

المصدر:
C.N.A Alger, ALN (Ministère de L'Armement et du Pareillement)
État des Equipements et accessoires livrés aux forces armée

لوحة وضعتها مصالح التسليح – مركز تونس –وزارة التسليح والتموين العام بين 1959/10/01و1959/08/31 حول المعدات والتجهيزات المسلحة إلى وحدات جيش التحرير الوطني

المرجع: مجموعة من الباحثين، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام،طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، صص 213-214

الملحق رقم (07) **فرق المقاومة الجزائرية بتونس (1954 – 1957)**

قائد الفرقة	تقدير عدد الفرقة	مجال نشاطها أو تحركها
حمدي باشا	18	شمال فريانة
عبد القادر السوفي	50	فريانه بالقصرين مكثر
محمد الجبال (بن عمر الجيلاني)	200	منطقة قفصه
الزين لسود	15 - 20	جبال الرديف
أحمد الشريف + الطيب الزلاق	120	سوق الاربعاء – جبال خمير
قودري صالح	غير معروف	الكاف - تاجروين
عبد الله بولحية		ساقية سيدي يوسف
الفهري باشا	80	على حدود – الكاف
عبد الله العبيدي	غير معروف	جهة تاله
أحمد لقبائلي	غير معروف	جهة خمير
الحاج عبد الله	غير معروف	جهة الكاف
بن الشريف احمد	غير معروف	جهة القصرين
فاهر التكوكي	غير معروف	جهة القصرين
عبد الله بلهويشات	غير معروف	تاجروين الساقية .....
عمارة العسكري (بوقلاز)	غير معروف	الكاف – سوق الاربعاء
عبد الله نصب (بورب)	غير معروف	تاجروين – الكاف
قنز محمود	150 -200	بوربيع قلعة سنان
بحري حمان بن زروال	150 – 200	قماطة طباقة
البحري علي	250 – 300	الحمرة
سماعلي صالح	200 - 280	رقاق –زباس- سمانة- تالة
عثماني أحمد فريد	غير معروف	الرديف
عنتر ابراهيم	غير معروف	جبهة المناجم قفصة
الحاج لخضر	غير معروف	جبهة الكاف
محمد الجبالي السوفي	غير معروف	منطقة الجريد – المناجم
فقيري عبد القادر(كردوس)	100	تمغزه – المتلوي – عليمة
محمد بن عبد الله لموشي	15	الرديف –الجبل الأبيض
بلقاسم جغري	30	الحدود
قمودي العربي (الطالب العربي)+ العربي	500 - 700	جبال شمال شط الجريد
عبد الكريم سلطانة	غير معروف	بسكرة – الجريد
محمد الصغير + الرّزقي	50	جهة قفصة

المرجع: عميره عليه الصغير، اليوسفيّون وتحرر المغرب العربي، ط2، المغاربية للطباعة والنشر والاشهار، تونس 2011 ص 218-219

الملحق رقم (08)

عمليات جيش التحرير انطلاقا من تونس لستة أشهر الأولى لسنة 1960

التاريخ	عدد عمليات جيش التحرير انطلاقا من تونس
جانفي 1960	27
فيفري1960	35
مارس1960	76
أفريل1960	53
ماي1960	104
جوان1960	16

المرجع: رمضان بورغده، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958–1962)، ط1،منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر 2012، ص282

الملحق رقم : (09 / أ)

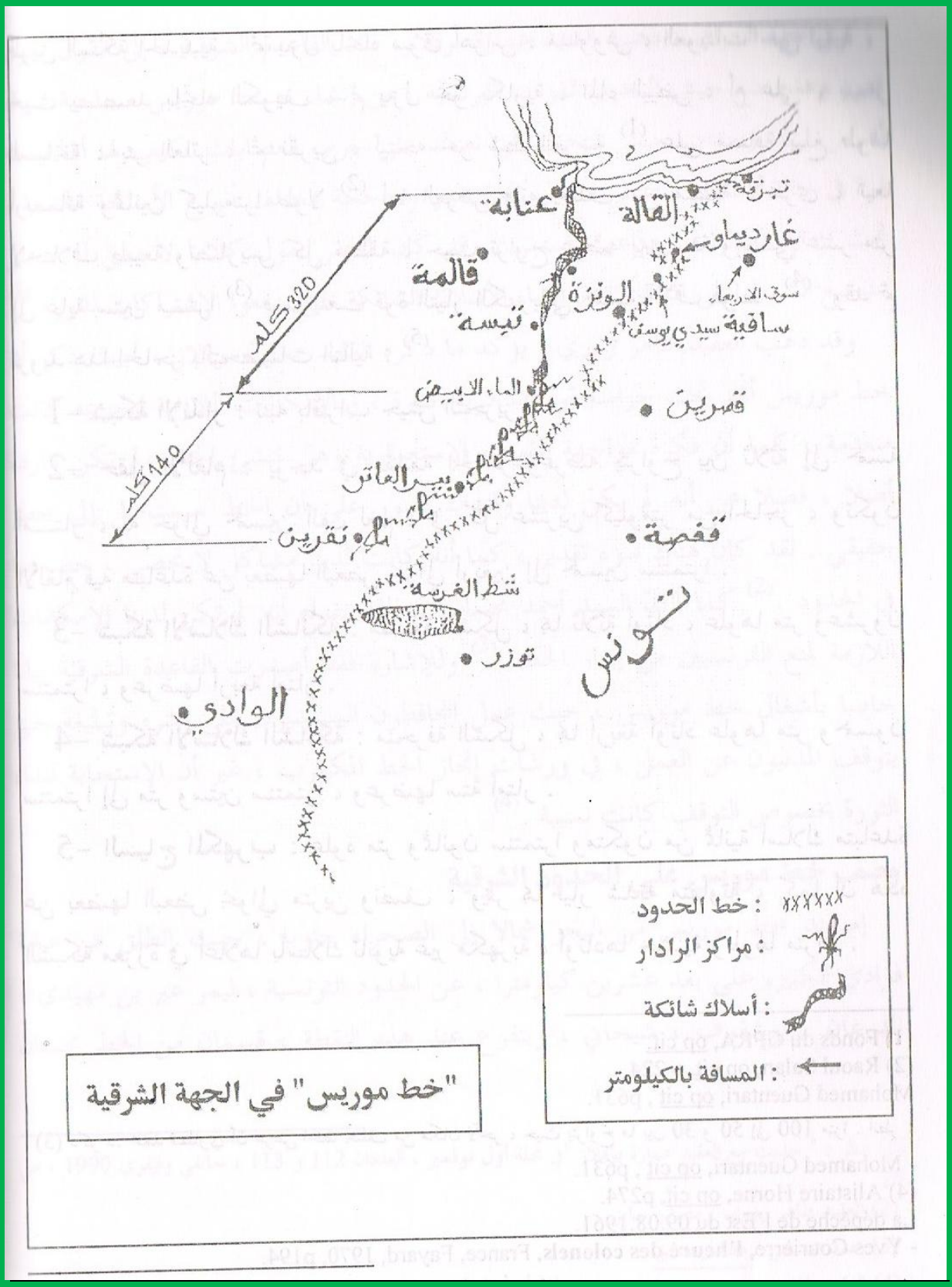

المرجع: جمال قندل، خطا موريس وشال (1957–1962)، 2008، ص 52

الملحق رقم : (09 / ب)

المصدر : جريدة المجاهد،عدد 38، الصادرة 25 / 02 / 1959، ص 5

الملحق رقم : (10)

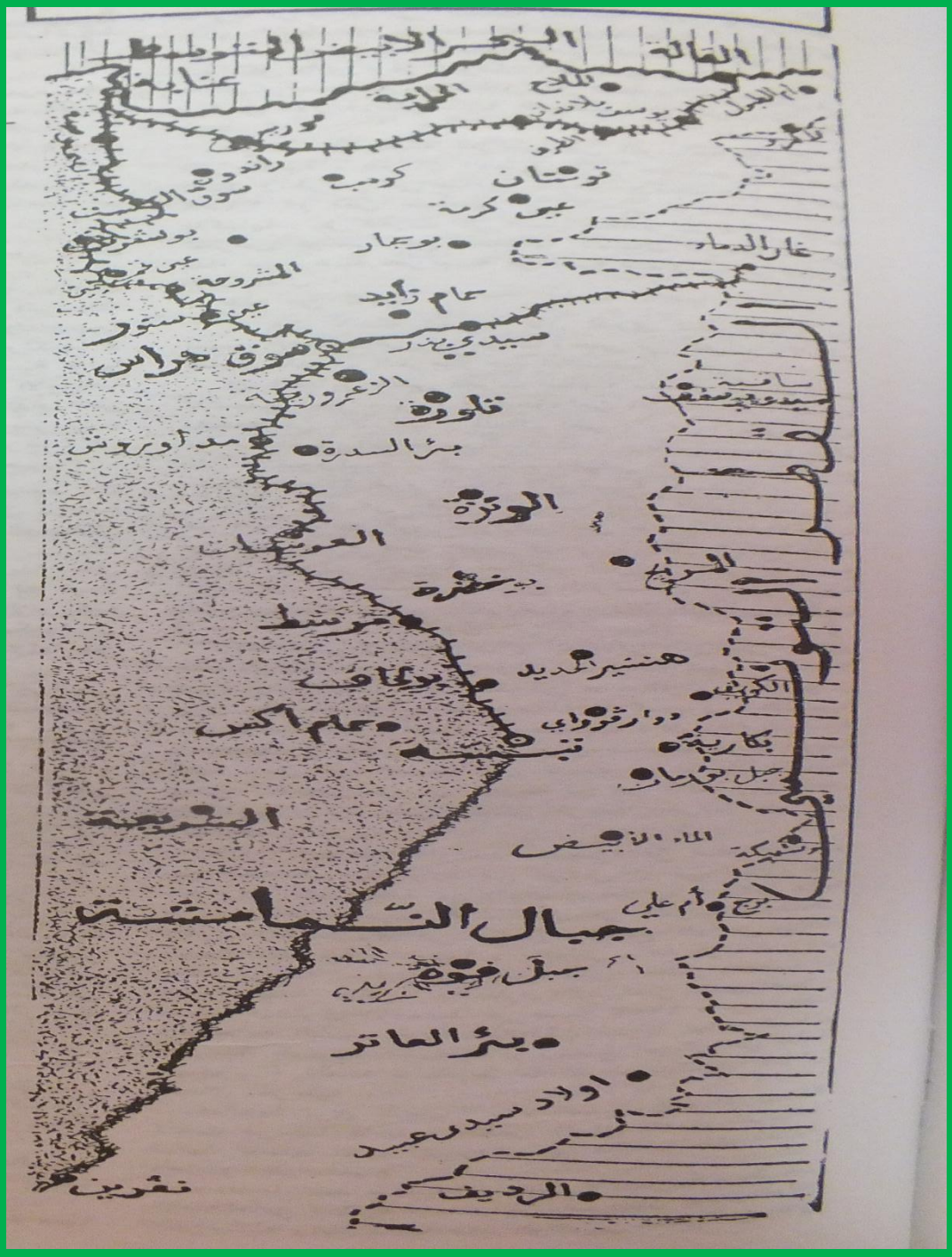

خريطة المنطقة المجرمة على الحدود التونسية الجزائرية

المصدر: جريدة المجاهد،عدد 19، الصادرة 01 / 03 / 1958، ص 1

الملحق رقم : (11)

العمـــــل «نداء إلى الضمير العالمي من مفتي الديار التونسية

أدعو العالم باسم الدين والإنسانية والإخاء البشرية والشفقة والرحمة أهيب بالأمم المتحدة على تبنيها دينا ولونا وجنسا ولسانا استصراخ الضمير العالمي والشعور الإنساني لإنقاذ فريق من الشعب الجزائري يربو عدده على ثلاثمائة ألف نسمة وتخليصه من براثن الهلاك والإبادة تحت ستار حماية الحدود وبعلة منع تسرب المقاومين الجزائريين من الحدود التونسية وتكتهم من البطش بجنود الاستعمار القاسية الغاشمة أولئك الجنود الذين لا يرعون الإنسانية إلا ورما حاولة اعتدائهم على قرية ساقية سيدي يوسف والفتك بعدد عظيم من السكان الآمنين ورميهم القنابل المدمرة المحرقة على الشيوخ والرجال والنساء والأطفال ودكهم القرية حتى صارت خاوية على عروشها بعيدة على الأذهان ولا زالت أصداؤها في الآذان إن صدور قرار الحكومة الفرنسية بإحداث منطقة حرام تبلغ مساحتها ربع القطر التونسي تمتد على طول الحدود من البحر إلى الصحراء الجنوبية ويقطنها نحو ثلاث مائة نسمة أو أكثر من الجزائريين المسلمين يزداد إخلاؤها من السكان وتقويض ما بها من البنيان وإحراق غاباتها ومنع الجزائريين من استطراق طرقاته ما هو إلا حكم على هذا العدد بالإبادة والتشريد والاستهداف للبطش الشديد نظير ما سبق من الأحداث هذه المنطقة بحيال والمثال أنه قضى على أهله برصاص الرشاشات وقذائف الطائرات

أنه إجلاء السكان المدنيين مساكنهم بواسطة القهر والجبر تحت سلطان الحديد والنار وتركهم يهيمون في كل واد خالين من المتاع والزاد ممنوعين من الاتصال بإخوانهم بني جلدتهم مستهد في التعذيب القاسي والقمع والاضطهاد والأسلحة الفتاكة والمستغلة الأليمة إجرام صارخ ويعتبر عارم للكرامة البشرية ودروس للقيم الإنسانية لا يقره دين من الأديان لا يستسيغه إحساس نبيل أحد أن ظاهرة الصمت عن هذا القرار الجائر يسجله التاريخ ويحاسب عليه ذوي الضمائر الحية والشعور الإنساني والكلمة المسموعة ويلطخ جبين القرن العشرين عار لا يمحي ولا يبيد.

يجب في الشريعة الإنسانية والرحمة على ممثلي الديانات وعلى رؤساء الدول العالم المتمدن وعلى الصحافة الحرة وعلى العلماء وذوي الأقلام الراجحة وعلى الشعوب المتحضرة الراقية أن يقفوا سدا منيعا في وجه تنفيذ هذا القرار الخطير الذي يخدش الكرام الإنسانية وأن يستثنوا هذه الجموع البشرية من سوء المصير.

محمد عزيز جميعة

مفتي الديار التونسية

المرجع: حسن حبيب اللولب،التونسيون والثورة الجزائرية،ج 2، ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر 2009، صص 354-355

الملحق رقم : (12)

ضحايا الاعتداء على ساقية سيدي يوسف بتاريخ 08 فيفري 1958

المرجع: بن فرج المنصف، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، ط 1، مطبعة المغرب للنشر، تونس 2008، ص 42

ببليوغرافيا البحث

قائمة المصادر

1. **القرآن الكريم** .

2. **دور الأرشيف**

أ - الأرشيف الوطني التونسي

ب -أرشيف الثورة الجزائرية (GPRA)

Harbi Mohammed, Les archives De la révolution Algérie, édition jeune Afrique 1981

1. بورقيبة الحبيب، **خطب ج1 إلى ج11** نشر كتابة الدولة للإعلام والثقافة،تونس 1975-1979

2. الجابري محمد الصالح، **التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس**،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1990

3. حربي محمد، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل داغر، دار الكلمة، بيروت 1983.

4. الذيب فتحي، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984

5. الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003

6. الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**،ط6،مطبعة النجاح الجديدة،الدار البيضاء، المغرب 2003

7. لبجاوي محمد، **حقائق عن الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحر،بيروت لبنان 1971

8. الورتلاني الفضيل، **الجزائر الثائرة**، دار الهدي عين مليلة، 1992

المذكـرات:

1. المولهي الحبيب، **مذكرات الوطن والصمود**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991
2. المدني احمد توفيق، **مذكرات حياة كفاح**، ج3، دار البصائر للنشر، حسين داي، الجزائر 2009
3. شاكر عبد المجيد، **منذ 50سنة عشت معركة بنزرت**، دار محمد على للنشر، صفاقس، تونس 2011
4. بورقعة لخضر، **مذكرات الرائد لخضر بورقعة**، شاهد على إ قتيال الثورة دار الحكمة، الجزائر 2012
5. كافي على، **مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946–1962)**، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر.

الشهادات :

1. **المهيري عبد الجليل**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، منوبة، تونس 2002

2. **السندي عبد الوهاب**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، منوبة، تونس30 ديسمبر 1993

3. **غرير عبد القادر**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، منوبة، تونس18 جوان 2006

4. **عوايدية علي**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، منوبة، تونس10 أوت2006

5-**جاب الله العربي**، مجاهد جزائري جند في صفوف الثورة بتاريخ 1956 من تونس، مقابلة شخصية مع الباحث بمزرعته الكائنة ببلدية حاسي خليفة ولاية الوادي بتاريخ 10فيفري 2013

أعمال الملتقيات والمقالات:

1. المنظمة الوطنية للمجاهدين، **التقرير الولائي لتاريخ الثورة بسوق هراس**، بتاريخ 1986/09/18

2. وزارة المجاهدين، **من يوميات الثورة الجزائرية**، (1954-1962)، طبعة خاصة

3. مجموعة من الباحثين، **الدعم العربي للثورة الجزائرية**، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

4. مجموعة من الباحثين، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

5. المنظمة الوطنية للمجاهدين،**الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة**، تقرير القاعدة الشرقية، الطارف، 16-17 أفريل 1987

6. شاوش حباسي، **الأيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية (1860-1881)**،مجلة الدراسة التاريخية، عدد6، سنة 1992

7. بن يوسف عادل، **النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية،(1927-1962)**،المجلة التاريخية المغاربية، س30،عدد109، زغوان تونس،جانفي 2003

8. التركي عروسية،**معارك السدود بتونس**،المجلة التاريجية المغاربية،س28، عدد 103/102 زغوان تونس،مارس 2001

9. الطبابي حفيظ، **مساهمة تونس في الثورة الجزائرية (1954-1958)**، دراسة الشروق الإلكترونية التونسية، 2010/09/21

10. الكتاني محمد إبراهيم، **مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين كانت مهدا لفكرة المغرب العربي**، مجلة العالم السياسي . س1 العدد11، ماي 1983

11. لقاء مع المجاهد بوقلاز، **مجلة الجيش الجزائري**، عدد 346، نوفمبر 1983.

12. محمد الفاضل بن عاشور، **المجلة الزيتونية**،ج11، المجلد5 .

13. أحمد قادري، **تواجد جيش التحرير الوطني الجزائري بالحدود التونسية تطور أنظمته**، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين .

14. الشابي محمد لطفي، **الدولة التونسية والثورة الجزائرية (1954-1958)**،دراسة منشورة في جريدة الصباح ليومي 12-2007/09/13.

2/ قائمة المراجع باللغة العربية

1. بالعيد الحبيب، **الجمعيات التونسية**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، تونس 1999
2. بن فرج المنصف، **ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف** ، ط 1، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2008
3. بورغدة رمضان، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)**، ط 1، منشورات بونه للبحوث والدراسات، عنابة،الجزائر، 2012
4. التركي عروسية، **فصول من تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة** ، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس 2005
5. التميمي الهادي، **نقابات أعراف التونسيين (1932-1955)**، دار محمد علي للنشر، صفاقس 1983
6. الجابري محمد الصالح، **الأدب الجزائري المعاصر** في تونس، ط 1، دار الجليل للطباعة والنشر،بيروت لبنان 1990
7. حسن حبيب اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية** ، ج 1 وج 2، ط 1، دار السبيل للنشر، بن عكنون، الجزائر 2009
8. حمدان محمد، **أعلام الإعلام في تونس (1860-1956)**، ط1،م.ش.ت.ف.ر، تونس 1991
9. السوفي عمار، **بني خداش وجيرانها عبر الحركات النضالية** ، ط 1، مطبعة الرشيد (الياسمينة)، تونس،2001
10. الشابي أبو القاسم، **ديوان أغاني الحياة**، دار مصر للطباعة، 1955
11. الشابي المنصف، **صالح بن يوسف حياة كفاح**، دار الاقواس للنشر، تونس 1990
12. الصغير عميرة علية، **اليوسفيون وتحرر الوطن العربي**، ط2، المغاربية للنشر والإشهار 2011

13. الطاهر الحداد، **التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في الزيتونة، تقديم وتحقيق أنور بوسنينة** ، تونس 1981

14. عزيز عبد الكريم، **نضال شعب أبي (1881–1956)**، مركز النشر الجامعي، تونس 2001

15. العمامرة سعد بن البشير، **شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف**، مطبعة النخلة بوزريعة، الجزائر

16. عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية بالجزائر، دراسة تحليلية لحافة الثورة الجزائرية (1954–1962)**، دار المأمون، القاهرة 1978

17. العياشي مختار، **البيئة الزيتونية (1900–1945) مساهمة في تاريخ الجامعة الإسلامية التونسية** ، تعريب جمال الساحلي، ط1 المؤسسة الوطنية، تونس 1990

18. القزد علي الحبيب، **اللجنة التونسية للحرية والسلم** ، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1991

19. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، دار البحث، قسنطينة، 1991

20. قنانش محمد وقداش محفوظ، **نجم الشمال الإفريقي (1926–1937)**، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر 1984

21. قندل جمال،**خط موريس وشال**، وزارة الثقافة، الجزائر،2008

22. مالكي أمحمد، **الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط1، م.د.و.ع بيروت، لبنان 1993

23. المباركفوري صفي الرحمان، **الرحيق المختوم**،دار الكتاب، درارية الجزائر 2014

24. مقلاتي عبد الله، **العلاقات الجزائرية المغاربية الإفريقية إبانة الثورة الجزائرية** ، ج1 وج2، ط1 دار السبيل للنشر، بن عكنون، 2009

25. مناصرية يوسف، **الحزب الحرّ الدستوري التونسي (1919-1934)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1988

26. الهرماسي محمد الصالح، **مقاربة في إشكالية ا** لهوية، المغرب العربي المعاصر، ط 1، دار الفكر، دمشق، 2001

27. الواحد عبد الرحمان، **النخب الاجتماعية زمن الاستعمار الفرنسي (1881-1956) الأشراف والبلدّية مثلا**، ط1،منشورات ك.أ.ع، صفاقس، 2004

Liste références et Bibliographiques

1. Ayachi Moktar , histoire d une école de cadres , l union générale des étudient de Tunisie au cours des années (1950-1960) Tunisie 2003
2. Guentari Mohammed , organisation politique administrative et militaire de la revolusion algérienne 1954 a 1962 , opu alger 1994
3. Hamdani Amer , krim belkacem , le lion du djebel ,alger 1994
4. Harbi Mohammed , le f l n mirage et realite , les edition j, a, ls,td, paris 1985
5. Henri lemire , histoire militaire de la guerre de algerie , paris al michel 1982
6. Le Bjauoi Mohammed , Virité Sur révolution algérienne , gllimard paris 1970
7. Ruy goldrieger ,la fontiere algérienne
8. Staire Horne Ali, histoire de la guerre d'algerie , michale albin , France , 1987

9. Toguai Mohammed , l'algerie en guerre , alger 1981

الأطروحات الجامعية:

1. قدادرة الشايب، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري(1934–1954)**، دراسة مقارنة،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري،قسنطينة 2007/2006

2. الجفالي يوسف، **الجالية الجزائرية بجهة الكاف (1881–1929)**،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، **تونس**، 1993/1992

3. بالقاسم محمد، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي(1910–1954)**، رسالة ماجستير قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1993/1994

4. الجربي جلول، **أسس النهضة عند عبد العزيز الثعالبي**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، معهد أصول الدين، جامعة تونس، 1988/1987

5. عز الدين معزه، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة (1899–2000)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري،قسنطينة 2010/2009

6. قندل جمال، **خطا موريس وشال،على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية، وتأثيراتهما على الثورة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000/1999.

الموسوعات العلمية:

- المجمع التونسي للعلوم والأدب والفنون، **الموسوعة التونسية**، ج1 وج2، ط1، مطبعة المغرب للنشر، قرطاج، تونس 2013

- إبراهيم مصطفى، **أطلس العالم**، ط1، مكتبة بيروت، لبنان 1427 هـ

الجرائد والمجلات:

1. جريدة العمل،أعداد مختلفة للسنوات من 1955 إلى 1962
2. جريدة الصباح، أعداد مختلفة للسنوات من 1955 إلى 1962
3. جريدة الطليعة، أعداد مختلفة للسنوات من 1955 إلى 1962
4. جريدة الاستقلال، أعداد مختلفة للسنوات من 1956 إلى 1962
5. جريدة الزهرة، أعداد مختلفة للسنوات من 1954 إلى 1959
6. جريدة المقاومة، عدد 16، الصادرة في 3 جوان 1957
7. جريدة المجاهد، أعداد مختلفة للسنوات من 1957 إلى 1961
8. Le petit Matin
9. Le monde

المواقع الالكترونية

www.ar-wikibidia.org 25/08/2014

المحتويات

المحتويات

مقدمة البحث أ ز

المدخل .....16.....

الفصل الأول: الدعم المعنوي التونسي للثورة الجزائرية .....26.....

المبحث الأول: أوجه التضامن والمساندة الشعبية .....27.....

1-الاجتماعات: .....27.....

2_ الإضرابات: .....34.....

3_ المظاهرات: .....35.....

المبحث الثاني: مساهمات النخبة السياسية التونسية في الثورة الجزائرية: .....38.....

1 - الحزب الحرّ الدستوري التونسي: .....38.....

أ - اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي القديم: .....39.....

ب - الأمانة العامة (بزعامة صالح بن يوسف): .....42.....

2- الحزب الشيوعي التونسي: .....47.....

المبحث الثالث:مساهمات النخبة المدنية التونسية في الثورة الجزائرية (1956- 1962)م .....54.....

1- الحركة الزيتونية: .....54.....

2- الجامعة التونسية لقدماء المحاربين: .....56.....

3- حركة التعاون الحرّ التونسي الفرنسي: .....58.....

4- اللجنة التونسية للحرية والسلم: .....59.....

5- بعض الشخصيات التونسية بالمهجر: .....61.....

المبحث الرابع: مساهمة المنظمات الاتحادية الوطنية التونسية في الثورة الجزائرية .....64.....

1- مساهمة الاتحاد العام التونسي للشغل: L'union Générale Tunisienne De Travail .....65.....

2- الاتحاد العام للطلبة التونسيين UGET: .....72.....

3- الاتحاد النسائي التونسي: UFT 77

4- مساهمة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة: UTFC 81

5- مساهمة الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين :UNAT 83

6- موقف الكشافة التونسية:ST 84

الفصل الثاني: مظاهر وأشكال الدعم المادي التونسي للثورة الجزائرية 87

المبحث الأول: الدعم السياسي 88

1 - المساعي السياسية للحكومة التونسية لصالح الثورة: 88

2- المؤتمرات والندوات المغاربية الداعمة للثورة الجزائرية: 94

أ - ندوة تونس 26 أكتوبر 1956 م 94

ب - مؤتمر طنجة 27-30 افريل 1958 م. 98

3- مقترحات الرئيس بورقيبة لحل القضية الجزائرية: 100

أ - عقد مائدة مستديرة: 100

ب – تدخل بورقيبة لدى شارل ديغول: 102

ج - حل وسط لبنزرت من اجل استقلال الجزائر: 102

المبحث الثاني: الدعم الدبلوماسي التونسي للثورة الجزائرية: 104

1 - التدخل على مستوى هيئة الأمم المتحدة: 104

2 - التحرك على مستوى الدول الغربية: 107

3 – الدبلوماسية التونسية على المستوى العربي والأفريقي والأسيوي: 109

المبحث الثالث: الدعم اللوجيستي التونسي للثورة الجزائرية 111

1 - التموين: 111

2 - تهريب الأسلحة 117

3 - المساعدات العسكرية الميدانية: 123

4-المشاركة المباشرة للتونسيين في الثورة الجزائرية: .....124.....

5 - مراكز ومدارس ومقرات جبهة وجيش التحرير بتونس: .....127.....

6- الفرق العسكرية الجزائرية بالأراضي التونسية: .....129.....

7- السدود (الحواجز التقليدية): .....134.....

الفصل الثالث : ردود الفعل الفرنسية تجاه الدعم التونسي للثورة الجزائرية .....137.....

المبحث الأول: ردود الفعل الفرنسية علي المستوي السياسي والدبلوماسية .....138...

1 - الضغوط السياسية والدبلوماسية: .....138.....

2 - ضرب الحصار والتهديد بإعادة الاحتلال .....139.....

المبحث الثاني:ردود الفعل الفرنسية على المستوى الاقتصادي والمالي .....142.....

المبحث الثالث: الخطوط الدفاعية والمناطق المحرمة لوقف الدعم التونسي للثورة الجزائرية. 144

1- خط موريس الدفاعي:. .....145.....

2- تعزيزات خط موريس:. .....146.....

أ- مخطط لاكوست Plan la Coste .....146.....

ب- مخطط شابان دلماس Plan Chaban Delmas .....147.

ج- مخطط الحرباء: .....147.....

3- خط شال الدفاعي: .....148.....

4-الرقابة العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية .....149.....

5-المناطق المحرمة: .....158.....

المبحث الرابع: الاعتداءات العسكرية والملاحقات الأمنية: .....160.....

1-الاعتداءات العسكرية على الأراضي التونسية .....160.....

2-الملاحقات الأمنية الفرنسية .....163.....

أ - الجوسسة .....163.....

ب – الملاحقات الأمنية للجالية التونسية 165

الخاتمة **172**

الملاحق **175**

الملحق رقم : (01) **176**

الملحق رقم : (02) **177**

الملحق رقم : (03) **185**

الملحق رقم : (04) **190**

الملحق رقم : (05) **199**

الملحق رقم : (06) **200**

الملحق رقم (07) **202**

الملحق رقم (08) **203**

الملحق رقم : (09 / أ) **204**

الملحق رقم : (09 / ب) **205**

الملحق رقم : (10) **206**

الملحق رقم : (11) **207**

الملحق رقم : (12) **209**

ببليوغرافيا البحث **210**

المحتويات **220**